# ملفات ودفاتر

## الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع في الفترة (١٩٥٥-٢٠٠٥): دراسة أرشيفية

## إعـداد


**دكتور/محمد نصر عبد المجيد نصر**

مدرس الوثائق والمعلومات

في قسم الوثائق والمكتبات والمعلومات

كلية اللغة العربية بالمنوفية، جامعة الأزهر



١٤٤٦ هـ- ٢٠٢٥م

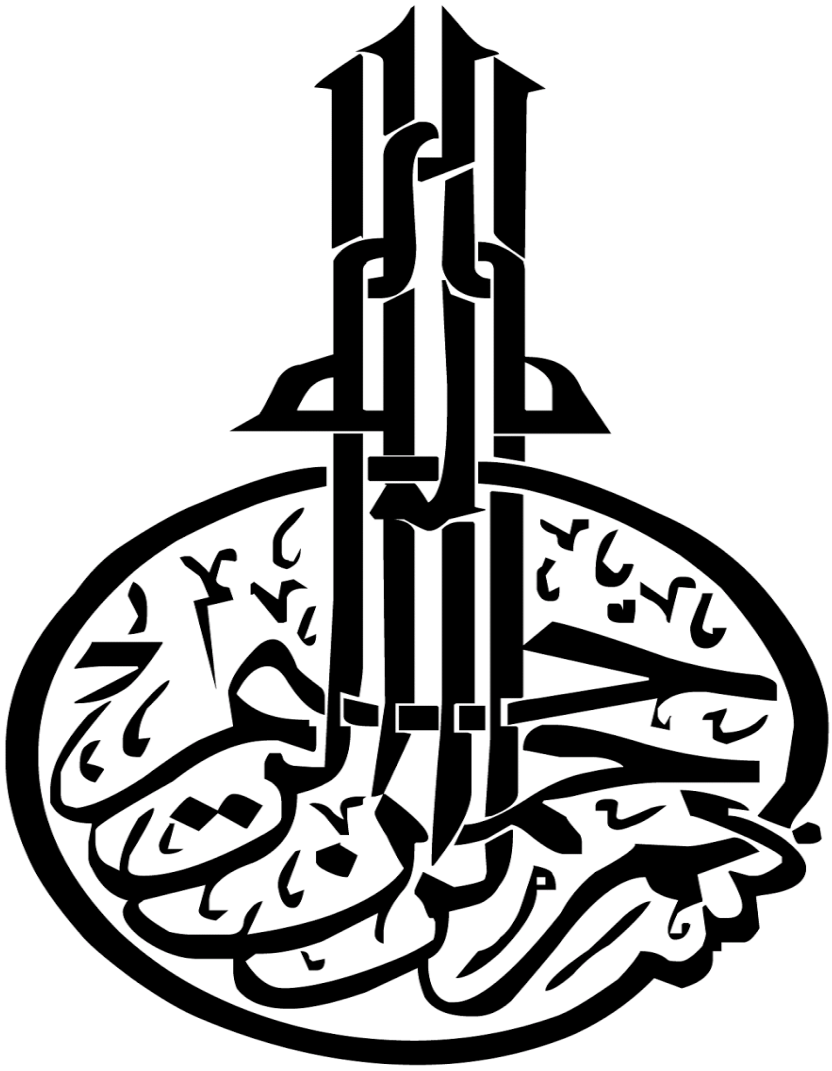

# ملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع في الفترة (١٩٥٥-٢٠٠٥): دراسة أرشيفية

**محمد نصر عبد المجيد نصر**
**قسم الوثائق والمكتبات والمعلومات، كلية اللغة العربية بالمنوفية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.**
**البريد الالكترونى:**
Mohamednasr.Lan@azhar.edu.eg

## مستخلص

يتناول هذا البحث دراسة ملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع المحفوظة بمقرّ الجمعية بالقاهرة دراسة أرشيفية؛ لأنها لم تُدرس أرشيفيًّا من قبل، ولارتباطها بمنتج وثائقي يتبع مؤسسة من أقدم المؤسسات العلمية المتخصصة وأعرقها في مصر والوطن العربي، بالإضافة إلىٰ أهميتها باعتبارها أداة معرفية تُسهم في تقديم معلومات موثقة عن نشأة الجمعية وتطورها، مقراتها، أسماؤها، أغراضها وأهدافها، نشاطاتها، نظامها المالي والإداري، اللوائح المنظمة للعمل بها، وعَلاقاتها، وهي مئتين وعشرة (٢١٠) ملفٍ ودفترٍ (٢٠٢ ملفٍ + ٨ دفاتر)، تغطي الفترة من (٢٤ يناير ١٩٥٥م) إلىٰ (٢ يناير ٢٠٠٥م)، وقد تم استخدام منهجين، هما: منهج دراسة الحالة، والمنهج الوثائقي؛ لحصر ملفات ودفاتر الجمعية، والتعريف بها من حيث أعدادها، وموضوعاتها، وطريقة حفظها، مع عمل وسيلتىٰ إيجاد هما: خطة تصنيف؛ لتَيسير اختزانها واسترجاعها، وبطاقة وصف لجهة حفظ ملفات ودفاتر الجمعية؛ طبقًا للمعيار الدولي لوصف جهات حفظ المقتنيات الأرشيفية (ISDIAH)، كما تم نشر نماذج من وثائق الدراسة، ولوحات مصورة من وثائق الدراسة، وخَلَصَت الدراسة إلىٰ الكشف عن أهمية المنتج الوثائقي للجمعية

وتحديد سماته وأعداده ومحتواه الموضوعي، وطريقه حفظه وترتيبه، وأن الملفات والدفاتر الموجودة بالجمعية خلال فترة الدراسة لا تُمثل كل النتاج الوثائقي للجمعية وإنما فُقد الكثير منها خلال فترات سابقة، وأنه لا توجد وسائل إيجاد أو أدلة أو منشورات بالجمعية لاسترجاع ملفات ودفاتر الجمعية، كما توصلت الدراسة إلىٰ كثير من الحقائق عن نشأة الجمعية وتطورها، مقراتها، أسماؤها، أهدافها، نظامها المالي والإداري، اللوائح المنظمة للعمل بها، وعلاقاتها مع غيرها من الجهات.

**الكلمات المفتاحية:**

الجمعيات العلمية – الجمعية الخديوية – الجمعية السلطانية للاقتصاد – الجمعية الملكية للاقتصاد – دار جمعية فؤاد الأول للاقتصاد – الجمعية الاقتصادية – جمعية التشريع الاقتصادي– الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع – ESPESL – دراسة أرشيفية.

# *Files and Records of the Egyptian Society for Political Economy, Statistics, and Legislation in the period (1955-2005): An Archival Study*

**Mohamed Nasr Abdel-Majeed Nasr**

Department of Documents, Libraries, and Information, Faculty of Arabic Language, Menoufia, Al-Azhar University, Cairo, Egypt.

Email: Mohamednasr.Lan@azhar.edu.eg

**Abstract**

This research deals with the study of the files and Records of the Egyptian Society for Political Economy, Statistics and Legislation, kept at the Society's headquarters in Cairo, an archival study. Since it has not been studied archivally before, and because it is linked to a documentary product belonging to one of the oldest and most prestigious specialized scientific institutions in Egypt and the Arab world, in addition to its importance as a cognitive tool that contributes to providing documented information about the establishment and development of the association, its headquarters, its names, its purposes and objectives, its activities, its financial and administrative system, the regulations governing its work, and its relationships, it is two hundred and ten (210) files and records (202 files + 8 records), covering the period from (24 January, 1955) to (2 January, 2005), two methods were used: the case study method and the documentary method, to list the association's files and Records, and to identify them in terms of their numbers, topics, and method of preservation, with the creation of two means of creation: a classification plan to facilitate their storage and retrieval, and a description card for the entity preserving the association's files and Records according to the international standard for describing entities preserving archival holdings (ISDIAH), and samples of study documents and photocopies of study documents were published. The study concluded by revealing the importance of the association's documentary product and identifying its features, numbers, and

objective content, as well as the method of preserving and arranging it. The study also revealed that the files and Records in the association during the study period do not represent all of the association's documentary product, but rather many of them were lost during previous periods, and that there are no means of finding, evidence, or publications in the association to retrieve the association's files and Records. The study also reached many facts about the association's establishment and development, its headquarters, its names, its objectives, its financial and administrative system, the regulations governing its work, and its relations with other parties.

**Keywords:**

Scientific Societies - Khedivial Society - Royal Society of Economics - Royal Society of Economics - Fuad I Economic Society House - Economic Society - Economic Legislation Association - Egyptian Society for Political Economy, Statistics, and Legislation - ESPESL - Archival study.

## مقدمة

للدراسات الأرشيفية دورٌ رائدٌ في رصد التراث الوثائقي والتعريف به والكشف عن القيم الكامنة فيه، وهذا يُساعدنا علىٰ الفهم وبناء المعرفة وتقديمها للمؤرخ؛ للإفادة منها في دراسة التاريخ وإعادة قراءته من جديد.

وتتميز وثائق الجمعيات[١] العلمية بأنها ذات قيمة معلوماتية كبيرة؛ فلديها من الثراء الكمي والنوعي؛ ما يَسمح لها بأن تكون قاعدة أولية لمعلومات أصيلة متنوعة وَفق مجالات عمل تلك الجمعيات وآلياتها كما أنها تصوِّر تطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتشريعية ... الخ في المجتمع المصري بدقة [٢].

من هنا وقع اختيار الباحث علىٰ نوعية مميزة ومختلفة من الوثائق والدفاتر الخاصة بإحدىٰ أهمّ الجمعيات العلمية[٣] غير الحكومية [٤] وأعرقها، هي "ملفات

---

(١) **جمعية**: طبقًا للمادة رقم ١ من قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦م، فإنه يُقصد بكلمة جمعية "كل جماعة ذات تنظيم تستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعية أو اعتبارية بغرض الحصول علىٰ ربح مادىٰ".

- الوقائع المصرية: عدد ٨٨ مكرر (ج) "عدد غير اعتيادىٰ"، بتاريخ ٣ / ١١/ ١٩٥٦م، ص ١٩.

(٢) إيناس محمد الشافعي. وثائق المنظمات غير الحكومية؛ دراسة تطبيقية علىٰ المنظمات النسائية. أطروحة ماجستير (غير منشورة).- جامعة القاهرة: كلية الآداب (قسم الوثائق والمكتبات)،إشراف/ مصطفي أبو شعيشع؛ عماد أبوغازىٰ، ٢٠١٢م، ص ٢.

(٣) **الجمعيات العلمية**: هي جمعيات أهلية تضم جماعة من المتخصصين في فرع من فروع المعرفة من أجل تطور هذا الفرع وربطه بالمجتمع وفق مجموعة من الوسائل التعليمية؛ مما يظهر أثره في التقدم المعرفي للمجتمع.

- الهيثم محمد زعفان. تحليل سياسات الجمعيات الأهلية العلمية في مصر في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. أطروحة ماجستير (غير منشورة) -جامعة الأزهر: كلية التربية (قسم التاريخ)، إشراف/ محمد عبد السميع عثمان، ٢٠٠٤م، ص ص ٨١ -٨٢.

(٤) **المنظمات غير الحكومية**: هي المنظمات التي تحصل علىٰ نصف دخلها أو أكثر من مصادر مختلفة (تبرعات – منح – إعانات).

- رشا أحمد عبد اللطيف. إدارة المؤسسات الاجتماعية. - القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م، ص ٢٢٩.

ودفاتر[1] الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع في الفترة من (١٩٥٥م – ٢٠٠٥م).

## أهمية الموضوع وأسباب اختياره

جاء اختيار الباحث لدراسة **"ملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع"** لعدة أسباب هي:

١- أن الوحدة الأرشيفية للجمعية لم يتم حصرها ودراستها أرشيفيًّا من قبل وإنما كانت مشتتة في أكثر من مكان في داخل الجمعية.

٢- تكتسب الدراسة أهميتها بارتباطها بمنتج وثائقي يتبع مؤسسة علمية ثقافية من أقدم المؤسسات العلمية المتخصصة وأعرقها في مصر والوطن العربي يمتد عمرها لأكثر من مائة عام.

٣- وجود اضطراب في العمليات الفنية المتعلقة بترتيب وتنظيم ملفات ودفاتر الجمعية؛ ممّا أدىٰ إلىٰ تداخل ترتيب موضوعاتها.

٤- تنوع وثائق الوحدة الأرشيفية وثراؤها، حيث تكاد تضم كل أنواع الوثائق "مراسلات، عقود، محاضر جلسات، قرارات إدارية، لوائح، قوانين، التماسات، شكاوىٰ، إحصائيات، تقارير، ميزانيات... إلخ".

٥- تمتلك الجمعية تراثًا معلوماتيًا ضخمًا لم يتناوله أحد بالدراسة؛ يمكن من خلاله التعرُّفُ علىٰ نشأة الجمعية وتطورها، مقراتها، أسماؤها، أغراضها وأهدافها، نشاطاتها، نظامها المالي والإداري، اللوائح المنظمة للعمل بها، وعلاقاتها بغيرها من المؤسسات المعاصرة.

---

(١) عبَر الباحث بلفظ دفتر وليس بلفظ سجل؛ لأن الجمعية عبَرت عن مخرجاتها في كثير من النصوص الواردة بوثائق الوحدة ودفاترها بلفظ دفتر وليس سجل؛ كذلك فإن عناوين الدفاتر والبطاقات الملصقة علىٰ الأغلفة الخارجية للدفاتر جاءت بلفظ دفتر.

- انظر صورة أغلفة الدفاتر بالدراسة الأرشيفية ص ٣٢٠٧.

## أهداف الدراسة:

**تُركز الدراسة في هدف رئيس يتمثل في "دراسة حالة لوثائق الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع المحفوظة بالجمعية، وتحليل وتقييم الوضع الحالي لها، الذي يمثل منتجًا وثائقيًّا مهمًّا ومتنوعًا يصوّر نشأة الجمعية وتطورها، مقراتها، أسماؤها، أغراضها وأعمالها، نظامها المالي والإداري، اللوائح المنظمة للعمل بها، وعلاقاتها مع غيرها من الجهات" وذلك من خلال الإجراءات الآتية: -**

**١- التَعرَّفُ علىٰ نشأة الجمعية وتطورها، مقراتها، أسماؤها، أغراضها وأهدافها، نظامها المالي والإداري، اللوائح المنظمة للعمل بها، وعلاقاتها بغيرها من الجهات والمؤسسات المعاصرة.**

**٢- التعريف بملفات ودفاتر الجمعية وموضوعاتها وأماكن حفظها ونظام ترتيبها.**

**٣- التَعرَّفُ علىٰ أسباب فقد بعض دفاتر وملفات الجمعية.**

**٤- وضع نظام مقترح لإعادة ترتيب ملفات ودفاتر الجمعية.**

**٥- إعداد خطة تصنيف موضوعية لملفات ودفاتر الجمعية خلال فترة الدراسة؛ لتيسير اختزانها واسترجاعها.**

**٦- إعداد بطاقة وصف جهة حفظ ملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع طبقا للمعيار الدولي لوصف جهات حفظ المقتنيات الأرشيفية (ISDIAH)[(١)]؛ لتكون وسيلة إيجاد لملفات ودفاتر الجمعية، ووسيلة للتعريف بالجمعية ومقتنياتها ونشاطاتها.**

---

(١) المعيار الدولي لوصف الجهات المعنية بحفظ المقتيات الأرشيفية

international standard for describing institutions with archival holdings.

- تاريخ الإتاحة [28-AUG- 2024]. متاح في <https://www.ica.org>

## تساؤلات الدراسة:

**لإيجاد حل مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:**

١- متىٰ أُنشئت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، وما مراحل تطورها؟

٢- ما أغراض الجمعية وأعمالها ونشاطاتها في داخل مصر وخارجها؟

٣- ما النظام المالي والإداري للجمعية وتطوره؟

٤- ما اللوائح المنظمة للعمل بالجمعية؟

٥- ما أعداد ملفات ودفاتر المتكاملة الأرشيفية؟ وما المحتوىٰ الموضوعي لهذه الملفات والدفاتر؟

٦- ما نظام الحفظ الحالي لملفات ودفاتر الجمعية؟

٧- ما أسباب فقد بعض ملفات ودفاتر الجمعية؟

٨- هل تتبع الجمعية نظام معين لترتيب وحفظ الملفات والدفاتر؟

٩- هل توجد وسائل إيجاد لاسترجاع ملفات ودفاتر الجمعية؟

## مجال وحدود الدراسة

**الحدود الموضوعية:** تتناول الدراسة موضوع "ملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع".

**الحدود الزمانية:** تنحصر الحدود الزمانية للدراسة في الفترة من (٢٤ يناير ١٩٥٥م)[(١)] إلىٰ (٢ يناير ٢٠٠٥م)[(٢)].

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٠، بعنوان الجمعية الإحصائية المصرية، وثيقة دون نمرة، صادر من وكيل الجمعية الإحصائية إلىٰ رئيس الجمعية بخصوص الموافقة علىٰ اعتبار مقر الجمعيتين واحد، بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٥٥م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، التعيينات الجديدة في ١٩٩٩م، إفادة من مكتبة الجمعية بتدريب أ/ طارق محفوظ أخصائىٰ المكتبات بمكتبة كلية الحقوق جامعة بنىٰ سويف علىٰ النظام الآلىٰ للمكتبة ALIS، بتاريخ٢/ ١/ ٢٠٠٥م.

• **وقد جاء التحديد الزمنى لبداية فترة الدراسة من (٢٤ يناير ١٩٥٥م)؛** لأن أقدم وثيقة بملفات ودفاتر الدراسة تعود إلىٰ هذا التاريخ، وعلىٰ الرغم من أن نشأة الجمعية تعود إلىٰ ٨ أبريل ١٩٠٩م[١] إلا أن الباحث لم يجد أية ملفات أو دفاتر ضمن أرشيف الجمعية تعود إلىٰ تلك الفترة، كما قام الباحث بالبحث عن تلك الملفات والدفاتر بدار الوثائق القومية لاحتمالية أن تكون قد حُولت إليها، لكن بالبحث لم يجد الباحث أيَّ منتج وثائقي يخصُّ الجمعية بدار الوثائق القومية، ولم يجد سوىٰ ١٣ ملفًا، ٩ ملفات منها ضمن وثائق عابدين[٢]، ٤ ملفات ضمن الوحدة الأرشيفية لمجلس الوزراء[٣] **وهى في مجملها عبارة عن** (عناوين بمحاضرات وندوات الجمعية وتقارير ومراسيم وقوانين عن الجمعية، الإعانات الحكومية للجمعية، طباعة مجلة مصر المعاصرة بمطبعة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، التنازل للجمعية عن قطعة أرض لبناء الجمعية عليها، الإنعام بنيشان النيل علىٰ

---

(١) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، ملف كود (٠٠٣٨٠٣ – ٠٠٦٩)، بعنوان أوراق خاصة بجمعية الاقتصاد السياسي، مرسوم اعتماد القانون النظامىٰ للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، بتاريخ ٨ / ٤/ ١٩٠٩م.

(٢) **وثائق عابدين:** وحدة أرشيفية مجمعة بدار الوثائق القومية تتكون من ملفات ودفاتر ذات موضوعات مختلفة تتعلق بـ (مجلس النظار والوزراء – ديوان خديوىٰ – الديوان العالىٰ السلطانىٰ – ديوان جلالة الملك – دار الآثار العربية – وزارة الأوقاف – مجلس الشيوخ والنواب..الخ) ويبلغ عدد ملفاتها ١٤٢٤٣ملفٍ ودفترٍ تبدأ من كود أرشيفي (٠٠٠٠٠١ – ٠٠٦٩) وتنتهي بالكود (٠٢٨٠٢٥ – ٠٠٦٩).

(٣) **الوحدة الأرشيفية لمجلس الوزراء:** وحدة أرشيفية متكاملة تتكون من ملفات ودفاتر ، تتعلق بجلسات مجلس الوزراء وقوانين تحصيل عوائد أملاك ونزع ملكيات، نقل وتعيين قضاه من المحاكم الشرعية، الإنعام برتب ونياشين.. وغيرها، يبلغ إجمالىٰ ملفاتها ٢٩٦٦٠ ملفًا ودفترًا، تبدأ من الكود (٠٠٠٠٠١ – ٠٠٨١) وتنتهىٰ بالكود (١٧٨٦٤٦ – ٠٠٨١).

المسيو إميل مينوست نائب رئيس الجمعية الملكية للاقتصاد)، وقد حُفظت ضمن تلك الوحدات لأنها منتج وثائقي صادر عن تلك الجهات وليس الجمعية.

• **أما التحديد الزمنى لنهاية فترة الدراسة في (٢ يناير ٢٠٠٥م)**؛ فلأن أحدث وثيقة بملفات الدراسة تعود إلىٰ هذا التاريخ، وعلىٰ الرغم من أن نشاط الجمعية لا يزال قائمًا حتىٰ الآن إلا أنه لم يُصرح للباحث من قِبل السكرتير الإداري للجمعية بالاطّلاع علىٰ أرشيف الجمعية إلا ما هو مودع فقط ببدروم الجمعية وهو ما يمتد إلىٰ عام ٢٠٠٥م، أما باقي الملفات والدفاتر التي تغطىٰ الفترة اللاحقة؛ فلم يصرح للباحث بالاطّلاع عليها[١].

**الحدود اللغوية:** تتناول الحدود اللغوية ملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع المدونة باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية.

## منهج الدراسة:

**اتبعت الدراسة منهجين، هما:**

١- **منهج دراسة الحالة:** وذلك بحصر جميع وثائق وملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي المحفوظة بالجمعية، والتعريف بها من حيث أعدادها، وموضوعاتها، وطريقة حفظها، وإعداد خطة تصنيف؛ لتَيسير سهولة اختزانها واسترجاعها، وإعداد بطاقة وصف لجهة حفظ ملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع طبقًا للمعيار الدولي لوصف جهات حفظ المقتنيات الأرشيفية (ISDIAH).

٢- **منهج البحث الوثائقي (تحليلًا وتركيبًا):** وذلك من خلال دراسة الوثائق وصورها المقيدة بالدفاتر وتحليل محتواها؛ لإقامة وتركيب بناء تاريخىٰ متكامل من

(١) مقابلة شخصية مع أ. سلمىٰ شوقي السكرتير الإداري للجمعية، بتاريخ ٤/ ٦/ ٢٠٢٤م، الساعة ٢ ظهرًا.

خلال استخلاص الشواهد التاريخية الواردة فيها وربطها بغيرها من النتائج المستخلصة من المصادر والمراجع التاريخية.

## الدراسات السابقة:

لم يسبق دراسة ملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع أرشيفيًّا من قبل، إنما وجدت دراسات تعرضت لدراسة الجمعيات العلمية بصفة عامة منها:

١- **دراسة عبدالرحمن زكي:** "دور التحف في مصر والجمعيات العلمية".- القاهرة: دار النيل للطباعة، ١٩٤٩م.

**هدفت هذه الدراسة إلى:** الحديث عن المتاحف في مصر وتقسيماتها وأنواعها والأدوار التي تقوم بها، كما أفردت الدراسة جزءًا خاصًّا للحديث عن بعض الجمعيات العلمية كان من بينها الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي والتشريع؛ حيث تناولت بإيجاز الحديث عن نشأة الجمعية، مكتبة الجمعية وما تضمه من مؤلفات.

٢- **دراسة ياسر عبدالجليل الصعيدي:** "وثائق الجمعيات العلمية والدينية والاجتماعية المحفوظة بدار الوثائق القومية في الفترة من (١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م) إلىٰ (١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م)؛ دراسة أرشيفية دبلوماتية" أطروحة دكتوراه (غير منشورة)- جامعة الأزهر فرع البنات: كلية الدراسات الإنسانية (قسم الوثائق والمكتبات)، إشراف/ عاطف محمد بيومىٰ، نيفين محمد موسىٰ، ٢٠٢٠م.

**هدفت هذه الدراسة إلى:** دراسة وثائق الجمعيات العلمية والدينية والاجتماعية المحفوظة بدار الوثائق القومية، دراسة أرشيفية من حيث التعريف بها وأماكن حفظها، ترتيبها ووصفها، وحالتها المادية، كما هدفت إلىٰ دراسة دبلوماتية لوثائق الجمعيات العلمية والدينية والاجتماعية من حيث دراسة خصائصها الداخلية والخارجية، ومنها وثائق تتناول موضوعات خاصة بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسي محفوظة ضمن وثائق عابدين ووثائق مجلس النظار بدار الوثائق القومية.

٣- دراسة عمر مصطفي لطف: "الجمعيات العلمية في مصر الحديثة".- القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة،٢٠٢٢م.

**هدفت هذه الدراسة إلى:** دراسة تاريخية لإحدىٰ عشرة جمعية علمية في مصر الحديثة، كجمعية المعارف المصرية، الجمعية الجغرافية الخديوية، جمعية الآثار بالاسكندرية وغيرها، ومن بين هذه الجمعيات تناولت الدراسة بإيجاز الحديث عن الجمعية من حيث نشأتها، أسماؤها، مكانتها، رؤساء الجمعية؛ اعتمادًا علىٰ تجميع بعض المعلومات الواردة في المراجع عن الجمعية، ولم تعتمد علىٰ أرشيف الجمعية.

٤- دراسة محمود محمود شعلان: "وثائق الجمعية الجغرافية الخديوية بوحدتي عابدين ومجلس النظار بدار الوثائق القومية من (١٩ مايو ١٨٧٥/ ١٤ ربيع الثانىٰ ١٢٩٢هـ) إلىٰ (٣١ أغسطس ١٩٤٩م/ ٧ ذىٰ القعدة ١٣٦٨هـ) دراسة أرشيفية.

**هدفت هذه الدراسة إلى:** دراسة أرشيفية لوثائق الجمعية الجغرافية الخديوية المحفوظة بوحدتي عابدين ومجلس النظار بدار الوثائق القومية؛ وذلك بدراسة الوثائق من حيث وصفها، وتحديد هوية المادة الأرشيفية، وأماكن حفظها، وحالتها المادية، ومحتواها الموضوعي، تاريخها الإداري والسلطة الإدارية واختصاصاتها، وتواريخ وجهات حيازة تلك الوثائق، مع إعداد وسائل إيجاد لوثائق الدراسة.

**وتختلف الدراسة التي يقوم بها الباحث عن تلك الدراسات في أنه:** لم تتعرض أيٌّ من الدراسات السابقة لدراسة ملفات ودفاتر الجمعية، أما الدراسة الحالية، فتُعد أول دراسة تتناول بشكل تفصيلي ملفات ودفاتر الجمعية المحفوظة بأرشيف الجمعية، التي تبلغ (٢١٠) ملفٍ ودفترٍ؛ حيث تقدم معلومات وحقائق لم يتم دراستها من قبل من حيث نشأة الجمعية وتطورها، مقراتها، أسماؤها، أغراضها، نظامها المالي والإداري، اللوائح المنظمة للعمل بها، وعَلاقاتها مع غيرها من الجهات، كما تتناول دراسة ملفات ودفاتر الجمعية دراسة أرشيفية تفصيلية من حيث التعريف بها وبأماكن حفظها، وأسباب فقدها، محتواها الموضوعي، نظام ترتيبها، مع

تقديم تصور مقترح لإعادة ترتيبها، إعداد خطة تصنيف موضوعية لملفات ودفاتر الجمعية، وإعداد بطاقة وصف جهة حفظ ملفات ودفاتر الجمعية طبقًا للمعيار الدولي لوصف جهات حفظ المقتنيات الأرشيفية (ISDIAH).

## أسباب نشأة الجمعية ودوافعها:

كان المثقفون المتنورون في مصر بالقرن التاسع عشر ينادون دائمًا بحتمية محاربة الجهل، وكانت لديهم رغبة ملحة في انتشار التعليم وتعميمه، ومشاركة الناس وتفاعلهم مع مجتمعاهم بشتىٰ الطرق الممكنة، من أبرز تلك الطرق كانت الدعوة لإنشاء الجمعيات الأهلية والمؤسسات العلمية المستقلة التي في سبيلها نهضة المجتمع ورقيه دون الاعتماد علىٰ الحكومة، وفي سبيل إقناع المجتمع المصري بضرورة تأسيس تلك الجمعيات؛ عَلَت أصوات وخطابات الكثيرين من المتنورين المصريين؛ لإيجاد طرق لمحاربة الجهل والتخلف في البلاد، وكان لكلٍ منهم طريقته في معالجة هذا الأمر إلا أنهم جميعًا اتفقوا علىٰ شيء واحد، هو ضرورة إيجاد تجمعات مؤسسية علمية ثقافية تفيد البلاد وتحول بينها وبين التأثيرات الأجنبية المضادة لحركة المجتمع المصري، وتشاع الروح العلمية من خلالها بين كل فئات المجتمع؛ ليصبح التفكير العلمي منهاج عمل وأسلوب حياة(١).

ونتيجة لنشاط المثقفين، وشعور المصريين بهويتهم الوطنية، ولا سيما بعد الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢م، وخوفهم من التأثير السلبي للأجانب، وكذلك رغبتهم في النهوض بالمستوىٰ الثقافي عن طريق التضامن والعمل الأهلي، كل هذه العوامل؛ دفعتهم إلىٰ الإسراع في تشكيل الكثير من الجمعيات العلمية الوطنية؛ لتقوم

(١) وائل إبراهيم الدسوقي. التاريخ الثقافي لمصر الحديثة.- القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٢م، ص ص ١٠٩، ١١١.

علىٰ حفظ النظام الوطني بمساعيها الأدبية، التي وصل عددها في نهاية القرن التاسع عشر إلىٰ أكثر من ٦٥ جمعية [١].

من بين هذه الجمعيات كانت فكرة نشأة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع؛ لتقوم علىٰ العناية بالبحوث النظرية والعملية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وتسعىٰ لتنشيطها ونشر تلك الثقافة بين أعضائها والجمهور، ولتكون إحدىٰ مكونات المجتمع المدني، ولتركز نشاطاتها واهتماماتها في خدمة المجتمع وتحسين أوضاعه؛ ولتعبر عن آمال وتطلعات المصريين بشأن تطور الاقتصاد والإحصاء والتشريع[٢].

**نشأة الجمعية ومراحل تطورها:** تُعد الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع من أهمّ الجمعيات العلمية غير الحكومية في مصر، وهي مؤسسة ثقافية لا تهدف إلىٰ الربح[٣] وإنما تهدف إلىٰ نشر الثقافة[٤] أسسها الأمير أحمد فؤاد

---

(١) أماني قنديل. المجتمع في مصر في مطلع ألفية جديدة.- القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠م، ص ١٧.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، النظام الأساسي للجمعية.- القاهرة: مطبعة اللواء، (د.ت)، ص ١.

(٣) بمعنىٰ أن الجمعيات الأهلية لا تُنشأ لتحقيق أرباح أو مكاسب، وفي حال قيام الجمعيات بأنشطة تهدف إلىٰ تحقيق إيرادات وأرباح فعليها أن تَستخدمها في دعم نشاط الجمعية.
- سامح فوزي. المنظمة غير الحكومية من الداخل: (ثقافة جديدة من أجل الفاعلية).- القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٥م، ص ٥٢.

(٤) طبقًا لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦م، تحدد الميادين التىٰ تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات الخاصة لتشمل (رعاية الطفولة والأمومة والأسرة - المساعدات الاجتماعية - رعاية الشيخوخة - رعاية الفئات الخاصة والمعاقين - تنمية المجتمعات المحلية - الخدمات الثقافية والعلمية والدينية) وإليها تنتمىٰ خدمات الجمعية.

الأول[١] بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٩م[٢] ، بموجب المادة رقم ١ من النظام الأساس للجمعية، التي نصت علىٰ: "إنه في يوم ٨ من أبريل سنة ١٩٠٩ تأسست فيما بين المؤسسين ومن ينضم إليهم بمدينة القاهرة قسم شرطة قصر النيل محافظة القاهرة جمعية باسم الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع"[٣]، ولذا تُعد من أقدم وأعرق الجمعيات العلمية في مصر والعالم العربي.

وفي ٤ مايو ١٩١٨م وُضعت الجمعية تحت رعاية الحكومة المصرية بموجب المادة رقم١ من المرسوم السلطاني رقم (٣٦) الذىٰ نَص علىٰ: "نحن سلطان مصر بما أنه من الملائم تنشيط الجمعية السلطانية للاقتصاد السياسي والأخذ بناصرها... رسمنا بما هو آت مادة ١- تشمل الحكومة المصرية برعايتها العالية الجمعية

---

- **الجمعية المصرية للاقتصاد**: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٠٣ /ج ١١، بعنوان اشتراكات ومبيعات مصر المعاصرة ١٩٧٢، وثيقة نمرة ٩٤٠، وارد من السكرتير الإداري إلىٰ جامعة البصرة بخصوص الاشتراك في مجلة مصر المعاصرة، بتاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٧٢م.

(١) **الأمير أحمد فؤاد الأول**: أصغر أبناء الخديوي اسماعيل، ولد في ٢٦ مارس ١٨٦٨م، أتقن كثيرًا من العلوم، أكمل دراسته بمدينة جنيف وبالمدرسة الملكية الإعدادية بمدينة تورينو ومنها انتقل الىٰ المدرسة الحربية بنفس المدينة وتخرج منها عام ١٨٨٨م، عمل ضابطًا في الجيش لمدة عامين، له الكثير من الأعمال منها تأسيس الجمعية السلطانية للإقتصاد، وجمعية لترغيب السياح في زيارة مصر، تولىٰ عرش مصر في ١١ أكتوبر ١٩١٧م وكان عمره حينها ٥٠ عامًا.

- زكي فهمي. صفوة العصر في تاريخ ورسوم ومشاهير مصر.- القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥م، ص ص ١٩ - ١٤.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، ملف كود (٠٠٣٨٠٣ - ٠٠٦٩)، بعنوان أوراق خاصة بجمعية الاقتصاد السياسي، مرسوم اعتماد القانون النظامي للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، بتاريخ ٨ / ٤/ ١٩٠٩م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، النظام الأساسىٰ للجمعية، مرجع سابق، ص ١.

السلطانية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ويعتمد القانون النظامي للجمعية المرفق بمرسومنا هذا"[١].

وفي ١٥ مايو ١٩٥٤م تم اعتماد تعديلات القانون النظامىٰ للجمعية بموجب المرسوم الصادر من الرئيس محمد نجيب[٢]، وفي ١٩٥٨م تم إعادة شهرها طبقًا للقانون رقم (٣٨٤ لسنة ١٩٥٦) بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٨م برقم ٢٨ محافظة القاهرة[٣] ، ثم أُعيد شهرها طبقًا للقانون رقم (٣٢ لسنة ١٩٦٤) برقم ٥٩٢ بتاريخ ٢٩ يناير١٩٦٧م [٤]، وفي ١٩٧٢م أُعيد شهرها طبقًا للقانون رقم (٨ لسنة ١٩٧٢) الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة [٥]، ثم أُعيد شهرها طبقًا للقانون (١٥٣ لسنة ١٩٩٩)[٦] ، الذي استمر العمل به حتىٰ ٥ يونيو ٢٠٠٢م؛ حيث صدر قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (٤٨ لسنة ٢٠٠٢)[٧]، تلاه قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم (١٤٩ لسنة ٢٠١٩) وهو الجاري العمل به حتىٰ الآن[٨] .

---

(١) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، ملف (٠٠٣٨٠٧ - ٠٠٦٩)، بعنوان جمعيات علمية، مرسوم اعتماد القانون النظامي وتعيين رئيس الجمعية السلطانية للاقتصاد، ٤/ ٥/ ١٩١٨م.
- انظر أيضًا: ملاحق الدراسة، الملحق الثانىٰ (اللوحات المصورة)، لوحة رقم ١، ص ٣٢٦٣.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، النظام الأساسىٰ للجمعية، مرجع سابق، ص ١.

(٣) انظر نص القانون بالوقائع المصرية: عدد ٨٨ مكرر (ج) "عدد غير اعتيادي"، بتاريخ ٣ / ١١/ ١٩٥٦م، ص ص ٢٥٥ - ٢٦٥.

(٤) انظر ملاحق الدراسة، الملحق الثاني (اللوحات المصورة)، لوحة رقم ٤، ص ٣٢٦٦.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، بعنوان شهر الجمعية والقوانين المنظمة للعمل، وثيقة نمرة ٢٥٩٧، نشرة للجمعيات عن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٢، بتاريخ ٢٩/ ٦/ ١٩٧٢م.

(٦) الوقائع المصرية: عدد ٢١ تابع (ب)، بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٩٩م.

(٧) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٨٩، بعنوان قانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٢، خاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية، صادر بتاريخ ٥/ ٦/ ٢٠٠٢م.

(٨) الوقائع المصرية: عدد ٣٣، بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١٩م.

**تبعية الجمعية:** تبعت الجمعية منذ نشأتها حتىٰ الآن للعديد من الجهات، فمع نشأة الجمعية عام ١٩٠٩م تولىٰ إدارتها والإشراف عليها الأمير أحمد فؤاد ومجموعة من مؤسسي الجمعية، وفي ٤ مايو ١٩١٨م خضعت لإشراف ومتابعة الحكومة المصرية، وفي عام ١٩٣٩م تولت وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية[١] الإشراف العلمي والحكومي علىٰ الجمعية، وذلك بموجب الأمر الملكي رقم (٣٩ لسنة ١٩٣٩)، الذىٰ قضىٰ بإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية وتوليها إدارة ومتابعة العديد من المصالح من بينها الجمعيات العلمية[٢].

ومع نشأة وزارة البحث العلمىٰ عام ١٩٦١م آلت تبعية الجمعيات العلمية ومن بينها الجمعية إليها [٣] وظلت تابعة لها إلىٰ أن صدر قانون رقم (٣٢ لسنة ١٩٦٤)، الذىٰ قضىٰ بعودة الإشراف علىٰ كافة جمعيات النشاط الخاص ومن بينها الجمعيات العلمية إلىٰ وزارة الشؤون الاجتماعية؛ بِناءً علىٰ ما تقدم؛ فإن الجمعية كانت تتبع إداريًّا إدارةَ الجمعيات التابعة لمديرية الشؤون الاجتماعية بغرب القاهرة[٤]، وفي ١٨

---

(١) **وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية:** أنشئت بالمرسوم الملكىٰ الصادر في ٢٠ أغسطس ١٩٣٩، تعددت المهام المسندة إليها منذ نشأتها؛ حيث أُسند إليها تنظيم أعمال البر والإحسان لتصرف في مصارفها الشرعية، بالإضافة إلىٰ قيامها بالإشراف علىٰ مصلحة السجون وبوليس الآداب والمعاهد والمستعمرات المختلفة لتقويم المجرمين والأحداث؛ كما أُسند إليها الإشراف علىٰ مؤسسات الخدمة الاجتماعية والجمعيات الخيرية والتعاونية، ومهام رفع مستوىٰ معيشة العمال والفلاحين والأيتام والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين.

- وزارة الشؤون الاجتماعية: ملف (٠٠٠٣٦٩ - ٤٠٢٩) أوراق تنظيم أعمال الينابيع وضريبة المراهنات، وثيقة ٢٢٠٢، بتاريخ ٥/ ٢/ ١٩٤٧+ وثيقة نمرة ٥٤، بتاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٤٦م.

(٢) الوقائع المصرية: عدد ٨٤، بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٣٩م

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١/ ٨، بعنوان عام، وثيقة دون نمرة، تقرير أكاديمية البحث العلمي عن المعوقات التىٰ تحد من نشاط الجمعيات العلمية

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان المستشار محمود حافظ غانم، وثيقة دون نمرة، مذكرة مرفوعة إلىٰ أمين صندوق الجمعية بخصوص تعليمات مديرية الشؤون الاجتماعية بإجراء جرد الجمعية السنوي، بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٧٩م.

أبريل ٢٠١٧م، صدر قرار رقم (٨٠٢) من مديرية التضامن الاجتماعي بموجبه تمّ شطب قيد الجمعية من سجلات مديرية التضامن الاجتماعي، وأصبحت الجمعية تتبع للإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي[١].

**مقر الجمعية:** ظلت الجمعية بلا مقر خاصّ لها منذ نشأتها عام ١٩٠٩م حتىٰ عام ١٩٣٠م، وفي خلال تلك الفترة أقامت الجمعية بعدة مقرات إلىٰ أن استقرت بمقرها الحالي وذلك علىٰ النحو الآتي:-

- عند تأسيس الجمعية في ٨ أبريل ١٩٠٩م كان مقرها مركز سرايٰ الجامعة المصرية[٢]، فمما جاء بوثيقة طلب العضوية بالجمعية: "يُرسل هذا الطلب للسكرتير العام للجمعية بمركزها بسرايٰ الجامعة المصرية"[٣] ويُقصد بها سرايٰ محمد صدقي الواقعة نمرة ٣٠ بشارع الفلكي بميدان الأزهار[٤]، وهو أحد المقار التي أقامت به جامعة القاهرة قبل انتقالها إلىٰ مقرها الحالي.
- في تاريخ لاحق انتقلت الجمعية إلىٰ الطابق العلوي من المبنىٰ الحالي للجامعة الأمريكية في ميدان التحرير.

---

(١) الوقائع المصرية: عدد ١٢٣، بتاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠١٧م.

(٢) **الجامعة المصرية = جامعة القاهرة:** أقدم الجامعات المصرية تأسست ١٩٠٨م، ولم يكن لها مقر دائم في ذلك الوقت فكانت المحاضرات تُلقىٰ في أماكن متفرقة يُعلن عنها في الصحف، حتىٰ اتخذت الجامعة سرايٰ الخواجة (نستور جانكليس) مقرًا لها مقابل إيجار سنوي ٣٥٠ جنيهًا، وهو الذي تشغله الجامعة الأمريكية حاليًا، ولما تكاثرت عليها المصاعب انتقل مبناها الىٰ سرايٰ محمد صدقي بميدان الأزهاربشارع الفلكي اقتصادا للنفقات بإيجار سنوىٰ ٢٠٠ جنيه، ثم انتقلت إلىٰ سرايٰ الزعفران بالعباسية ومنه إلىٰ مقرها الحالىٰ.
- رؤوف عباس حامد. تاريخ جامعة القاهرة.- القاهرة: كتب عربية، ٢٠٠٦م، ص ص ٧٢ - ٧٣.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، ملف كود (٠٠٣٨٠٢ - ٠٠٦٩)، بعنوان أوراق خاصة بجمعية الاقتصاد السياسي، نموذج طلب الإلتحاق بعضوية الجمعية، ٤/ ١٩١١م.

(٤) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، ملف كود (٠٠٣٨٠٣ - ٠٠٦٩)، بعنوان أوراق خاصة بجمعية الاقتصاد السياسي، خريطة لمركز سراي الجامعة المصرية بشارع الفلكىٰ.

• في عام ١٩١٦م نُقل مقر الجمعية إلىٰ ٢١ شارع جامع شركيس- شارع صبرىٰ أبوعلم- بميدان سليمان باشا[١].

• في ١ أبريل ١٩٢٥م تقدمت الجمعية إلىٰ محافظة القاهرة بطلب الموافقة علىٰ التنازل للجمعية عن قطعة أرض بمنطقة ترعة الاسماعيلية[٢] - شارع رمسيس حاليًّا - لإقامة مبنىٰ الجمعية عليها [٣]، وتمت الموافقة، لكن مقابل إيجار سنوىٰ تدفعه الجمعية إلىٰ المحافظة [٤].

• في ٥ يناير ١٩٢٨م تم إتمام بناء الجمعية وافتتحها الملك أحمد فؤاد[٥].

• علىٰ الرغم من إتمام بناء الجمعية عام ١٩٢٨م، إلا أن الجمعية لم تُنقل إلىٰ مقرها الجديد إلا في ١٩٣٠م؛ حيث كانت تقيم بمقر الجمعية الجغرافية المجاور لمبنىٰ الجمعية [٦].

---

(١) الموقع الرسمي للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي .- تاريخ الإتاحة (١٨/ ٧/ ٢٠٢٤).- متاح في: <https://espesl.com/>

(٢) **هذا هو المكان الحالى المقام عليه مبنى الجمعية**؛ حيث تم ردم ترعة الاسماعيلية وإنشاء مأخذها الحالي شمال شبرا وأصبح المكان المردوم مسارَ شارع عباس/ شارع نهضة مصر (الملكة نازلي - رمسيس حاليًا)، وعلىٰ طول شارع رمسيس أنشأت الدولة الكثير من المبانىٰ منها الجمعية المصرية للاقتصاد، مصلحة الكيمياء، جمعية الإسعاف وغيرها.

- محمد رياض. القاهرة؛ نسيج الناس في الزمان والمكان ومشكلاتها في الحاضر والمستقبل.- القاهرة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧م، ص ٢٨٨.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء: ملف كود (٠٠٨٠١٥ - ٠٠٨١)، وثيقة نمرة ٣، مذكرة صادرة للجمعية بخصوص التنازل للجمعية عن قطعة أرض بمنطقة ترعة الإسماعيلية لاتمام دار الجمعية عليها، بتاريخ ١/ ٤/ ١٩٢٥م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، دفتر دون نمرة، بعنوان دفتر إيرادات ومصروفات وضرائب وإيجار الأرض ١٩٥٦ - ١٩٥٨، ص ص ٦١ - ٦٢.

(٥) عبدالرحمن زكي. دور التحف في مصر والجمعيات العلمية.- القاهرة: دار النيل للطباعة، ١٩٤٠م، ص ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٦) مقابلة شخصية مع أ. سلمىٰ شوقي السكرتير الإداري للجمعية، بتاريخ ٤/ ٦/ ٢٠٢٤م،

- في ١٩٣٠م نُقلت الجمعية لمقرها الحالي وعنوانها ١٦ شارع رمسيس القاهرة [١]
- في ١٩٨٩م صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٥٢)، بتنازل محافظة القاهرة عن الأرض المقام عليها دار الجمعية المصرية للاقتصاد لصالح الجمعية [٢]

**ويوجد بمقر الجمعية مقرات لجمعيات أخرى متواجدة مقابل إيجار شهري[٣] وهذه الجمعيات هي:**

١- جمعية المحاسبين والمراجعين، التي أقامت بحجرة بالدور العلوي منذ ١٩٨١م، مقابل إيجار سنوي ١٠٠ جنيهًا [٤]

٢- جمعية القانون الدولي[٥]، لا تزال موجودة بالدور الثاني للجمعية[٦].

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٠، بعنوان الجمعية الإحصائية المصرية، وثيقة دون نمرة، صادر من وكيل الجمعية الإحصائية إلىٰ رئيس الجمعية بخصوص الموافقة علىٰ اعتبار مقر الجمعيتين واحد، بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٥٥م.

(٢) مجلس الدولة: الجمعية العمومية لقسمي الفتوىٰ والتشريع، فتوىٰ رقم ٧٣/ ٢/ ٦٩٩، بتاريخ ٧/ ٧/ ٢٠٠٨م، صادر إلىٰ رئيس مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بخصوص الموافقة علىٰ إشهار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٩م.

(٣) أشارت الوثائق إلىٰ أن إقامة تلك الجهات بمقر الجمعية كان تحت مسمىٰ قيمة إيجارية حتىٰ أغسطس ١٩٧٧؛ ثم تغير مسمىٰ القيمة الإيجارية إلىٰ "اشتراك الأشخاص المعنوية العامة".

- الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات، ملف نمرة ١٠، بعنوان الجمعية الإحصائية، مذكرة مرفوعة من الجمعية إلىٰ الجمعية الإحصائية لرفع قيمة اشتراك الجمعية، دون تاريخ.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٥، بعنوان جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، وثيقة دون نمرة، وارد من جمعية المحاسبين إلىٰ الجمعية بخصوص قيمة الإيجار مقابل الإقامة بمقر الجمعية، بتاريخ ١٠/ ١٠/ ١٩٩٤م.

(٥) **جمعية القانون الدولي:** أنشأت عام ١٩٤٥م، واشهرت برقم ٣٤٦ لسنة ١٩٦٦م، بغرض إنماء دراسة القانون الدولي العام والخاص وتشجيع هذه الدراسة ونشرها في جمهورية مصر العربية وفي الدول العربية والإفريقية لمزيد من التفاصيل عن الجمعية وأهدافها.

انظر: الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٩، بعنوان جمعية القانون الدولي (٢٨/ ٣/ ١٩٦١م - ١/ ٦/ ١٩٩٣م)

(٦) انظر ملاحق الدراسة، الملحق الأول (الوثائق المنشورة)، وثيقة رقم ٤، ص ٣٢٦٠.

٣- معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي المصري وخُصص له حجرتان بالدور الثاني، وحجرة بالبدروم واستمر بها عشر سنوات (١٩٥٥ - ١٩٦٥)، ثُمّ انتقل إلىٰ مقره الجديد بشارع عبدالخالق ثروت [١].

٤- الجمعية الإحصائية المصرية، التي سُمح لها بالإقامة بمقر مكتبة الجمعية وذلك منذ ٢٩ يناير١٩٥٥م مقابل اشتراك سنوي ٦٠ جنيهًا [٢].

**- مبنى الجمعية**

للجمعية صرح كبير افتتحه الملك أحمد فؤاد في ٥ يناير ١٩٢٨م[٣]، والمبنىٰ في الأصل مقام علىٰ قطعة أرض في منطقة ترعة الإسماعيلية - شارع رمسيس حاليًّا - بعد أن تم ردمها، كانت تمتلكها محافظة القاهرة، تم استئجارها مقابل مبلغ يُدفع سنويًّا إلىٰ أن آلت ملكيتها للجمعية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٥٢)[٤].

والمبنىٰ مكون من ثلاثة أدوار (أرضي - علوي - بدروم) **الدور الأرضى** يضم قاعة لمجلس الإدارة وقاعتين للاجتماعات كبرىٰ وصغرىٰ، وقاعات مناقشات، وثلاثة مكاتب للسكرتير العام والسكرتير الإداري، والسكرتير الفني، ومكاتب

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٤/ ١٤، بعنوان بنك القاهرة، وثيقة دون نمرة، وارد من السكرتير الإداري لمعهد الدراسات المصرفية إلىٰ الجمعية بخصوص شكر الجمعية علىٰ فترة إقامة المعهد بها.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٠، بعنوان الجمعية الإحصائية المصرية، وثيقة دون نمرة، صادر من السكرتير العام للجمعية إلىٰ وكيل الجمعية الإحصائية بالموافقة علىٰ الإقامة بمقر الجمعية، بتاريخ ٢٩/ ١/ ١٩٥٥م.

(٣) عبدالرحمن زكي. دور التحف في مصر والجمعيات العلمية.- مرجع سابق، ص ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٤) مجلس الدولة: الجمعية العمومية لقسمي الفتوىٰ والتشريع، فتوىٰ رقم ٧٣/ ٢/ ٦٩٩، بتاريخ ٧/ ٧/ ٢٠٠٨م، صادر إلىٰ رئيس مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بخصوص الموافقة علىٰ إشهار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٩م.

للإداريين وكافتريا ودورات مياه، أما **الدور العلوي**؛ فيشمل صالة محاضرات، والمكتبة التي تضمّ قاعة اطّلاع وقاعة للقراءات الخاصة، وقاعة لإقامة جمعية القانون الدولي ودورات مياه، أما **بدروم الجمعية**، فيضمّ قاعة لحفظ المطبوعات الأجنبية، وأخرىٰ للمطبوعات العربية، وصالة مخصصة للقراءة، ومخازن استُخدم أحدها كمخزن للعهدة، ومصلىٰ أسفل السلم(١)، وقد مر علىٰ مبنىٰ الجمعية بعض الحوادث التي أثرت فيه، فبعد تنفيذ مشروع مترو الأنفاق؛ تصدّعت بعض جدران مبني الجمعية يظهر ذلك جليًّا في جدران وأرضية البدروم، وفي عام ١٩٩١م سقط جزء كبير من بياض القبة التي تعلو قاعة المحاضرات الكبرىٰ بالجمعية (٢).

- **ترميم مبنى الجمعية**: استعانت الجمعية بالبنك المركزىٰ المصري لتمويل عمليات الترميم بقاعة محاضرات الجمعية (٣)، وفي ضوء تجميل مدينة القاهرة تولىٰ البنك المصري لتنمية الصادرات ترميم واجهة المبنىٰ وتنسيق الحديقة وسور الجمعية والسلالم الرخامية بمدخل الجمعية (٤)، وفي أكتوبر ١٩٩٢م؛ تَمّ عزل سطح الجمعية

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الترشح لعضوية مجلس الإدارة ١٩٩١م، أمر إدري من رئيس مجلس إدارة الجمعية إلىٰ السكرتير الإداري بخصوص حفظ طلبات الترشح بأرشيف الجمعية، بتاريخ ٤/ ٦/ ١٩٩١م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٤/ ١٤، بعنوان البنك العقاري المصري، وثيقة نمرة ٨٥٠، صادر من السكرتير العام إلىٰ د/ حازم الببلاوىٰ رئيس بنك تنمية الصادرات بتكليف مقاول لعملية ترميم قبة الجمعية، بتاريخ ١١/ ٤/ ١٩٩١م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٦، بعنوان أوامر إدارية، وثيقة دون نمرة، صادر من السكرتير الإداري إلىٰ مدير عام الأساليب والمناهج بالبنك المركزي المصري بطلب ترميم قاعة محاضرات الجمعية، بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٨٧م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٥/ ٨، بعنوان إصلاح وترميمات مبنىٰ الجمعية، وثيقة نمرة ١٣٨٨، صادر من الجمعية إلىٰ البنك المصري لتنمية الصادرات بخصوص ترميم واجهة الجمعية، بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٠م.

بواسطة شركة إمكو للهندسة بتكلفة ١٧٠ ,٦٠ جنيهًا[١]، كما تولت شركة المقاولون العرب تطوير مبنىٰ الجمعية خلال الفترة من ١٩٩٥ - ١٩٩٧م بتكلفة بلغت ٢٦٩٦٤٨٨,٠٠٠ جنيهًا [٢].

**أسماء الجمعية:** تغير اسم الجمعية عدة مرات؛ تأثرًا بما حدث من تغيرات سياسية في مسمىٰ نظام الدولة المصرية وذلك علىٰ النحو الآتىٰ:-

- عند نشأة الجمعية عام ١٩٠٩م عُرفت باسم "الجمعية الخديوية" [٣]كما سُميت طبقًا للقانون النظامي للجمعية الصادر عام ١٩٠٩م بـ "الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع"[٤].
- في عام ١٩١٨م سُميت بـ"الجمعية السلطانية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع"[٥] نسبة إلىٰ تحول الخديوية المصرية إلىٰ السلطنة (١٩١٤ - ١٩٢٢).
- مع تغير المسمىٰ السياسي لنظام الدولة من سلطنة إلىٰ مملكة (١٩٢٢ - ١٩٥٢) تغير اسم الجمعية إلىٰ "الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي "[٦].

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١/ ٥/ ٧ بعنوان مصلحة الضرائب، وثيقة نمرة ٥١٢، صادر من السكرتير الإداري للجمعية إلىٰ مدير عام مصلحة الضرائب بخصوص المتأخرات من الضرائب، بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٩٣م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات، ملف دون نمرة، بعنوان تطوير مبنىٰ الجمعية، وثيقة دون نمرة، مستحقات شركة المقاولون العرب مقابل تجديد مبنىٰ الجمعية ١٩٩٧م.

(٣) قانون نظام جمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسي والإحصاء .- القاهرة: مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، ١٩٥٠م.، ص ص ٧ - ٨.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، النظام الأساسي للجمعية، مرجع سابق، ص ١.

(٥) انظر ملاحق الدراسة، الملحق الثانىٰ (اللوحات المصورة)، لوحة رقم ١، ص ٣٢٦٣.

(٦) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء: ملف (٠٢٧٥٠٤ - ٠٠٨١)، مراسيم وقوانين جمعية فؤاد الأول للاقتصاد (١٩١٨ - ١٩٥٤)، وثيقة نمرة ٣٣٤٣، بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٥٤م.

• في ٧ أغسطس ١٩٣٨م تغير اسم الجمعية إلىٰ "دار جمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع" وذلك طبقًا للمرسوم الصادر بإطلاق اسم فؤاد الأول علىٰ مؤسسات عامة نشأت تحت رعايته [١].

• في ١٥ مايو ١٩٥٤م صدر مرسوم بتغيير اسم الجمعية من جمعية فؤاد الأول للاقتصاد إلىٰ "الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع"[٢].

• كما اشتهرت الجمعية لدىٰ بعض الأفراد والجهات بأسماء غير رسمية مثل" الجمعية الاقتصادية"، "جمعية التشريع الاقتصادي"[٣] ،"جمعية الاقتصاد والعلوم السياسية"[٤] ومثل هذه الأسماء ناتجةً عن جهل المُرسِل بالإسم الرسمي للجمعية.

**أغراض الجمعية وأهدافها:** طبقًا للمادة رقم ٢ من القانون النظامي للجمعية فإن الجمعية "تعنىٰ بالبحوث النظرية والعملية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وتسعىٰ لتنشيطها" [٥]، كما أشارت مذكرة مرفوعة من السكرتير العام للجمعية إلىٰ مجلس الإدارة تناول فيها الحديث عن دور الجمعية علىٰ

---

(١) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء: ملف (٠٢٧٥٠٣ - ٠٠٨١)، مرسوم بإطلاق اسم فؤاد الأول علىٰ المؤسسات العامة التىٰ نشأت في عهده، وثيقة نمرة ٣، بتاريخ ٧/ ٨/ ١٩٣٨م.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء: ملف (٠٢٧٥٠٤ - ٠٠٨١)، مراسيم وقوانين جمعية فؤاد الأول للاقتصاد (١٩١٨ - ١٩٥٤)، وثيقة نمرة ٩١٦٢، بتاريخ ١٧/ ٥/ ١٩٥٤م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١١، بعنوان المكتبة وشراء كتب من الداخل والخارج، فاتورة واردة من دار النهضة إلىٰ الجمعية بخصوص ثمن كتاب اقتصاديات البترول، بتاريخ ٣/ ١٩٨٠م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، مظروف رقم ٧٣٢، مرسل من د/ صلاح العطيفي إلىٰ الجمعية.

(٥)الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، النظام الأساسىٰ للجمعية، مرجع سابق، ص ١.

أنه "يجب أن تكون الجمعية مِنبرًا يشارك فيه المفكرون وأصحاب الرأىٰ بأرائهم فيما يخص العلوم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية" (١).

**وسائل تحقيق أغراض الجمعية وأهدافها:** أشارت المادة ٣ من القانون النظامىٰ للجمعية إلىٰ أنه في سبيل تحقيق أغراض الجمعية وأهدافها فإنها تقوم بالعديد من الأدوار والنشاطات وتستخدم كل ما لديها من الوسائل لتسهيل وتحقيق أغراض الجمعية وذلك علىٰ النحو الآتىٰ (٢):

**١- تنظيم الدروس والمحاضرات والمناقشات التي تتعلق بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.**

من بين الأدوار الرائدة التي تقوم بها الجمعية لتحقيق أهدافها تنظيم المحاضرات والمناقشات بما يهدف إلىٰ الارتقاء بالثقافة الاقتصادية والمالية والتشريعية(٣)، وتشجيعًا علىٰ هذا الدور الرائد وإعلامًا به كانت تُنشر عناوين تلك المحاضرات بباب الاجتماعيات بجريدة الأهرام(٤)، كما خُصصت مكافآت مادية لإلقاء المحاضرات بالإضافة إلىٰ حق نشر تلك المحاضرات في مجلة مصر المعاصرة

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الترشح لعضوية مجلس الإدارة ١٩٩١، مذكرة مرفوعة من سكرتير عام الجمعية إلىٰ مجلس الإدارة بشأن دور الجمعية وما يجب أن تكون عليه، بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٩١م.

(٢) قانون نظام جمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسي والإحصاء، مصدر سابق، ص ٥.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، ملف كود (٠٠٣٨٠٤ - ٠٠٦٩)، بعنوان أوراق خاصة بجمعية الاقتصاد السياسي، وثيقة نمرة ٧، بخصوص محاضرة ألقاها د/ نيسل بدار الجمعية بعنوان "صناعة الكهرباء"، بتاريخ ٢٦/ ٣/ ١٩٤٢م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الموسم الثقافي ١٩٨٣ - ١٩٨٤، وثيقة دون نمرة، دعوة لحضور محاضرة أ.د/ سميحة القليوبي بمقر الجمعية ونشرها بجريدة الأهرام، ١٤/ ٣/ ١٩٨٤م.

التابعة للجمعية مجانًا [١]، ويُراعىٰ في تلك المحاضرات أن "يتم اختيارها بعناية تامة وأن تعالِج مشاكل الحالة المصرية والدولية وأن يقوم بإلقائها أساتذة متخصصون" وفي هذا الصدد تقوم الجمعية بالتواصل مع كليات التجارة والاقتصاد والحقوق والشريعة والقانون بموافاة الجمعية بقوائم أسماء وتخصصات السادة أعضاء هيئة التدريس بها من أجل دعوتهم إلىٰ المشاركة في تلك المحاضرات[٢].

وقد ساهمت تلك المحاضرات والمناقشات في رفع مستوىٰ الوعىٰ العام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والوطنية[٣] التي تؤثر علىٰ حياة المواطنين مثل قضايا المياه، الإسكان، التضخم، البطالة، الوعىٰ السياح، والتنمية[٤]، وذلك من خلال تبسيط المفاهيم الاقتصادية والإحصائية ونشرها بين أفراد المجتمع من غير المتخصصين[٥].

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان المستشار محمود حافظ غانم، وثيقة دون نمرة، مستخرج من محضر قرارات مجلس إدارة الجمعية بخصوص تحديد قيمة مكافأة المقالات التىٰ تُنشر بمجلة الجمعية، بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٨٧م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان اشتراكات وتحويلات علىٰ مجلات خارجية ١٩٨٣، وثيقة ١٥٥٥، وارد من كلية التجارة جامعة القاهرة إلىٰ السكرتير الإداري لحصر أسماء أعضاء هيئة التدريس، بتاريخ ٢٣/ ١١/ ١٩٨٣م.

(٣) هيئة التحرير. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء تسهم بجهودها العلمية في المعركة. مجلة مصر المعاصرة.- مج ٥٣.- ع ٣٢٩، يوليو ١٩٦٧م، ص ص ٥ – ٧.

(٤) انظر ملاحق الدراسة، الملحق الأول (الوثائق المنشورة)، وثيقة رقم ١، ص ٣٢٥٣.

(٥) انظر ملاحق الدراسة، الملحق الأول (الوثائق المنشورة)، وثيقة رقم ٣، ص ٣٢٥٧ – ٣٢٥٩.

**٢- إعداد ونشر مجلة مصر المعاصرة، ونشر المؤلفات والرسائل الاقتصادية والقانونية.**

حرصت الجمعية منذ عام ١٩١٠م إلىٰ الآن علىٰ نشر أعداد مجلتها "مصر المعاصرة" [١]؛ لتوثيق الصلات بين الجمعية والفكر العالمي في العلوم القانونية والاقتصادية، ولتكون مرآة صادقة لحياة الجمعية والمجتمع طوال السنوات الماضية، المجلة تصدر بشكل ربع سنوىٰ [٢]، ويتم توزيعها بمصر وبعض الدول العربية، كما يتم إرسالها إلىٰ مشتركين بدول (أمريكا - آسيا - أوربا - إفريقيا - أستراليا)[٣]، وتُعد أول مجلة مصرية تبحث في الشؤون الاقتصادية والتشريعية والاجتماعية المعاصرة، فضلًا عن المشكلات التطبيقية في مصر والمجتمع العربي، ويُنشر بها مستخلصات الرسائل العلمية وأبواب من الكتب في العلوم الاقتصادية وتصدر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية[٤]، ولأهمية تلك المجلة وما يُنشر بها من مقالات؛ كانت تُرفع باستمرار للأعتاب السنية[٥].

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، دفتر دون نمرة، بعنوان دفتر التبادل بالداخل والخارج، وثيقة مفردة حُفظت ضمن صفحات الدفتر عبارة عن خطاب من السكرتير العام إلىٰ مدير مكتبة الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، دون تاريخ.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٠٣/ ج١١، بعنوان اشتراكات ومبيعات مصر المعاصرة ١٩٧٢، وثيقة نمرة ١٤٧٣، صادر من رئيس الجمعية إلىٰ الخارجية المصرية بخصوص اشتراك معهد الاقتصاد ببرلين في المجلة، بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٧٢م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان اشتراكات وتحويلات علىٰ مجلات خارجية ١٩٨٣، وثيقة نمرة ٢٤٧، صادر من السكرتير الإداري إلىٰ الهيئة العامة للكتاب للموافقة علىٰ تصدير المجلة إلىٰ الخارج، بتاريخ ٢٠/ ٤/ ١٩٨٣م.

(٤) انظر ملاحق الدراسة، الملحق الأول (الوثائق المنشورة)، وثيقة رقم ١، ص ٣٢٥٢.

(٥) دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، ملف كود (٠٠٣٨٠٤ - ٠٠٦٩)، بعنوان أوراق خاصة بجمعية الاقتصاد السياسي، وثيقة نمرة ٤٢، بخصوص حصر محاضرات أُلقيت بالجمعية، بتاريخ ٢/ ٣/ ١٩٤٠م.

ونظرًا لما تميزت به أبحاث مجلة مصر المعاصرة من قوة وشمول في التغطية الموضوعية؛ كانت موضع نظر وإعجاب الكثير من الجامعات والأندية العلمية العربية والأجنبية [١]، وأقبل علىٰ الاشتراك بها العديد من الأشخاص والمؤسسات في داخل مصر وخارجها[٢]، ومن تلك المؤسسات المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار، أكثر من ٢٠٠ كلية مصرية، جامعة كاليفورنيا، مركز أبحاث الدول النامية بليوبليانا (عاصمة سلوفينيا) وغيرها [٣].

وللإقبال الكبير علىٰ الاشتراك في مجلة الجمعية؛ كثر نفاد بعض أعدادها؛ ممّا أرغم الجمعية في كثير من الأحيان علىٰ تقديم الاعتذار إلىٰ طالبي تلك الأعداد[٤]ولحلّ هذه المشكلة؛ تَمّ توقيع عقد بين الجمعية وشركة (الوثائق الدولية) inter documentation company بسويسرا من أجل تصوير كافة الأعداد- التي نفدت- علىٰ ميكروفيلم والتعهد بعدم إعادة طبعها ثانية، مقابل إعطاء الجمعية ١٥٪ من ثمن كل نسخة مباعة [٥].

---

(١) عبدالرحمن زكي. دور التحف في مصر والجمعيات العلمية.- مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١١/ ٨، بعنوان مخاطبات خاصة بمصر المعاصرة، وثيقة دون نمرة، وارد من كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر بالقاهرة بخصوص تبادل مجلتها مع مجلة مصر المعاصرة، بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٨٨م.

(٣) تم حصر تلك الجهات اعتمادًا علىٰ العديد من الملفات منها (١١/ ٨ - ١٠٣ /ج ١١ - ١٢٣/ج٢- ١٠٣/ ج ١٥)

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٠٣/ج١١، اشتراكات ومبيعات مصر المعاصرة ١٩٧٢م، وثيقة نمرة ١٩٤٢، وارد من المدير العام للمحكمة العليا إلىٰ السكرتير الإداري للاشتراك في المجلة منذ ١٩٠٩ حتىٰ ١٩٧١، بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٧٢م.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٣٠/ المكتبة، بعنوان التعاقد مع شركة inter documentation، وثيقة E نمرة ١١٩٥، وارد من الشركة إلىٰ الجمعية للتعاقد علىٰ تصوير مجلة مصر المعاصرة علىٰ ميكروفيلم، بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٦٩م.

أما عن رسم الاشتراك في المجلة، فقد اشتُرط تسديده مقدمًا لمدة عام[١] وقد بلغ اشتراك المجلة منذ أول عدد لها عام ١٩١٠ من داخل مصر ١٥٠ قرشًا مضافًا إليها ٤٥ قرشًا أجرة البريد المسجل، أما رسم الاشتراك من خارج مصر فقد بلغ ٩ دولارات للدول المنضمة إلىٰ اتحاد البريد العالمي[٢]، لم تتغير هذه الأثمان منذ نشأة الجمعية حتىٰ ١٩٨٠م؛ حيث أصبحت قيمة الاشتراك في المجلة ٣,٥ جنيهًا من داخل مصر؛ أما من خارجها، فبلغت ١٦ دولارًا[٣]، وفي عام ١٩٩٤م زادت قيمة الاشتراك إلىٰ ٢٠ جنيهًا من داخل مصر، ٦٠ دولارًا من خارجها [٤].

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٠٣/ ج١١، بعنوان اشتراكات ومبيعات مصر المعاصرة ١٩٧٢، وثيقة نمرة ٢٥١١، صادر من السكرتير الإداري إلىٰ مصلحة الضرائب بخصوص تسديد الاشتراك في المجلة مقدمًا، بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٧٢م.

(٢)**الاتحاد البريدي العالمي** :*Universal Postal Unio* ويعرف اختصارًا *UPU* أُنشأ في ٩/ ١٠/ ١٨٧٤م في العاصمة برن السويسرية ويعد ثانىٰ أقدم منظمة دولية في العالم ويضم ١٩٢ دولة، أصبح الاتحاد البريدىٰ العالمي منظمة تابعة للأمم المتحدة في ١/ ٦/ ١٩٤٨م.

- الاتحاد البريدي العالمي. *(UPU)*نشرت في (٢٢/ ٣/ ٢٠١٩م). - تاريخ الإتاحة (١١/ ٨/ ٢٠٢٤م).- متاح في:

*<https://www.google.com/url?sa=i&url=http%3A%2F%2Fwww.waybackmachine.org>*

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٢٣/ ج٢، بعنوان مطبوعات مهداه وتبادل، وثيقة ٢١١، صادر من السكرتير الإداري للجمعية إلىٰ جريدة الأهرام بخصوص أثمان الاشتراك في مجلة مصر المعاصرة، بتاريخ ١/ ٦/ ١٩٨٠م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١١/ ٨/ ج٢، بعنوان مكاتبات خاصة بمجلة مصر المعاصرة، وثيقة نمرة ٧٦١، صادر من السكرتير الإداري إلىٰ مصلحة الضرائب بخصوص رسم اشتراك مجلة مصر المعاصرة، بتاريخ ٢٦/ ٣/ ١٩٩١م.

**٣-تنظيم المؤتمرات والمواسم الثقافية الاقتصادية والاشتراك فيما يُعقد منها في مصر وفي الخارج.**

- **المؤتمرات المحلية:** تُنظم الجمعية العديد من المؤتمرات الاقتصادية المحلية بعد الحصول علىٰ موافقة من إدارة غرب القاهرة الاجتماعية [١] علىٰ رأس مؤتمرات الجمعية المحلية يأتىٰ: -

**مؤتمر الاقتصاديين المصريين:** ينعقد بمقر الجمعية ويقتصر الحضور فيه علىٰ الاقتصاديين المصريين [٢]، ويأتي هذا الدور إسهامًا من الجمعية في حل مشكلات الاقتصاد المصري، ويحرص كثير من الاقتصاديين المصريين علىٰ المشاركة في هذا المؤتمر بأوراقهم البحثية لإظهار وجودهم العلمي لجموع الحاضرين من المنشغلين بعلم الاقتصاد[٣]، وقد عقدت الجمعية ٣٠ مؤتمرًا اقتصاديًّا للاقتصاديين العرب حتىٰ عام ٢٠٢٤م[٤].

وفي سبيل التحضير للمؤتمر تقوم اللجنة المنظمة بدعوة أبرز من لهم خبرة في مجال الاقتصاد والإستماع إليهم فيما يقترحونه من موضوعات، وبعد الاتفاق علىٰ موضوع المؤتمر؛ يتمّ توجيه الدعوة إلىٰ أبرز من لديهم دراسات في الموضوع

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١/ ١/ ٧، بعنوان إدارة غرب القاهرة الاجتماعية، وثيقة دون نمرة، وارد من إدارة غرب القاهرة الاجتماعية إلىٰ الجمعية بخصوص التفتيش علىٰ دفاتر الجمعية، بتاريخ ٢٧/ ٢/ ١٩٩٤م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧م، وثيقة نمرة ٣٤٣، صادر من السكرتير الإداري للجمعية لمدير إدارة غرب القاهرة الاجتماعية بخصوص مؤتمر الاقتصاديين المصريين، بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٨٧م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان المؤتمر الدولي الرابع ١٩٧٩م، وثيقة نمرة ٢٨٤، خطاب صادر من المشرف علىٰ المؤتمر السنوي الرابع إلىٰ أ.د/ صبحي تادرس قريصة لدعوته للمشاركة في المؤتمر، بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٧٨م.

(٤) الموقع الرسمي للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي . - تاريخ الإتاحة (٣٠/ ١١/ ٢٠٢٤).- متاح في: <https://espesl.com/>

المقترح للمشاركة بأبحاثهم، وحال تحديد موعد المؤتمر؛ يتمّ الإعلان عنه بجريدتيْ الأخبار والأهرام[١]، ويتم تمويل المؤتمر من حصيلة رسوم اشتراكات المؤتمر ومن ميزانية الجمعية، ومن الإعانات المقدمة من بعض البنوك [٢]، بانتهاء أعمال المؤتمر يتم بتوزيع نسخ من أبحاث المؤتمر علىٰ العديد من الجهات الاقتصادية في مصر؛ إسهامًا من الجمعية لعله يوجد في هذه الأبحاث ما يُسهم في حل بعض مشكلات الاقتصاد المصري [٣].

**الموسم الثقافي السنوي:** تُنظم الجمعية موسمًا ثقافيًّا سنويًّا يمتد لمدة أربعة أشهر[٤] ولإلقاء المحاضرات خلال الموسم الثقافي للجمعية؛ يتمّ الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من كليات الاقتصاد والحقوق والشريعة والتجارة [٥]، كما يتم

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١١/ ٨، بعنوان مكاتبات خاصة بمجلة مصر المعاصرة، وثيقة دون نمرة، وارد من مجلة روز اليوسف إلىٰ الجمعية بخصوص تكليف محرر صحفي لتغطية المؤتمر، بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٨٨م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٣/ ١٤، بعنوان بنك مصر، وثيقة نمرة ١٠٦٧، صادر من السكرتير العام للجمعية إلىٰ محافظ البنك المركزي المصري بخصوص تسلُم شيك دعم المؤتمر السابع عشر، بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٩٢م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان المؤتمر الدولي الرابع ١٩٧٩م، وثيقة دون نمرة، صادر من الأمانة الفنية للمؤتمر الرابع للاقتصاديين إلىٰ البنك الأهلي المصري بتسليم نسختين من أبحاث المؤتمر للبنك، بتاريخ ٢/ ٥/ ١٩٧٩م

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، اشتراكات وتحويلات علىٰ مجلات خارجية ١٩٨٣/ ١٩٨٤، وثيقة نمرة ٣٥٤، صادر من الجمعية إلىٰ الباحث/ علاء إبراهيم؛ ردًّا علىٰ طلبه معلومات عن الاقتصاد الإسلامي، بتاريخ ٢٣/ ٤/ ١٩٨٣م.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الموسم الثقافي ١٩٨٩ – ١٩٩٠، وثيقة دون نمرة، وارد من كلية الشريعة جامعة الأزهر بطنطا بخصوص إرسال أسماء أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في الموسم الثقافي، بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٨٩م.

الاستعانة ببعض مستشاري مجلس الدولة للمشاركة في إلقاء تلك المحاضرات [١]، كما توجه الدعوات إلىٰ أبرز الشخصيات الاقتصادية للمشاركة في تلك المحاضرات[٢]، كما سعت الجمعية إلىٰ تعميق العلاقات مع العالم الخارجىٰ وربط الكفاءات المصرية المقيمة بالخارج بالجمعية؛ من خلال توجيه الدعوات لهم وإلىٰ المؤسسات التي ينتمون إليها للمشاركة في تلك المواسم الثقافية [٣].

ويتم اختيار موضوعات تلك المواسم من خلال أبرز المشكلات الاقتصادية التي يعانىٰ منها الاقتصاد المصري أو من خلال الموضوعات التي تثيرها الإرادة السياسية[٤]، وقد وصل عدد المحاضرات التي ألقيت في موسم ١٩٧٢م ما يقرب من ٢٨ محاضرة ما بين محاضرات اقتصادية وقانونية حضرها ١٥١١ شخصًا[٥].

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الموسم الثقافي ١٩٨٣ – ١٩٨٤، وثيقة نمرة ٧١٣، صادر من السكرتير العام إلىٰ رئيس مجلس الدولة لإرسال أسماء المستشارين بالمجلس للمشاركة في الموسم الثقافىٰ، بتاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٨١م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الموسم الثقافي ١٩٨٣ – ١٩٨٤م، وثيقة نمرة ٣٦٢٥، وارد من رئيس المحكمة الدستورية العليا إلىٰ السكرتير العام للجمعية بخصوص إلقاء محاضرة خلال الموسم الثقافىٰ، بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٨٣م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، بعنوان انتخابات الجمعية العمومية، محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقدة بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٩٤م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الموسم الثقافىٰ (٨٣ – ٨٤)، وثيقة نمرة ٦٦، صادر من السكرتير العام إلىٰ نائب رئيس الوزراء بخصوص مناقشة الموضوعات التي أثارها الرئيس/ حسنىٰ مبارك، بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٨٢م.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، كتيب بعنوان تقرير عن نشاط الجمعية ١٩٧٢م، ص٣.

**الندوات الداخلية:** عَقدت الجمعية الكثير من الندوات العلمية، منها ندوة "الحق المصري في طابا"[١]، "التنظيم السياسي ودوره في المعركة" [٢]، كما أسهمت الجمعية بجهودها العلمية في "معركة ١٩٦٧م"؛ حيث عقدت الجمعية في ٢٩ مايو ١٩٦٧م ندوة "لتأييد قرار الرئيس جمال عبدالناصر بإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرئيلية"، كما أقامت ندوة أخرىٰ في ٧ يونيو ١٩٦٧م بعنوان "البترول العربي كسلاح في المعركة"، وأعدت الجمعية تقارير ومطبوعات بتلك الندوات تم ترجمتها وتوزيعها علىٰ العديد من الجهات العلمية والسياسية في الداخل والخارج؛ تنديدًا وإعلامًا للرأىٰ العام العالمي [٣]، كما تستضيف الجمعية بقاعة المحاضرات العديد من الندوات والبرامج التدريبية التي تعقدها المؤسسات الاقتصادية، كما استضافت الجمعية العديد من الندوات التذكارية لأعلام الاقتصاد المصري والعديد من حفلات التأبين، كحفل تأبين د/ محمد زهير جرانه [٤].

- **المؤتمرات الخارجية:** شاركت الجمعية في الكثير من المؤتمرات التي تعقدها الجمعيات الاقتصادية في خارج مصر، علىٰ رأس تلك المؤتمرات يأتىٰ المؤتمر

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان طلبات استغلال قاعة المحاضرات، وثيقة نمرة ١٧٠، صادر من السكرتير العام إلىٰ رئيس اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية لحجز قاعة المحاضرات، بتاريخ ٩/ ٤/ ١٩٨٦م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف ١١٠/ ج٣، بعنوان شراء الكتب من الداخل والخارج ١٩٦٩ - ١٩٧٢، دعوة حضور ندوة بمقر الجمعية يحاضر فيها د/ مفيد شهاب، بتاريخ ١١/ ٣/ ١٩٧٠م.

(٣) هيئة التحرير. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع تسهم بجهودها العلمية في المعركة. مجلة مصر المعاصرة. - مج ٥٣. - ع ٣٢٩، يوليو ١٩٦٧م، ص ص ٥ - ٧.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان طلبات استغلال قاعة المحاضرات، وثيقة نمرة ١١٥، وارد من نائب رئيس الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية إلىٰ سكرتير عام الجمعية لحجز قاعة المحاضرات، بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٨١م.

السنوي للاقتصاديين العرب[١]، كما شاركت الجمعية في مؤتمر الاقتصاديين الدوليين بمدريد ١٩٨٣م، مؤتمر القانونيين الأول بمدريد ١٩٩٦م [٢].

٤- **إقامة المسابقات ومنح الإعانات:** من بين الأدوار التي تقوم بها الجمعية لتحقيق أغراضها إقامة المسابقات وصرف منح للطلاب المتميزين في أقسام كليات التجارة والاقتصاد والحقوق والشريعة، وفي هذا الصدد تلقت الجمعية الكثير من الدعم المقدم من المؤسسات الاقتصادية لجوائز طلبة الجامعات؛ حيث يتم التواصل سنويًّا مع إدارات الكليات المذكورة لمعرفة الحاصلين علىٰ أعلىٰ الدرجات في مقررات الفرقة الرابعة، كمقررات (المالية - تشريع العمل - الاقتصاد) وبناء علىٰ الإفادات الواردة من تلك الكليات تقوم الجمعية بإرسال شيك إلىٰ الكلية باسم الطالب[٣]، كما أقامت الجمعية مسابقة بعنوان: الاقتصاديون الشبان عام ١٩٩٣م[٤].

٥- **ترشيح شخصيات بارزة لنيل جوائز الدولة التقديرية:** من بين الأدوار التي تقوم بها الجمعية ترشيح الشخصيات البارزة لنيل جائزة الدولة التقديرية في مجالات العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية؛ بناءً علىٰ ما يُرفع لها من المجلس

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان اللجنة التنفيذية، مذكرة مرفوعة من الأمين العام المساعد إلىٰ رئيس مجلس إدارة الجمعية، دون تاريخ.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان مؤتمر الاقتصاديين الدوليين السابع بمدريد ١٩٨٣م، وثيقة نمرة ٣٦٠، صادر من الجمعية إلىٰ وزارة الاقتصاد بخصوص تحمل الوزارة سفر المشاركين في مؤتمر مدريد، بتاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٨٣م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١/ ٨، بعنوان عام، وثيقة نمرة ١١٩٤، من السكرتير الإداري إلىٰ كلية الاقتصاد جامعة القاهرة بخصوص تسليم شيك باسم الطالبة/ ياسمين محمد فؤاد لحصولها علىٰ أعلىٰ درجة، بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٩١م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٤/ ٧، المجلس الأعلىٰ للثقافة/ جوائز الدولة، اجتماع مجلس إدارة الجمعية جلسة رقم ١٤، بتاريخ ١٨/ ١٢/ ١٩٩٣م.

الأعلىٰ للثقافة بشأن شروط الترشيح، وفي هذا الصدد رشحت الجمعية د/ رفعت المحجوب لتلك الجائزة وحصل عليها عام ١٩٨٠م، كما رشحت د/ سعيد علوانىٰ وحصل عليها عام ١٩٩٠م[١]، ورشحت د/ صوفي أبو طالب وحصل عليها عام ١٩٩١م[٢]، ويُعد هذا تكريمًا للعلماء والمفكرين الذين قدموا قيمة للمجتمع المصري في هذه المجالات.

**٦-خدمات الباحثين**

ألقت الجمعية علىٰ عاتقها منذ النشأة حتىٰ الآن خدمة الباحثين في المجالات ذات الصلة بنشاط الجمعية؛ حيث كانت الجمعية ولا تزال تفتح أبوبها لطلاب العلم المترددين علىٰ مكتبة الجمعية، التي تُعد من أكبر المكتبات في الشرق الأوسط؛ إذ تحتوىٰ علىٰ كتب نادرة في الاقتصاد والقانون والإحصاء، ويتوافد إليها الكثير من الأساتذة والباحثين وطلاب الجامعات[٣]، ويوجد بأرشيف الجمعية الكثير من الخطابات التي تطلب فيها بعض الأقسام العلمية التصريح لطلابها بدرجتىٰ الماجستير والدكتوراه بالاطّلاع علىٰ المراجع والدوريات بمكتبة الجمعية [٤].

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٤/ ٧، المجلس الأعلىٰ للثقافة/ جوائز الدولة، وثيقة نمرة ٢٨١١، صادر من الجمعية إلىٰ المجلس الأعلىٰ للثقافة بخصوص ترشيح أ.د/ سعيد علواني لجائزة الدولة التقديرية، بتاريخ ١١/ ١١/ ١٩٨٩م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٤/ ٧، المجلس الأعلىٰ للثقافة/ جوائز الدولة، وثيقة نمرة ١١٨٢، برقية تهنئة صادرة من الجمعية إلىٰ أ.د/ صوفي أبوطالب لحصوله علىٰ جائزة الدولة التقديرية، بتاريخ ٢/ ٧/ ١٩٩١م.

(٣) انظر ملاحق الدراسة، الملحق الأول (الوثائق المنشورة)، وثيقة رقم ١، ص ٣٢٥٢.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، خدمات الباحثين من غير الأعضاء، وثيقة دون نمرة، وارد من قسم التاريخ بكلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر بتسهيل مهمة أ/ رسمية محمد علي حجازي لنيل درجة الدكتوراه، بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٩٠م.

وقد حرصت مكتبة الجمعية علىٰ تزويد وتنمية مقتنياتها بكافة الدوريات والمراجع في التخصصات المتعلقة بالاقتصاد والقانون والإحصاء(١)، كما تضم مكتبة الجمعية الكثير من الرسائل العلمية الاقتصادية التي تتوافق وأهداف الجمعية لما تمثله من قيمة علمية، لذا حرصت الجمعية علىٰ التواصل مع الجامعات وأحيانًا مع الباحثين للحصول علىٰ مؤلفاتهم أو نسخ من رسائلهم العلمية وذلك علىٰ سبيل التبادل مع مجلة ومطبوعات الجمعية(٢)، كما تُقدم الجمعية مساهمات مالية للباحثين كبدل طباعة وتجليد الرسائل العلمية مقابل حصول الجمعية علىٰ نسخ من تلك الرسائل(٣).

ولم تتوقف خدمات الجمعية علىٰ الباحثين بمصر فقط وإنما شملت أيضًا البعثات المصرية بالخارج؛ حيث قامت الجمعية بإعداد حصر بعناوين الأبحاث المودعة بمكتبة الجمعية وتم إرسالها إلىٰ تلك البعثات بالتنسيق مع وزارة الخارجية المصرية؛ تيسيرًا علىٰ طلاب تلك البعثات بالخارج(٤)، وتشير الوثائق بأرشيف الجمعية إلىٰ أحد الخدمات التي تقدمها الجمعية للباحثين وهىٰ إصدار **"مجلة المجلات"** عام ١٩٨٦م، التي تتضمن عرضًا سنويًّا لكافة المقالات التي تُنشر في

(١) انظر ملاحق الدراسة، الملحق الأول (الوثائق المنشورة)، وثيقة رقم ٥، ص ٣٢٦٠ – ٣٢٦٣.

(٢) انظر ملاحق الدراسة، الملحق الأول (الوثائق المنشورة)، وثيقة رقم ١، ص ٣٢٥٢.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١١٨/ المكتبة ج ٢، بعنوان ملف رسائل الدكتوراه، وثيقة دون نمرة، وارد من ماهر بترا حنا إلىٰ الجمعية للإسهام في تكاليف رسالته للدكتوراه، بتاريخ ١٢/ ١/ ١٩٧٢م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٢٣/ج٢، بعنوان مطبوعات مهداة للجمعية، وثيقة ١٠٨١، وارد من أمين عام جامعة صنعاء إلىٰ رئيس الجمعية بخصوص تبادل مجلة مصر المعاصرة مع مجلات الجامعة، بتاريخ ٤/ ٥/ ١٩٧٦م.

المجلات الاقتصادية التي ترد إلىٰ الجمعية؛ ما يُسهل علىٰ الباحث التعرَّفَ علىٰ المقالات التي نُشرت في الموضوع الذىٰ يهمه [١].

كما قامت الجمعية بشراء كوبونات اليونسكو[٢] من وزارة التعليم استخدمتها الجمعية لشراء الكتب والدوريات العلمية الحديثة لمكتبة الجمعية[٣] ؛ وهي وسيلة لجأت إليها بعض الجمعيات العلمية والمراكز البحثية والكليات الجامعية بل وبعض الأفراد أحيانًا خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين لصعوبة توفير العملة الأجنبية[٤].

كما تسمح الجمعية بإعارة الكتب للباحثين وَفْقَ شروط الإعارة المعلنة بالمكتبة، كما تقوم مكتبة الجمعية بخدمة الرد علىٰ استفسارت الباحثين فيما يُرفع إليها من استفسارات عن عناوين تتعلق بأبحاثهم ويتم الرد بحصر العناوين وأسماء المؤلفين

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٠٣/ ج١١، بعنوان اشتراكات ومبيعات مصر المعاصرة ١٩٧٢م، قرار إداري بصدور مجلة المجلات، دون تاريخ.

(٢) **كوبونات اليونسكو:** قسائم استُخدمت لشراء المنشورات والمواد السمعية والبصرية المعدة للأغراض التعليمية والعلمية والثقافية.

- مكنز اليونسكو، الموقع الرسمي لليونسكو نُشر بتاريخ (١٥/ ٢/ ٢٠١٩م).- تاريخ الإتاحة (١٨/ ٧/ ٢٠٢٤).- متاح في:

<https://vocabularies.unesco.org/browser/thesaurus/fr/page/?uri=http%3A%2F%2Fvocabularies.unesco.org%2Fthesaurus%2Fconcept1248&clang=ar>

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٢٣/ ج٢، بعنوان مطبوعات مهداة للجمعية، وثيقة ١١٦٢، وارد من وكيل وزارة الخارجية إلىٰ سكرتير عام الجمعية بإعداد بيان بعناوين أبحاث معينة للبعثة المصرية بالخارج، بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٧٦م.

(٤) مقابلة شخصية مع أ.د عماد بدر الدين أبو غازي/ أستاذ الوثائق المتفرغ (كلية الآداب – جامعة القاهرة) وأحد أعضاء الجمعية في ١٩٨٨م، بتاريخ ٣/ ٥/ ٢٠٢٥م، الساعة ٢ ظهراً.

وترشيح أسماء مكتبات معينة ليراجعها الباحث [١]، كما تُنظم الجمعية للباحثين دورات في اللغة الإنجليزية، تحت إشراف لجنة المؤتمرات الدولية والعلاقات الخارجية بالجمعية [٢].

**٦- تقديم الاستشارات والتحليلات للحكومة**

تضم الجمعية نخبة من الخبراء والأكاديمين المتخصصين في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية، تقدم الجمعية من خلالهم تحليلات معمقة ودراسات مستفيضة حول القضايا الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية الراهنة [٣]، كما تساهم الجمعية في صياغة السياسات العامة وتقديم المقترحات والتوصيات التي تساعد الحكومة في اتخاذ القرارات الرشيدة [٤].

**٧- المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية**

تقدم الجمعية خبراتها واستشاراتها للجهات المعنية في معالجة المشكلات الاجتماعية، حيث تقوم بإجراء البحوث والدراسات التي تتناول القضايا الملحة في المجتمع وتقدم توصيات علمية لحلها في محاولة منها لربط البحث الأكاديمىٰ بالاحتياجات الفعلية للمجتمع [٥].

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، أسماء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ١٩٨٣ - ١٩٨٤، وثيقة نمرة ٣٥٤، صادر من الجمعية إلىٰ أ/ علاء عبدالهادي ردًّا علىٰ طلبه معلومات عن الاقتصاد الإسلامي، بتاريخ ٢٣/ ٤/ ١٩٨٣م.

(٢) مقابلة مع أ.د/ محمود الدمرداش رئيس لجنة المكتبة بالجمعية، بتاريخ ٥/ ٦/ ٢٠٢٤م، الساعة ١٠ صباحًا.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الموسم الثقافي(٨٣ - ٨٤)، وثيقة نمرة ٦٦، صادر من السكرتير العام إلىٰ نائب رئيس الوزراء بخصوص مناقشة الموضوعات التىٰ أثارها الرئيس/ حسني مبارك، بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٨٢م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، كتيب بعنوان تقرير عن نشاط الجمعية ١٩٧٢م، ص٣.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان اشتراكات وتحويلات علىٰ مجلات خارجية ١٩٨٣، وثيقة ١٥٥٥، وارد من كلية التجارة جامعة القاهرة إلىٰ السكرتير الإداري لحصر أسماء أعضاء هيئة التدريس، بتاريخ ٢٣/ ١١/ ١٩٨٣م.

**٨-الوساطة بين الحكومة والمجتمع**

تعتبر الجمعية هي حلقة الوصل بين الأكاديمين والباحثين من جهة وصناع القرار والمسؤولين الحكوميين من جهة أخرىٰ، حيث تقوم بنقل آراء ومقترحات الخبراء والأكاديمين إلىٰ الحكومة، كما تعمل علىٰ شرح سياسات الحكومة للجمهور، كما تساهم في تعزيز الحوار والنقاش بين مختلف الأطراف المعنية بالقضايا الوطنية[١].

**النظام الإداري والمالي للجمعية**

**أولاً: النظام الإداري للجمعية واختصاصاته:** تجنبًا للخلط بين الهيئات التي تمثل الجمعية والتي نص علىٰ تشكيلها القانون، وبين الجهاز الإداري للجمعية من الموظفين الذين يعملون بأجر قام الباحث بتقسيم الهيكل التنظيمي للجمعية إلىٰ قسمين:-

**الهيكل التنظيمى للهيئات التي تمثل الجمعية [٢]**

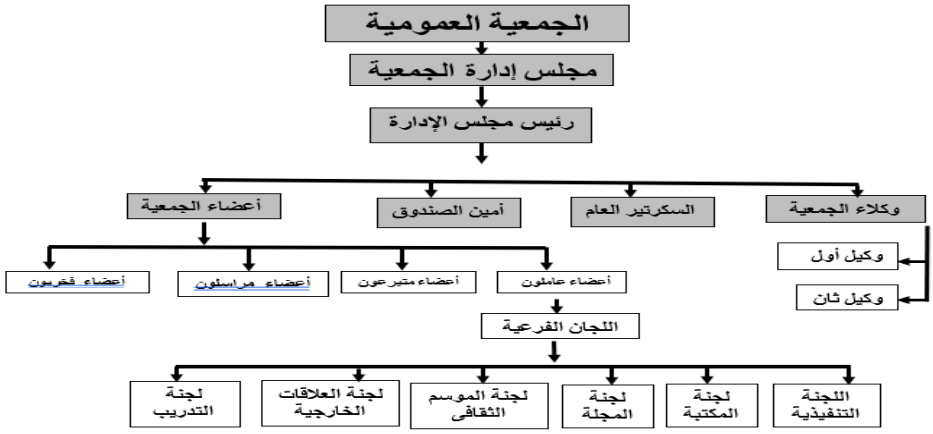


**شكل رقم (١)**

**الهيكل التنظيمى للهيئات التي تمثل الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع**

(١) هيئة التحرير. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء تسهم بجهودها العلمية في المعركة. مرجع سابق، ص ص ٥ - ٧.

(٢) تم الاعتماد في إعداد الهيكل الإداري للجمعية علىٰ (ملف نمرة ١٨٦ بعنوان منحة مؤسسة فورد، تقرير أمين الصندوق عن إيرادات الجمعية ١٩٨٣م، تقرير مراقب الحسابات ١٩٩٢م، تقرير رئيس مجلس الإدارة عن نشاط الجمعية ١٩٨٣م، الميزانيات السنوية للجمعية)

من الشكل السابق يُلاحظ أن الهيكل التنظيمي للهيئات التي تُمثل الجمعية يتخذ شكلًا هرميًّا من الأعلىٰ إلىٰ الأسفل؛ حيث تتدرج السلطة من:

**الجمعية العمومية:** هي السلطة العليا للجمعية؛ لأنها ترسم سياسة العمل وتراقب تنفيذه، وتمثل الجمعية العمومية مؤشرًا يوحي بمدىٰ جدية عمل الجمعية، ومدىٰ الثقة التي تكون الجمعية قد نالتها من جانب الأهالي [(١)]، وفقَ المادة ٣٣ من القانون الأساس للجمعية؛ فإن الجمعية العمومية تتألف من كافة الأعضاء العاملين ممن مضىٰ علىٰ عضويتهم سنة علىٰ الأقل ويكونون قد سددوا اشتراك الجمعية حتىٰ عام انعقاد الجمعية العمومية الحالي[(٢)].

**وتنعقد الجمعية العمومية بناءً على:** دعوة مجلس الإدارة، أو طلب يتقدم به لمجلس الإدارة كتابةً، ربعُ الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية أو مئتان منهم، كما تنعقد بناءً علىٰ دعوة من مديرية الشؤون الاجتماعية إذا رأت ضرورة لذلك، كما يجوز دعوة الجمعية العمومية لإجتماعات غير عادية؛ للنظر في (تعديل نظام الجمعية – حل الجمعية أو إدماجها – عزل أعضاء مجلس الإدارة – النظر في المسائل المستعجلة التي لا تحتمل التأجيل).

**وتنظر الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي في الموضوعات الآتية:**[(٣)]

١-تقرير مجلس الإدارة المرفوع من السكرتير العام وأمين الصندوق وتقرير مراقب الحسابات عن السنة المنتهية.

---

(١) أشرف عثمان عبده السيد. الجمعيات العلمية ودورها في عملية التنمية.- القاهرة: معهد التخطيط القومىٰ، ١٩٩٧م، ص ٢٣.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، دعوة لانعقاد الجمعية العمومية، بتاريخ ١٠/ ٣/ ١٩٨م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان دورة انعقاد الجمعية العمومية، جدول أعمال الجمعية العمومية العادية المنعقدة بتاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٨٤م.

٢-التصديق علىٰ الحساب الختامي للسنة المنتهية، وإقرار مشروع الميزانية للسنة الجديدة.

٣-تشكيل لجان الانتخابات والفرز لانتخاب خمسة لعضوية مجلس الإدارة؛ بدلًا ممن زالت أو انتهت عضويتهم.

٤-تعيين مراقب حسابات أو اثنين من غير أعضاء مجلس الإدارة.

٥-نظر المسائل الواردة في جدول الأعمال، أو ما يعرضه مجلس الإدارة.

٦-إقرار واعتماد أية تعديلات علىٰ القانون النظامي للجمعية؛ بِناءً علىٰ اقتراحات مجلس إدارة الجمعية.

يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة فإذا غاب الرئيس؛ حلّ محله أقدم الوكلاء، فإذا غاب جميع الوكلاء؛ تولىٰ رئاسة الجلسة أقدم الأعضاء، وعند التساوي في الأقدمية؛ يُراعي السنّ، ولا يُعتبر إجتماع الجمعية العمومية صحيحًا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يتكامل العدد القانوني؛ يؤجل الاجتماع إلىٰ جلسة أخرىٰ تُعقد بعد ساعة من تاريخ الاجتماع الأول(١).

ويجوز للعضو أن يُنيب عنه عضوًا آخر يمثله في حضور الجمعية العمومية بشرط حضور الموكل شخصيًّا للإقرار بالتوكيل أمام سكرتارية الجمعية، أو تقديم توكيل مصدق من الشهر العقاري أو من إحدىٰ القنصليات أو من الهيئات الحكومية التي يعمل بها العضو ومختوم بشعار الجمهورية.

تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين، ولا يجوز للجمعية أن تنظر في غير المسائل الواردة في جدول أعمالها إلا بموافقة الأغلبية لأعضاء الجمعية، وفي جميع الأحوال عند تساوي الأصوات يُرجح رأىٰ الجانب الذي فيه الرئيس، وبانتهاء انعقاد الجمعية العمومية تُدون قرارات

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، الترشح لعضوية مجلس الإدارة ١٩٨٣م، أعمال الجمعية ١٩٨٣.

الجمعية في دفتر محاضر جلسات الجمعية العمومية ويوقع عليها الرئيس والسكرتير العام، وفي حالة حل الجمعية تقرر الجمعية العمومية كيفية استعمال ممتلكاتها من منقولات وعقارات بعد أخذ الموافقة من الجهات المختصة [١].

**مجلس الإدارة:**

يدير الجمعية مجلس إدارة مكون من ١٢ إلىٰ ٢٤ عضوًا تنتخبهم الجمعية العمومية من بين الأعضاء العاملين والمتبرعين والفخريين، ومدة العضوية ٣ سنوات قابلة للتجديد ويكون تجديد المجلس في كل عام بواقع ثلث أعضائه، وتعيين الأعضاء الواجب خروجهم في الثلاث سنوات الأولىٰ يكون بطريق الاقتراع.

**الترشح لعضوية مجلس الإدارة:** يُشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون متمتعًا بالحقوق المدنية والسياسية، وأن يكون ممن لهم نشاط ملحوظ يتصل بالأغراض التي من أجلها أنشئت الجمعية، تمر مرحلة الترشح لعضوية مجلس الإدارة بمجموعة من الخطوات بداية من قيام العضو بملء استمارة الرغبة في الترشح، وإقراره برغبته في الترشح، وأنه ليس عضوًا في مجلس إدارة جمعية أخرىٰ تعمل في الميدان نفسه، وأنه غير محرومٍ من مباشرة حقوقه المدنية والسياسية، وفي طلب الترشح نفسه يقوم بتعضيده ٥ من أعضاء مجلس الإدارة بوضع توقيعاتهم[٢]، وبانتهاء تجميع طلبات الترشح تُرسل أسماء المرشحين إلىٰ مديرية غرب القاهرة

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الترشح لعضوية مجلس الإدارة ، محضر اجتماع مجلس الإدارة مارس ١٩٨٩، بتاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٨٩م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الترشح لعضوية مجلس الإدارة ١٩٩١م، طلب ترشح د/ إبراهيم صالح النائب الأول لعضوية محكمة النقض لعضوية مجلس الإدارة، بتاريخ ١١/ ٤/ ١٩٩١م.

الاجتماعية[١]، كما كانت تُرسل نسخة إلىٰ مكتب المدعىٰ العام الاشتراكىٰ لإبداء الرأىٰ الأمني في ترشح المتقدمين [٢].

ومن خلال تفقد طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة؛ نجد أنه قد أقدم علىٰ الترشح لعضوية مجلس إدارة الجمعية الكثير من أصحاب الوظائف العليا فمنهم نائب وزير الاقتصاد، رئيس محكمة، أعضاء مجلس الشعب[٣]، خبراء اقتصاديين، محامين بمحكمة النقض، أساتذة جامعات، رئيس هيئة سوق المال، تاجر أقمشة [٤].

**اختصاصات مجلس إدارة الجمعية**

يختص مجلس إدارة الجمعية بصفة عامة بإدارة شؤون الجمعية وعلىٰ وجه الخصوص بما يأتي: [٥]

١- يضع اللائحة الداخلية التي يسير عليها العمل ويعدلها ويتكفل بتطبيقها.
٢- يقترح ويعتمد التعديلات المطلوب إدخالها علىٰ النظام الأساس للجمعية.
٣- يدير المجلس ممتلكات الجمعية ويعمل علىٰ ترقيتها طبقًا لقانونها النظامىٰ.
٤- ينظر الطلبات المقدمة لعضوية الجمعية.

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١/ ١/ ٧، بعنوان إدارة غرب القاهرة الاجتماعية، وثيقة نمرة ٣٨، صادر من السكرتير الإداري إلىٰ مديرية غرب القاهرة الاجتماعية بخصوص أسماء مرشحين مجلس الإدارة، بتاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٩٤م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الترشح لعضوية مجلس الإدارة ١٩٨٣، إرسال أسماء المرشحين إلىٰ المدعي الإشتراكي (يُعد هذا من أنواع الرقابة السياسية وهي من اختصاص المدعي العام الإشتراكي).

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف ١٤٦، بعنوان توريد الكتب، قائمة مرفوعة من اللجنة العمومية بأسماء المرشحين لعضوية مجلس الشعب، ١٥/ ٣/ ١٩٧٦م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان دورة انعقاد الجمعية العمومية ١٩٨٤م، جدول أعمال الجمعية العمومية العادية المنعقدة بتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩٨٤م أسماء السادة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٨٦/ المكتبة، بعنوان منحة مؤسسة فورد، محضر اجتماع مجلس الإدارة جلسة رقم ٣٢ المنعقدة بتاريخ ٣/ ٣/ ١٩٩٦م.

٥- يُعيِّن الأعضاء علىٰ اختلاف فئاتهم ويقرر شطب أسمائهم عند الاقتضاء.

٦- إنهاء عضوية أعضاء مجلس الإدارة ممن انتهت مدتهم، وفتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة.

٧- يقبل أو يرفض الهبات التي تُقدم للجمعية، كما يخاطب الجهات الداعمة للجمعية لزيادة الإعانات السنوية [١].

٨- نظر الطلبات المقدمة للجمعية من الهيئات التي تطلب إمدادها بمطبوعات الجمعية ، أو تلك التي تطلب تبادل مطبوعاتها مع مجلة مصر المعاصرة[٢].

٩- يُعيِّن أو يفصل المستخدمين الإداريين ويحدد رواتبهم.

١٠- يحدد موعد انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية، كما يضع جدول أعمال الجمعيات العمومية.

١١- يضع مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي للسنة المنتهية ويراجع تقرير مراقب حسابات الجمعية.

١٢- يعتمد محضر جلسات المجلس السابق.

١٣- يُعد تقارير دورية عن الموسم الثقافي من المحاضرات والندوات [٣].

١٤- يُناقش ملاحظات الجهاز المركزىٰ للمحاسبات ومديرية الشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات الإدارية وإعداد الرد عليها والعمل علىٰ تلافيها.

١٥- ينظر في الطلبات المقدمة من الأعضاء للاطّلاع علىٰ وثائق الجمعية.

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧م، محضر اجتماع مجلس إدارة الجمعية، بتاريخ الاثنين ١٦/ ٤/ ١٩٨٤م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧م، مصدر سابق.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان المستشار محمود حافظ غانم، مصدر سابق.

١٦- إخطار الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات بوزارة التضامن الاجتماعي ببيان عن حركة العضوية وذلك خلال كل ثلاثة أشهر وفي موعد أقصاه الأسبوع الأول من الشهر الرابع[١].

**إختصاصات رئيس مجلس الإدارة: يُعَيّن رئيس مجلس إدارة الجمعية بقرار جمهوري [٢] ويتولى المهام الآتية:**

١- يدعو المجلس والجمعيات العمومية إلىٰ الاجتماع ويرأس جلساته ويقرر جدول الأعمال التي ستعرض عليهما.

٢- تمثيل الجمعية أمام المحاكم، وكذلك في علاقاتها بالجمهور أو الحكومة.

٣- يراقب تنفيذ قرارات المجلس والجمعيات العمومية ويوقع محاضرها.

٤- يوقع العقود التي قد تعقدها الجمعية وتعاقدات الموردين، وكذلك المكاتبات التي تتضمن تعهدات مالية أو أدبية.

٥- يُصدق علىٰ محاضر جلسات المجلس والجمعيات العمومية.

٦- يُعد تقرير عن نشاط الجمعية في ختام كل سنة، فضلًا عن تقرير مفصل عن مجلة مصر المعاصرة.

٧- حضور جلسات اللجان الفرعية بدعوة أو بدون دعوة وله رئاستها[٣].

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، بعنوان شهر الجمعية – القوانين المنظمة للعمل، محضر اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٢/ ٦/ ١٩٦٤م.

(٢) الوقائع المصرية: عدد ١٤، بتاريخ ٧/ ٤/ ١٩٨٣م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧م، تقرير عن نشاط الجمعية ١٩٨٦م.

- جدول بأسماء رؤساء الجمعية وفترات توليهم منذ نشأتها حتى أبريل ٢٠٢٤م [١]

جدول رقم (١) أسماء رؤساء الجمعية وفترات توليهم

| م | الإسم | تاريخ التعيين | نهاية التعيين |
|---|---|---|---|
| ١ | الأمير أحمد فؤاد | ١٩٠٩ | ١٩١٧ |
| ٢ | مسيو بيولا كازيلي | ٤ مايو ١٩١٨ | مارس ١٩٢٢ (قدم استقالته) |
| ٣ | مسيو فرنسيس ج. بيتر | مارس ١٩٢٢ | ١٩٣٧ |
| ٤ | د/ عبدالحميد بدوى | ١٩٣٨ | ١٩٦٥ |
| ٥ | د/ عبدالحكيم الرفاعى | ١٩٦٦ | ١٩٧٤ |
| ٦ | د/ محمد حلمى مراد | ١٩٦٧عُين رئيسًا للجمعية بالإنابة لمدة عام | |
| خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٤م) لم يستدل على رؤساء للجمعية | | | |
| ٧ | د/ جمال العطيفى | ١٩٧٤ | ١٩٨٣ |
| ٨ | د/ محمد زكى شافعى | ١٩٨٣ | ١٩٨٨ |
| ٩ | د/ عاطف صدقى | ١٩٨٩ | ٢٠٠٥ |
| ١٠ | د/ أحمد فتحى سرور | ٢٠٠٥ | أبريل ٢٠٢٤ |

من الجدول السابق يُلاحظ أنه قد تناوب علىٰ رئاسة الجمعية منذ نشأتها حتىٰ أبريل ٢٠٢٤م عشرة أفراد، كانت أطول فترة من نصيب د/ عبدالحميد بدوىٰ، وقد بلغت سبعة وعشرين عامًا، وأقصر فترة من نصيب د/ محمد حلمي مراد وقد بلغت عامًا واحدًا، كما يُلاحظ عدم وجود رئيس للجمعية خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٤م) وهو ما يمكن إرجاعه إلىٰ تراجع نمو وأنشطة الجمعية خلال تلك الفترة بسبب

(١) تم الاعتماد في إعداد هذا الجدول على:-
- دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، ملف كود (٠٠٣٨٠٤ - ٠٠٦٩)، جمعيات علمية، بعنوان الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي،١٩٢١م.
- لوحة بصور وأسماء رؤساء الجمعية بمدخل الجمعية، انظر ملاحق الدراسة، الملحق الثانىٰ (اللوحات المصورة)، لوحة رقم ٣، ص ٣٢٦٥.

إحكام قبضة الدولة علىٰ المجتمع المدني من خلال الرقابة السياسية والأمنية علىٰ الجمعيات وأنشطتها وسلطة حلها [١]، وهو ما يبدوا واضحًا علىٰ ملامح الجمعيات وخاصة العلمية والثقافية منها من حيث انخفاض أعدادها، وتراجع المشاركة في عضويتها وأنشطتها[٢].

- **وكيل الجمعية:** يُنتخب مجلس الإدارة وكيل أول ووكيل ثانٍ للجمعية ينوبان عن الرئيس حال غيابه، وللوكيل الأول صلاحيات الرئيس نفسها كفتح الجلسات وغلقها وتمثيل الجمعية أمام القضاء، أما الوكيل الثاني، فله ما للرئيس والوكيل الأول حال غيابهما وعليه ما عليهما [٣].

- **السكرتير العام:** بصفة عامة يساعد السكرتير العام الرئيس في إدارة الجمعية؛ حيث يتولىٰ المهام الآتية:

١- يُدير نشرات الجمعية ولا سيما مجلة الجمعية التي هو رئيس تحريرها.

٢- يُعد جدول الأعمال لجلسات المجلس والجمعيات العمومية ويعرضه علىٰ الرئيس للتصديق عليه.

٣- توقيع محاضر قرارت الجمعية العمومية.

٤- توطيد علاقات الجمعية مع الهيئات العلمية والعلماء في البلاد الأجنبية.

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الترشح لعضوية مجلس الإدارة ١٩٨٣، إرسال أسماء المرشحين إلىٰ المدعىٰ الإشتراكي (يُعد هذا من أنواع الرقابة السياسية وهىٰ من اختصاص المدعىٰ العام الإشتراكىٰ.)

(٢) أماني قنديل. الجمعيات الأهلية في مصر. مجلة شؤون الأوسط.- ع ٦٤، س ١٩٧٧م، ص ١٣٨.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧، تقرير عن نشاط الجمعية ١٩٨٦م.

٥- النظر في قيم مكافآت العاملين بناءً علىٰ تقارير السكرتير الإداري[١].

٦- فحص طلبات السلف المقدمة من العاملين بالجمعية، وكذلك طلبات العلاج علىٰ نفقة الجمعية [٢].

٧- اعتماد طلبات شراء مستلزمات الجمعية بكافة أنواعها .

٨- التواصل مع الجهات الأخرىٰ فيما يخص تزويد مقتنيات مكتبة الجمعية من مطبوعات تلك الجهات [٣].

٩- توجيه دعوات للمتخصصين للمشاركة في محاضرات الموسم الثقافي واستقبال الردود علىٰ تلك الدعوات [٤].

١٠- التفاوض مع الموردين لإجراء تخفيضات علىٰ قيم المناقصات المطلوبة لأعمال الجمعية [٥].

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان المستشار محمود حافظ غانم، وثيقة دون نمرة، مذكرة مرفوعة من مدير مكتبة الجمعية إلىٰ السكرتير العام لتعيين أحد عمال النظافة بمكتبة الجمعية، بتاريخ ٢/ ١١/ ١٩٨٦م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان اللجنة التنفيذية، إلتماس من السيد عوض خليل الموظف بالجمعية لعلاجه علىٰ نفقة الجمعية، بتاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٧٧م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٢٣/ ج٢، بعنوان مطبوعات مهداه للجمعية، وثيقة دون نمرة، صادر من السكرتير الإداري إلىٰ وكيل وزرة العدل لتزويد مكتبة الجمعية بنسخة من المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية، بتاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٧٦م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الموسم الثقافي ١٩٨٣ - ١٩٨٤م، وثيقة دون نمرة، وارد من محمد فخرىٰ العاصىٰ إلىٰ الجمعية بخصوص الإعتذار عن محاضرة خلال الموسم الثقافي للجمعية، بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٨٣م.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٤/ ٧، المجلس الأعلىٰ للثقافة/ جوائز الدولة، محضر اجتماع مجلس الإدارة جلسة رقم ١٤، بتاريخ ١٨/ ١٢/ ١٩٩٣م.

١١- تستلُّم الأبحاث الواردة للنشر بمجلة مصر المعاصرة[١].

- **أمين الصندوق:** يختص أمين الصندوق بصفة عامة بالإشراف العام علىٰ موارد الجمعية وجميع الشؤون المالية طبقًا للنظام الذىٰ يُقره مراقب الحسابات ويوافق عليه مجلس الإدارة؛ حيث يتولىٰ المهام الآتية:

١-يُشرف علىٰ تحصيل الاشتراكات وغيرها من المبالغ المستحقة للجمعية من أىِّ نوع كانت.

٢-يقوم بدفع المبالغ المستحقة علىٰ الجمعية بالإضافة إلىٰ توظيف أموال الجمعية باسْمها طبقًا لتعليمات المجلس كإيداع شهادات استثمار ذات العائد الجارىٰ، كما يقوم بمتابعة الأرباح الناتجة عن تلك الودائع[٢].

٣-يعرض علىٰ المجلس في الشهر الأول من السنة المالية الميزانية التقديرية للسنة الجديدة والحساب الختامىٰ للسنة المنتهية ويعِد تقريرًا مفصلًا عن أسباب العجز والزيادة[٣].

٤-الإشراف علىٰ الجرد السنوي لممتلكات الجمعية واعتماد محضر الجرد وتقديم تقرير به إلىٰ مجلس الإدارة[٤].

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٣، بعنوان بيانات عن نشاط الجمعية، وثيقة دون نمرة، صادر من السكرتير الإداري إلىٰ د/ محمد فوارز بكلية الزراعة ج/ كفر الشيخ بخصوص لائحة الاشتراك والنشر بمجلة مصر المعاصرة، دون تاريخ.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٨/ ١٤، بعنوان بنك مصر إيران، وثيقة دون نمرة، صادر من أمين صندوق الجمعية إلىٰ المصرف العربي الدولي بخصوص صرف عائد الجمعية من الوديعة الخاصة بها، بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٩١م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان دورة انعقاد الجمعية العمومية ١٩٨٣م، تقرير أمين الصندوق عن إيرادات ومصروفات الجمعية ١٩٨٣م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٨/١٤ بعنوان الجرد والمخازن، أمر إدارىٰ رقم ٢ لسنة ١٩٩٢م، بخصوص تشكيل لجنة جرد موجودات الجمعية.

٥- مراجعة كافة الأوراق المالية والمحاسبية الخاصة بالجمعية وحفظها قبل وبعد الصرف.

٦- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة فيما يتصل بالمعاملات المالية بشرط أن تكون مطابقة لبنود الميزانية.

٧- التوقيع مع الرئيس أو من يقوم مقامه علىٰ أذونات الصرف والشيكات.

٨- الموافقة علىٰ صرف السلف المؤقتة في حدود ما يُقره مجلس الإدارة للصرف منها في الحالات العاجلة.

- **أعضاء الجمعية**: طبقًا للمادة رقم ١٠ من قانون النظام الأساس للجمعية فإن أعضاء الجمعية علىٰ أربع فئات:

١- **أعضاء عاملون**: هم الأشخاص الطبيعيون الذين اشتركوا في تأسيس الجمعية أو يعينهم مجلس الإدارة بناءً علىٰ طلب مكتوب منهم يزكيه عضو من الجمعية

٢- **أعضاء متبرعون (محسنون)** [(١)]: يُقصد بهم البنوك والمؤسسات والهيئات العامة وغيرها من الأشخاص المقيمين في مصر أو في الخارج الذين يكتتبون باشتراك سنوىٰ، أو يتبرعون بمبالغ أو أشياء ذات قيمة للجمعية.

٣- **أعضاء مراسلون**: هم الأشخاص المقيمين بالخارج ويرىٰ المجلس أنهم جديرون بهذا اللقب لما قدموه للجمعية.

٤- **أعضاء فخريون**: للمجلس أن يمنح لقب عضو فخرىٰ للأشخاص المقيمين في مصر أو في الخارج ممن قد قدموا خدمات كبيرة للجمعية أو للعلوم الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية.

---

(١) هكذا تم تسميتهم في طلبات التقدم لعضوية الجمعية مع بداية نشأة الجمعية.

- دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، ملف (٠٠٣٨٠٣ - ٠٠٦٩)، أوراق خاصة بجمعية الاقتصاد ، وثيقة دون نمرة، طلب الترشح لعضوية الجمعية، بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩١١م.

وطبقًا للمادة رقم ١٦ من القانون الأساس الجمعية فإنه ليس لعدد الأعضاء العاملين والمشتركين والمراسلين حدًّا معينًا، أما عدد الأعضاء الفخريين، فلا يجاوز الخمسين عضوًا[١].

**شروط العضوية:** يُشترط فيمن يتقدم لعضوية الجمعية ألا يكون محرومًا من مباشرة حقوقه السياسية، أن يكون حسن السير والسلوك، وأن يكون قد قبل كتابة نظام الجمعية .

**زوال صفة العضوية:** تزول صفة العضوية في الحالات الآتية (الوفاة – إذا فقد العضو شرطًا من شروط العضوية – إذا تأخر العضو عن أداء قيمة الاشتراك سنة كاملة – إذا أتىٰ العضو عملًا من شأنه أن يُلحِقَ بالجمعية ضررًا جسيمًا ماديًّا كان أو أدبيًّا – إذا استغل انضمامه للجمعية لغرض شخصي – الانسحاب – أىٰ أسباب خطيرة يقدرها المجلس) وحينئذٍ يُصدر مجلس الإدارة قرارًا بزوال العضوية ويُبَلّغ العضو بهذا القرار[٢].

– **اللجان الفرعية:** هم مجموعة من الأعضاء العاملين بالجمعية، مهمتهم تنفيذ توجيهات وتعليمات مجلس الإدارة في حدود لائحة النظام الأساس واللائحة الداخلية للجمعية[٣]، كما تقوم تلك اللجان بدراسة الصعوبات التي تعترض سير العمل واقتراح تطوير أساليب العمل والارتقاء بمستوىٰ الإدارة [٤]، ومن هذه اللجان (اللجنة التنفيذية – المكتبة – الموسم الثقافي – العلاقات الخارجية – لجنة التدريب

(١) انظر ملاحق الدراسة، الملحق الثانىٰ (اللوحات المصورة)، لوحة رقم ٢، ص ٣٢٦٤.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الترشح لعضوية مجلس الإدارة ١٩٨٣م، قرار بزوال صفة عضوية عن من لم يسدد اشتراك الجمعية.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١/ ١/ ٣، بعنوان ملابس العمال، الباب الأول إدارة الجمعية، ص ٣.

(٤) انظر ملاحق الدراسة، الملحق الأول (الوثائق المنشورة)، وثيقة رقم ٢، ص ٣٢٥٤.

والإستشارات)، وأبرز لجان الجمعية هىٰ اللجنة التنفيذية وتتألف من رئيس مجلس الإدارة ونائبين للمجلس، وأمين الصندوق والسكرتير العام(١)، وتختص هذه اللجنة بنظر وفحص ما يُرفع إليها من طلبات سواء من السكرتير العام أو من السكرتير الإداري(٢).

**الهيكل التنظيمى للجهاز الإدارى للجمعية**

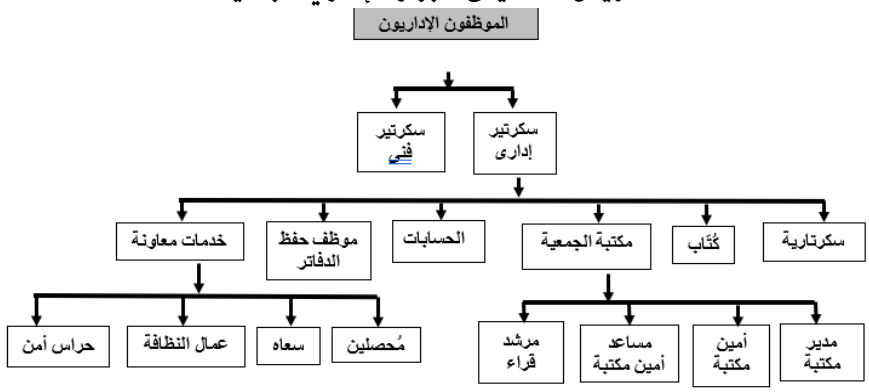


**شكل رقم (٢)**

**الهيكل التنظيمى للجهاز الإدارى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع**

من الشكل السابق يُلاحظ أن الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري للجمعية يتخذ شكلًا هرميًّا من الأعلىٰ إلىٰ الأسفل؛ حيث تتدرج السلطة من:

- **السكرتير الإداري:** يرأس الموظفين الإداريين بالجمعية سكرتير إداري يكون مسئول بوجه عام عن إدارة الجمعية طبقًا للتعليمات التي يتلقاها من الرئيس والسكرتير العام وأمين الصندوق، ويختص السكرتير الإداري بما يأتي:

١- إدارة الموظفين الإداريين بالجمعية وملاحظة مدىٰ إنجازهم لأعمالهم.

(١) قاعة مطبوعات إنجليزي: ملف نمرة ١٦٦، بعنوان اللجنة التنفيذية، رسم الهيكل التنظيمىٰ للجنة التنفيذية.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٨/١٤ بعنوان الجرد والمخازن، محضر اجتماع اللجنة التنفيذية رقم ١٩، المنعقد بتاريخ ٢/ ١٢/ ١٩٩٤م.

٢- يُحرر الدعوات لاجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية كما يُحرر محاضر هذه الاجتماعات ويوقعها من الرئيس وعليه متابعة قيدها في الدفاتر الخاصة.

٣- يُحرر جميع المراسلات الخاصة بالجمعية ويتسلم المكاتبات الواردة لها.

٤- حفظ مستندات الجمعية وكافة أوراقها ودفاترها وأختامها في مقر الجمعية[١]

٥- ختم دفاتر الجمعية من الجهة الإدارية التابعة لها قبل استعمالها .

٦- إمساك دفاتر للحسابات مستوفاة الشروط القانونية يبين فيها إيرادات ومصروفات الجمعية.

٧- تحرير خطابات للمقبولين بعضوية الجمعية، وإعداد سجل بأسماء أعضاء الجمعية وعناوينهم[٢].

٨- فحص التوكيلات المقدمة من الأعضاء لإنابة غيرهم لحضور اجتماعات الجمعية العمومية.

٩- تشكيل لجنة للإشراف علىٰ انتخابات الجمعية العمومية والتحقق من صحة التوكيلات وسداد الاشتراكات [٣].

١٠- جرد ممتلكات الجمعية سنويًا وعرض نتيجة الجرد علىٰ أمين الصندوق[٤]

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٨٦ المكتبة، بعنوان منحة مؤسسة فورد، وثيقة دون نمرة، بيان بالأوراق المسلمة إلىٰ السكرتير الإداري، دون تاريخ.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٢٩/ ٨، عناوين السادة الأعضاء المشتركين (١٩٦٦ - ١٩٨٤)

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الترشح لعضوية مجلس الإدارة، محضر اجتماع مجلس الإدارة مارس ١٩٨٩م، بتاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٨٩م.

(٤)الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان المستشار محمود حافظ غانم، وثيقة دون نمرة، مذكرة مرفوعة إلىٰ أمين صندوق الجمعية بخصوص إجراء جرد الجمعية السنوي، بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٧٩م.

١١- التواصل مع الجهات والمؤسسات في داخل مصر وخارجها بخصوص الاشتراك في المجلات والدوريات العلمية لتلك الجهات، أو اشتراك تلك الجهات في مجلة مصر المعاصرة (١).

- **موظفو الجمعية:** الموظفون بالجمعية علىٰ ثلاث فئات: (معينون - منتدبون(٢)- عمال اليومية(٣) واشتُرط فيمن يتقدم للعمل بالجمعية أن يخضع لكشف طبىٰ شامل(٤)، وتشتمل الوظائف بالجمعية علىٰ السكرتارية، مجموعة كتاب، موظفي الحسابات، موظف لحفظ الدفاتر، مدير مكتبة، أمين مكتبة ومساعد أمين مكتبة، مرشدين قراء(٥).

- **السكرتير الفني:** من ضمن الوظائف التي استُحدثت بالجمعية وظيفة السكرتير الفني للجمعية، وهو موظف ذي خبرة يتم التعاقد معه بمكافأة قدرها ٢٥٪ من راتبه الأساس في الجهة التي يعمل بها؛ ليقوم بأعمال معينة مثل عمل دراسات

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٠٣/ ج١١، بعنوان اشتراكات ومبيعات مصر المعاصرة ١٩٧٢م، وثيقة نمرة ١٩٤٢، وارد من المدير العام للمحكمة العليا إلىٰ السكرتير الإداري بخصوص الاشتراك في المجلة، بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٧٢م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٨/ ٨، المنح والمكافآت، كشف أسماء الموظفين المنتدبين والأصليين بالجمعية يتضمن (المؤهل - تاريخ الالتحاق بالعمل - أول مرتب - آخر مرتب)

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، بعنوان مرتبات وعلاوات العاملين في الجمعية، بيان مالىٰ عن مرتب العامل حسين أحمد من واقع ملف خدمته خلال الفترة من (١٤/ ٦/ ١٩٨٠ - ٢٦/ ١/ ١٩٨٩م)

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، بعنوان توقيع الكشف الطبي علىٰ الموظفين بتاريخ ٧/ ١٩٩٩م.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، بعنوان الهيكل التنظيمي للسلك الإداري بالجمعية ١٩٨٠م.

يطلبها منه رئيس مجلس الإدارة فيما يخص شئون الجمعية ومصالحها، كما يتم استشارته في بعض الأعمال الفنية الخاصة بنشاط الجمعية لإبداء رأيه فيها [١].

- **الخدمات المعاونة:** لا غنىٰ لأي عمل مؤسسي عن الاستعانة بوظائف الخدمات المعاونة؛ حيث يوجد بالجمعية محصلون لتحصيل اشتراكات الأعضاء[٢]، وسعاة لتسلم وتسليم البريد من مكاتب البريد وإليها [٣]، وعمال لنظافة الجمعية، وحراس أمن لحماية مبنىٰ الجمعية من الأعمال المخالفة[٤].

- **مراقب الحسابات:** أحد الوظائف التي لم تظهر في الهياكل التنظيمية للجمعية؛ لأنه يمثل رقابة خارجية علىٰ حسابات الجمعية، حيث تقوم الجمعية العمومية سنويًّا بتعيين مراقب حسابات خارجي من غير أعضاء مجلس إدارة الجمعية ليقوم علىٰ مراقبة حسابات السنة المالية التي يُندب لها وفي سبيل إتمام ذلك يقوم بالآتي:

١-الاطّلاع علىٰ كافة دفاتر الجمعية ومستنداتها أو أيِّ بيانات يرىٰ ضرورة الحصول عليها، وله كذلك أن يتحقق من كافة ممتلكات الجمعية، وعلىٰ مجلس الإدارة أن يُمكنه من كل ما تقدم.

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان المستشار محمود حافظ غانم، محضر اجتماع مجلس إدارة الجمعية، بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٨٠م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧م، تقرير أمين الصندوق عن السنة المالية المنتهية في ١٢/ ١٩٨٦م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١/ ٨، بعنوان عام، وثيقة نمرة ١، صادر من السكرتير الإداري إلىٰ مكتب بريد العتبة بخصوص تسليم أ/ محمد خلف الله جاد الطرد الوارد علىٰ ذمة الجمعية، بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٩١م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، بعنوان الهيكل التنظيمي للسلك الإداري للجمعية ١٩٨٠م.

٢- يقوم بوضع النظام المالي الذي يكفل حسن سير العمل بالجمعية، ويعتبر مسئولًا عن جرد الخزينة وحسابات العُهَد في نهاية السنة المالية للجمعية وتقديم تقرير بنتيجة الجرد إلىٰ اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة.

٣- يقوم بتقديم تقرير عن الحساب الختامي والميزانية العمومية إلىٰ مجلس الإدارة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بشهر علىٰ الأقل ويرفقه بتقرير منه يتضمن ملاحظاته علىٰ الحساب الختامي والميزانية.

٤- له أن يحضر اجتماع الجمعية العمومية ويتلو تقريره عن أعمال الجمعية السابق تقديمه لمجلس الإدارة [١].

**ثانيًا: النظام المالي للجمعية (الإيرادات - المصروفات - الميزانية - المرتبات - الجرد السنوي)**

تبدأ السنة المالية للجمعية في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، وتحتفظ الجمعية في مقرها ببعض الدفاتر يُبين فيها الإيرادات والمصروفات، كما تحتفظ بنسخ من الميزانية الختامية لكل عام، بالإضافة إلىٰ نماذج من مرتبات العاملين بالجمعية ويوضح الشكل الآتي التنظيم المالي للجميعية:

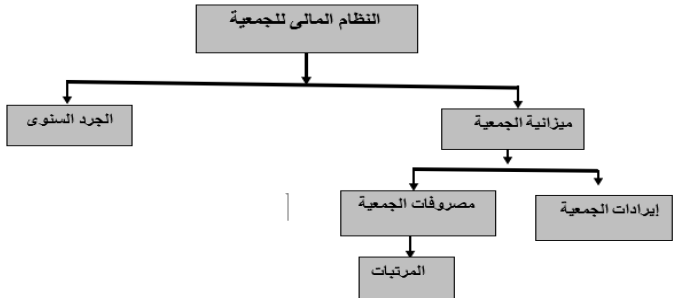


**شكل رقم (٣)**

**النظام المالي للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع**

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، بعنوان شهر الجمعية – القوانين المنظمة للعمل، محضر اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٢/ ٦/ ١٩٦٤م.

**أ- ميزانية الجمعية**

في نهاية كل عام مالي يتم تجهيز ثلاث نسخ من الحساب الختامي للجمعية معتمدة من المحاسب القانوني ورئيس الجمعية وأمين الصندوق موضحًا بها كافة إيرادات ومصروفات الجمعية، تُسلم إلىٰ قسم التمويل بإدارة الجمعيات التابعة لإدارة غرب القاهرة الاجتماعية لمراجعتها وإرسالها إلىٰ الجهاز المركزي للمحاسبات لمراجعتها [١]، وفي هذا الصدد استعانت الجمعية بأحد مكاتب مراجعة الحسابات المعتمدة لإصدار تلك الميزانيات منها مكتب فؤاد خضير وعبدالحكيم خضير[٢]، وفي ١٩٩١م أُسندت أعمال ميزانة وحسابات الجمعية إلىٰ مكتب أ.د محمود خفاجي للاستشارات والدراسات العلمية[٣].

**ومن خلال استعراض الميزانيات السنوية للجمعية يُلاحظ** اختلاف ميزانية الجمعية ما بين العجز والزيادة وهو ما أوضحته لنا تقارير أمين صندوق الجمعية علىٰ النحو الآتي:-

**جاءت مبررات العجز في الميزانية** في بعض السنوات لأسباب عدة منها زيادة نشاط الجمعية، الذىٰ يقابله محدودية الموارد الأساس للجمعية، فضلًا عن زيادة أعباء الجمعية؛ للزيادة المطّردة في أسعار الخامات والخدمات الأهلية والحكومية، وكذلك زيادة الحد الأدنىٰ للأجور وتعيين بعض العاملين الجُدُد بالجمعية لحاجة

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧م، وثيقة نمرة ١٧٤٥، صادر من السكرتير الإداري للجمعية إلىٰ المدير العام لإدارة غرب القاهرة الاجتماعية لإرسال الحساب الختامي للجمعية، بتاريخ ١٥/ ٥/ ١٩٨٩م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧م، الميزانية العمومية ١٩٨٤م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٤/ ١٤، بعنوان بنك القاهرة، وثيقة نمرة ١٣٦٠، صادر من الجمعية إلىٰ بنك مصر بخصوص اطلاع مكتب خفاجي للاستشارات العلمية علىٰ حسابات الجمعية لتسويتها، بتاريخ ٣٠/ ٩/ ١٩٩١م.

العمل إليهم، بالإضافة إلىٰ تدعيم مخازن الجمعية بكميات وفيرة من الأدوات الكتابية، فضلًا عن النقص الحاد في تحصيل اشتراكات الأعضاء؛ لسفر الكثير منهم إلىٰ الخارج، وأن قيمة الاشتراك ثابتة ولم تتغير منذ نشأة الجمعية [١].

**أما مبررات الزيادة في بعض السنوات**، فقد جاءت وفقَ تقرير أمين الصندوق لأسباب، منها ارتفاع اشتراكات عضوية الأشخاص والهيئات نتيجة زيادة عدد الأعضاء والهيئات المقبلين علىٰ الاشتراك في عضوية الجمعية، فضلًا عن تنشيط تحصيل الاشتراكات، بالإضافة إلىٰ ارتفاع مبيعات مجلة مصر المعاصرة[٢].

**ب- الموارد المالية للجمعية (الإيرادات)**: تمثل الموارد المالية عصب الحياة للجمعيات الأهلية لتنفيذ برامجها ومشروعاتها وتحقيق أهدافها، وتتميز الجمعيات الأهلية بتنوع مواردها المالية التي تعتمد علىٰ اشتراكات الأعضاء، والإعانات الحكومية الدورية، والتبرعات المقدمة من المؤسسات الخاصة بالإضافة إلىٰ ما استحدثته الجمعيات من وسائل لزيادة مواردها، وطبقًا للمادة رقم ٤ من النظام الأساس للجمعية؛ فإن إيرادات الجمعية متنوعة يوضحها الشكل التالي[٣]:

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان دورة انعقاد الجمعية العمومية ١٩٨٣م، تقرير أمين الصندوق عن إيرادات ومصروفات الجمعية ١٩٨٣م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧م، تقرير أمين الصندوق عن السنة المالية المنتهية في ١٢/ ١٩٨٦م.

(٣) **تم الاعتماد في إعداد هذا الشكل على:**

- الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الترشح لعضوية مجلس الإدارة ١٩٩١م، وثيقة نمرة ٢٣٢٥، خطاب وارد من بنك مصر إلىٰ الجمعية بخصوص تجديد شهادات استثمار للجمعية بمبلغ ٣٠٠٠ جنيهًا، بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٨٧م.
- الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، النظام الأساسىٰ للجمعية.- القاهرة: مطبعة اللواء، (د.ت)، ص ١.

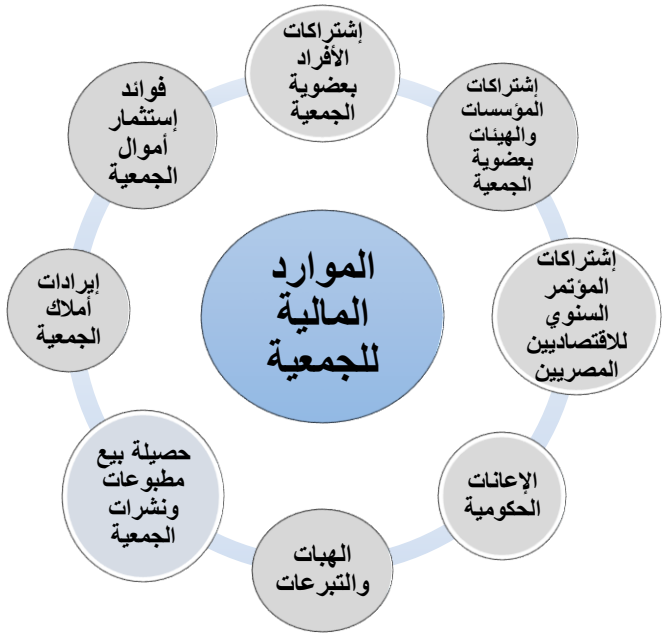


**شكل رقم (٤)**

**الموارد المالية للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع**

- **اشتراكات عضوية الجمعية:** تشمل اشتراكات الأفراد، والمؤسسات والهيئات في عضوية الجمعية، وفي الحالتين يتقدم الشخص طبيعيًّا كان أم معنويًّا إلىٰ الجمعية بملء طلب انضمام متضمنًا كافة بياناته ليُنظر في هذا الطلب من حيث قبوله بعضوية الجمعية أم لا [١].

- **اشتراكات الأفراد:** طبقًا للمادتين ١٧، 18 من القانون الأساس للجمعية فإنه "يدفع الأعضاء العاملون والأعضاء المراسلون اشتراكا سنويًّا ويعفي الأعضاء الفخريون"، وقد تغيرت قيم تلك الاشتراكات عبر السنوات؛ ففي عام 1909م كانت 1.5 جنيهًا، وفي عام 1918م زادت إلىٰ 10 جنيهات، وفي عام 1984م؛ صدر اقتراح

(١) انظر نموذج الانضمام لعضوية الجمعية بملاحق الدراسة، الملحق الثانىٰ (اللوحات المصورة)، لوحة رقم ٦، ص ٣٢٦٨.

من الجمعية العمومية بأن تكون قيمة الاشتراكات غير محددة وإنما يحددها مجلس الإدارة(١).

أما قيمة اشتراك الأفراد من خارج مصر، فكانت تُسدد بالدولار وبلغت ٩ دولارت في عام ١٩٧١م (٢)، ثم زادت لتصبح ٣٥ دولارًا عام ١٩٨٦، في ١٩٨٩م زادت إلىٰ ٥٠ دولارًا، وفي ١٩٩١م زادت إلىٰ ٦٠ دولارًا (٣).

وقد أقبل علىٰ الاشتراك في عضوية الجمعية العديد من الفئات في داخل مصر وخارجها حتىٰ بلغ عدد أعضاء الجمعية ٣٩٥ عضوًا في ١٩٨٤م، وفي ١٩٩٢م بلغ عدد الأعضاء ١٣٨٢ عضوًا(٤).

- **اشتراكات المؤسسات والهيئات:** حرصت الكثير من المؤسسات والهيئات في داخل مصر وخارجها ولا سيما المؤسسات الاقتصادية والتشريعية علىٰ الاشتراك في عضوية الجمعية، وقد تغيرت قيم اشتراكات تلك المؤسسات بتغير السنوات، ففي عام ١٩٥٥م؛ بلغت قيمة اشتراك الهيئات٦٠ جنيهًا، وفي عام١٩٦٤م؛ زادت إلىٰ ١٠٠جنيهٍ(٥)، وفي عام ١٩٨٧م؛ زادت إلىٰ ١٠٠٠ جنيهٍ، وفي عام ١٩٩١م؛ زادت إلىٰ

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان دورة انعقاد الجمعية العمومية ١٩٨٤م، جدول أعمال الجمعية العمومية العادية بتاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٨٤م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٠٣ /ج ١١، بعنوان اشتراكات ومبيعات مصر المعاصرة ١٩٧٢م، وثيقة دون نمرة، صادر من السكرتير الإداري إلىٰ السيد عبدالله كاظم الموسوىٰ من دولة الكويت بتسديد اشتراك المجلة ١٢/ ١١/ ١٩٧٣م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، دفتر دون نمرة، بعنوان مصر المعاصرة فواتير اشتراك جهات، وثيقة دون نمرة، مذكرة من مدير المكتبة بخصوص أثمان اشتراك مجلة مصر المعاصرة، بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٩١م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان محضر اجتماعات الجمعية العمومية العادية ١٩٩٢م.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٣/ ١٤، بعنوان بنك مصر، وثيقة دون نمرة، صادر من السكرتير العام للجمعية إلىٰ البنك المركزىٰ بخصوص رفع رسم العضوية إلىٰ ٢٠٠٠ جنيهًا سنويًا، بتاريخ ١٣/ ١/ ١٩٩٢م.

٢٠٠٠ جنيهٍ يجوز تسديدها علىٰ أربع دفعات، أما الاشتراك للجهات والمؤسسات الخارجية، فقد بلغ ٢٠٠٠ دولارٍ سنويًّا عام ١٩٩١م[١].

- **اشتراكات المؤتمر السنوي للاقتصاديين المصريين:** من ضمن حصيلة إيرادات الجمعية قيم اشتراكات المؤتمر السنوي للاقتصاديين المصريين الذىٰ تعقده الجمعية، وقد بلغت عام ١٩٨٧م ٥ جنيهات للفرد من أعضاء الجمعية[٢]، و٢٠ جنيهًا للفرد من غير أعضاء الجمعية [٣].

- **الإعانات الحكومية**[٤]: تتلقىٰ الجمعية إعانات حكومية دورية للصرف منها علىٰ التزاماتها العلمية في الداخل والخارج[٥] ، وتزخر وثائق الجمعية بالعديد من

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٢/ ١٤، بعنوان بنك الاستثمار القومي، وثيقة نمرة ١١٥٥، صادر من السكرتير الإداري للجمعية إلىٰ البنك العربي الإفريقىٰ الدولي بخصوص قيمة الاشتراك السنوي، بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٩١م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧م، وثيقة نمرة ٣٤٣، صادر من السكرتير الإداري إلىٰ المدير العام لإدارة غرب القاهرة الاجتماعية بخصوص مؤتمر الاقتصاديين المصريين، بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٨٧م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧م، وثيقة دون نمرة، وارد من المصرف العربي الدولي للجمعية للاشتراك بعض العاملين بالمصرف بالمؤتمر السابع للاقتصاديين المصريين، بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٨٧م.

(٤) **الإعانات الحكومية:** تُعد الإعانات الحكومية من أبرز الموارد للجمعيات وهىٰ تلىٰ في درجة أهميتها الموارد الذاتية للجمعية، وتُعرف بأنها "تلك الأموال المقدمة من السلطة المركزية إلىٰ الجمعيات بهدف تغطية جزء من نفقات تلك الجمعيات".
- مختار هزاع التميمي. التنظيم القانوني لتمويل الوحدات المحلية؛ دراسة مقارنة.- ط١.- القاهرة: (د. ن)، ٢٠١٩م، ص ٢١١.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧م، وثيقة دون نمرة، وارد من قسم التمويل بمديرية الشؤون الاجتماعية بخصوص الاطلاع علىٰ ميزانية الجمعية، بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٨٧م.

الإعانات المقدمة من بعض الجهات المانحة إيمانًا واعترافًا من تلك الجهات بالدور الرائد للجمعية [١].

جدول رقم (٢): الإعانات المالية المقدمة للجمعية

| إسم الجهة المانحة | مبلغ الإعانة بالجنية المصري | عام منح الإعانة |
|---|---|---|
| وزارة المعارف العمومية | ٣٥٠ | ١٩١٨ |
| وزارة الشؤون الاجتماعية | ٢٥٠ | ١٩٨٢ |
| وزارة الاقتصاد | ٢٤,٠٠٠ | ١٩٨٢ |
| وزارة الشؤون الاجتماعية | ٥,٠٠٠ | ١٩٨٣ |
| وزارة الاقتصاد | ١٦,٠٠٠ | ١٩٨٣ |
| وزارة الشؤون الاجتماعية | ٥٠٠ | ١٩٨٤ |
| وزارة الاقتصاد | ١٦,٠٠٠ | ١٩٨٤ |
| وزارة الاقتصاد | ٢٥,٠٠٠ | ١٩٨٦ |
| أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا | ١٥٠٠ | ١٩٩٠ |
| وزارة البترول | ٥٠٠,٠٠٠ | ١٩٩١ |
| وزارة المالية | ١٥٠,٠٠٠ | ١٩٩٢ |
| أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا | ٢٠٠,٠٠٠ | ١٩٩٢ |

ولم تكن جميع الإعانات الحكومية المقدمة للجمعية مبالغ مالية، بل أحيانًا جاءت في صور أخرىٰ غير نقدية كقيام الحكومة بالتنازل عن ملكية الأرض المقام

(١) انظر على سبيل المثال

- دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء: ملف كود (٠٢٧٥٠٥ - ٠٠٨١)، وثيقة دون نمرة، بخصوص منح الجمعية السلطانية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع إعانة قدرها ٣٥٠ جنيهًا سنويًا من قبل وزارة المعارف العمومية، بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩١٨م.
- الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧م، وثيقة نمرة ١٢٧، شيك وارد من مدير عام إدارة الجمعيات بغرب القاهرة الاجتماعية بخصوص الإعانة السنوية للجمعية، بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٨٤م.

عليها مبنىٰ الجمعية[١]، كما حصلت الجمعية علىٰ تلك الإعانات في صورة تسهيلات وإعفاءت جمركية علىٰ واردات الجمعية من الأجهزة والآلات والمطبوعات، والإعفاء من رسوم التسجيل والضرائب العقارية وغيرها[٢].

- **الهبات والتبرعات:** لاستمرار رسالة الجمعية وأداء مهمتها تتلقىٰ الجمعية الهبات والتبرعات من كثير من المؤسسات والهيئات الاقتصادية الخاصة وغيرها من الأشخاص المقيمين في داخل مصر أو خارجها، ومنها ما تلقته الجمعية من تبرعات مقدمة من السيد كمال أحمد عاشور، بنك الاستثمار العربي، بنك قناة السويس[٣]، والبنك الأهلي[٤]، ولم تكن جميع التبرعات المقدمة للجمعية مبالغ مالية فحسب، بل أحيانًا جاءت في صورة خطابات ضمان[٥] مقدمة من البنوك للجمعية لتستخدمها

---

(١) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء: ملف كود (٠٠٨٠١٥ - ٠٠٨١)، وثيقة نمرة ٣، مذكرة صادرة للجمعية بخصوص التنازل للجمعية عن قطعة أرض بمنطقة ترعة الإسماعيلية لاتمام دار الجمعية عليها، بتاريخ ١/ ٤/ ١٩٢٥م.

(٢) للمزيد عن الإعفاءات والتسهيلات الحكومية المقدمة للجمعية راجع مادة رقم (١٧) من قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلىٰ.

- الجريدة الرسمية: عدد ٣٣ مكرر (ب)، بتاريخ ١٩ /٨/ ٢٠١٩م، ص ص ١٥ - ١٦.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان المستشار محمود حافظ غانم، وثيقة دون نمرة، وارد من رئيس مجلس إدارة بنك قناة السويس إلىٰ رئيس الجمعية بخصوص شيك إسهام البنك السنوية للجمعية، بتاريخ ٣/ ١٢/ ١٩٨٦م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧م، الميزانية العمومية ١٩٨٤م.

(٥) **خطابات الضمان.** تعهد البنك بدفع مبلغ معين لطرف ثالث عند إخلال العميل بالتزامه في مدة معينة.

- وهبة الرخيلي. خطابات الضمان.- ط٢.- دمشق: دار المكتبىٰ،٢٠١٦م، ص ٤٠.

في سداد المتأخرات المالية حال تعثرها ماليًّا[١]، كما جاءت في صورة أجهزة مهداة للجمعية كما فعلت مؤسسة العربي للتوكيلات التجارية [٢].

- **حصيلة بيع مطبوعات ونشرات الجمعية:** من ضمن موارد الجمعية ما تتحصل عليه الجمعية من إيرادات بيع مطبوعات الجمعية، وفي هذا الصدد تقوم الجمعية بايداع مطبوعاتها لدىٰ الكثير من دور التوزيع والمكتبات المتخصصة، كما تُكلف السكرتير الإداري بالجمعية بعمل جرد دوري لمخازن المطبوعات وإعداد تقارير بالراكد منها لعرضه بمعارض الكتب السنوية بخصم ٥٠٪ من ثمنها[٣].

- **إيرادات أملاك الجمعية:** قامت الجمعية بتأجير السور المحيط بالجمعية لمؤسسة الأهرام لاستخدامه للإعلانات وقد بلغت القيمة الإيجارية للسور ٢٢٠٠ جنيهًا عام ١٩٨٢م، إلا أن مجلس إدارة الجمعية قرر عدم تجديد العقد؛ لعدم ملائمة بعض الإعلانات للطابع العلمي للجمعية[٤]، ومن ضمن حصيلة إيرادات أملاك الجمعية ما يتم تحصيله من الإيجارات السنوية للجمعيات التي أقامت بمبنىٰ الجمعية[٥].

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٨٦/ المكتبة، بعنوان منحة مؤسسة فورد، وثيقة دون نمرة، خطابات ضمان الجمعية لدىٰ مختلف البنوك والمبالغ المقررة وأوجه صرفها، بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٩٤م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١١/ ٨، بعنوان مكاتبات خاصة بمصر المعاصرة، وثيقة نمرة ٣٠٤٣، صادر من الجمعية إلىٰ مؤسسة العربي للتوكيلات التجارية لشكر المؤسسة علىٰ التبرع المقدم للجمعية، بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٨٩م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف ١١٠/ ج٣، بعنوان شراء الكتب من الداخل والخارج ١٩٦٩ - ١٩٧٢م، مذكرة مرفوعة من السكرتير الإداري بخصوص مطبوعات الجمعية المعروضة لمعرض الكتاب العربي، بتاريخ ٢٦/ ١/ ١٩٧٠م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان دورة انعقاد الجمعية العمومية ١٩٨٤م، تقرير أمين الصندوق عن إيرادات الجمعية ١٩٨٣م، ص٢.

(٥) لمزيد من التفاصيل عن قيم تلك الإيجارات انظر الجهات المستضافة بمقر الجمعية، ص ٣١٤٤.

- **فوائد استثمار أموال الجمعية:** حرصت الجمعية علىٰ تنوع محفظتها الاستثمارية بما يضمن تنوع مصادر دخل الجمعية؛ حيث أودعت أموال الجمعية كشهادات استثمار ذات العائد الجاري بأحد البنوك الذي يحددها ويتفق عليها مجلس الإدارة بشرط أن تكون خاضعة لإشراف البنك المركزي(١)، وقد بلغت حصيلة إيرادات الجمعية من استثمارات الأوراق المالية عام ١٩٨٤م مبلغ ٥٣٤٤ جنيهًا، ومبلغ ١٦,٥٥٠ جنيهًا من فوائد إيداع أموال الجمعية بالبنك(٢)، كما قامت الجمعية بشراء أذون خزانة من شركة مصر للاستثمارات المالية بلغت في عام ١٩٩١م مبلغًا قدره ٥٥٠,٠٠٠ جنيهًا (٣)، كما أودعت الجمعية مبالغ مالية بالبنوك لمدة عام مقابل فائدة ٤٪ (٤).

- **الوضع المالي للجمعية:** علىٰ الرغم من تعدد إيرادات الجمعية ومواردها إلا أن الجمعية قد عانت من العجز المالي(٥)؛ فتأخرت عن سداد اشتراك بعض المجلات، ولا سيما المجلات التي يتطلب الاشتراك فيها لعملات أجنبية؛ مما اضطر

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الترشح لعضوية مجلس الإدارة ١٩٩١م، وثيقة نمرة ٢٣٢٥، خطاب وارد من بنك مصر إلىٰ الجمعية بخصوص تجديد شهادات استثمار للجمعية بمبلغ ٣٠٠٠ جنيهًا، بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٨٧م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧م، الميزانية العمومية ١٩٨٤م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٥/ ٧، بعنوان وزارة المالية، وثيقة نمرة ١٦٢٥، صادر من السكرتير الإداري إلىٰ شركة مصر للإستثمارات المالية بخصوص شراء أذون خزانة باسم الجمعية، بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٩١م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٣/ ١٤، بنك مصر، محضر مجلس إدارة الجمعية ٢/ ١٠/ ١٩٦٥م.

(٥) انظر ملاحق الدراسة، الملحق الأول (الوثائق المنشورة)، وثيقة رقم ٣، ص ٣٢٥٧ – ٣٢٥٩.

جهات إصدار تلك المجلات إلىٰ إلغاء اشتراك الجمعية في مطبوعاتها(١)، كما تراكمت لدىٰ الجمعية العديد من المتأخرات كمتأخرات شركة بنكون، التي قامت بتطوير مبنىٰ الجمعية(٢)، وتحت وطأة هذا العجز المستمر؛ لجأت الجمعية إلىٰ طلب الدعم من بعض الجهات، ورفع قيمة الإعانات المقدمة من بعض الجهات كوزارة المالية ووزارة السياحة وصندوق القمار (٣).

ج- **مصروفات الجمعية**: نصت المادة رقم (٨) من النظام الأساس للجمعية علىٰ أن "أموال الجمعية مخصصة للصرف منها علىٰ تحقيق أغراضها"، كما نصت المادة رقم (٧) من قانون تنظيم الجمعية علىٰ أنه "يُشترط لصرف أىٰ مبالغ من أموال الجمعية أن يوقع إذن الصرف كل من أمين الصندوق ورئيس الجمعية"، وفي هذا الصدد تُرسل الجمعية إلىٰ البنك المختص نماذج من توقيعات كل من لهم حق التعامل علىٰ حسابات الجمعية سواء بالصرف أو الإيداع، كما تنوه بإلغاء توقيعات من سبقهم من مجلس الإدارة السابق(٤).

ونظرًا لتبعية الجمعية إلىٰ مديرية غرب القاهرة الاجتماعية؛ فإن كافة مصروفات الجمعية تُصرف تحت إشراف قسم التمويل التابع لمديرية غرب القاهرة الاجتماعية؛

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان اشتراكات مجلات خارجية ١٩٧٠ - ١٩٧١م، وثيقة نمرة ١٧٠٥، وارد من الجمعية الاقتصادية الأمريكية إلىٰ الجمعية بخصوص إلغاء اشتراك الجمعية في المجلة، بتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٧١م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٨٦/ المكتبة، بعنوان منحة مؤسسة فورد، محضر اجتماع مجلس الإدارة جلسة رقم ٣٢ المنعقدة بتاريخ ٣/ ٣/ ١٩٩٦م.

(٣) انظر ملاحق الدراسة، الملحق الأول (الوثائق المنشورة)، وثيقة رقم ٣، ص ٢٣٥٧ – ٣٢٥٩.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة، بعنوان نماذج التوقيعات، وثيقة دون نمرة، صادر من الجمعية إلىٰ المصرف العربي الدولي بخصوص إرسال نماذج توقيعات من لهم حق التعامل علىٰ حسابات الجمعية، بتاريخ ١٨/ ٧/ ١٩٩٤م.

حيث يُودَع بحساب قسم التمويل كافة التحويلات والإعانات الواردة للجمعية وتُصرف منه تباعًا حسب نشاط الجمعية أو الأعمال التي ترغب في تنفيذها(١).

وقد تعددت أوجه الصرف بالجمعية، التي توسعت لتشمل المرتبات والمكافآت، وأعمال الجرد السنوي(٢)، كما شملت المصروفات شراء كتب، والاشتراك بالمؤتمرات، الاشتراك بعضوية الجمعيات والإتحادات(٣)، الاشتراك في الدوريات(٤)، وقد بلغت مصروفات الجمعية في عام ١٩٨٤م مبلغًا قدره ٥٠٢١٢,٢٢١ جنيهًا (٥).

**د- مرتبات العاملين بالجمعية**

طبقًا للنظام الأساس للجمعية يؤديٰ أعضاء مجلس الإدارة والفروع واللجان وظائفهم بالمجان، أما المستخدمون الإداريون، فمنهم المعينون، ومنهم المنتدبون

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١/ ١/ ٧، بعنوان إدارة غرب القاهرة الاجتماعية، وثيقة دون نمرة، تقرير من السكرتير الإداري إلىٰ مديرية غرب القاهرة الاجتماعية لصرف مكافآت من شارك في الانتخابات، بتاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٩٣م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الترشح لعضوية مجلس الإدارة ١٩٩١م، محضر اجتماع اللجنة التنفيذية للجمعية، بتاريخ ١/ ١٢/ ١٩٩١م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، دفتر دون نمرة، بعنوان دفتر تفصيل المصروفات ابتداء من ١/ ٩/ ١٩٧٠م، ص ٣.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان كشف الإيرادات وبيان المباع من مطبوعات الجمعية، وثيقة نمرة ٥١٠، صادر من السكرتير الإداري للجمعية إلىٰ مدير الموسوعة العربية للتشريع والقضاء، بتاريخ ٣٠/ ٢/ ١٩٧٣م.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الشؤون الاجتماعية ١٩٨٧م، وثيقة دون نمرة، وارد من قسم التمويل بمديرية الشؤون الاجتماعية بخصوص الإطلاع علىٰ ميزانية الجمعية، بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٨٧م.

وهؤلاء يؤدون أعمالهم مقابل راتب شهري[١]، أما عمال الجمعية، فيتم التعاقد معهم بنظام اليومية[٢]، وفي حال نقص العمالة بالجمعية كان يُسنَد إلىٰ العمال أعمالٌ إضافية مع صرف مكافآت قدرت بـ ٢٥٪ من رواتبهم الأصلية[٣].

**هـ - الجرد السنوي للجمعية:** طبقًا للقانون النظامىٰ للجمعية؛ فإن الجمعية ملتزمة بإجراء جرد سنوىٰ لجميع موجودات الجمعية من الأثاثات ومطابقته بدفتر الجرد الخاص بالعام السابق، كما يتم جرد مكتبة الجمعية سنويًّا، وذلك بتشكيل لجنة مركبة من العاملين بمكتبة معهد التخطيط القومىٰ، يعاونهم العاملون بمكتبة الجمعية تكون مهمتهم جرد مخازن الجمعية من الكتب والمجلات والمطبوعات، وبانتهاء أعمال الجرد يُرفع تقرير إلىٰ أمين صندوق الجمعية مُوقَع من رئيس لجنة الجرد وأعضاء اللجنة بكافة نتائج الجرد [٤].

**عَلاقة الجمعية بالمؤسسات والهيئات الأخرى:**

للجمعية عَلاقات متبادلة مع كثير من الهيئات والمؤسسات في داخل مصر وخارجها علىٰ النحو الآتي:

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان ملف خدمة أ/ يوسف درويش، استمارة تأمينات أ/ يوسف درويش السكرتير الإداري للجمعية، بتاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٦٧م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، بعنوان مرتبات وعلاوات العاملين في الجمعية، بيان مالي عن مرتب العامل حسين أحمد من واقع ملف خدمته خلال الفترة من (١٤/ ٦/ ١٩٨٠ - ٢٦/ ١/ ١٩٨٩م).

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان المستشار محمود حافظ غانم، وثيقة دون نمرة، مذكرة مرفوعة من مدير مكتبة الجمعية إلىٰ السكرتير العام لتعيين أحد عمال النظافة بمكتبة الجمعية، بتاريخ ٢/ ١١/ ١٩٨٦م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٨٦/ المكتبة، بعنوان منحة مؤسسة فورد، وثيقة دون نمرة، تقرير رئيس لجنة جرد المكتبة مقدم إلىٰ أمين الصندوق بالجمعية، بتاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٩٥م.

**عَلاقات داخلية:**

للجمعية عَلاقات مع الكثير من المؤسسات الاقتصادية كالبنوك؛ حيث استعانت الجمعية بالبنوك لشراء أذون خزانة وشهادات استثمار، ودفع اشتراكات المجلات، وكذلك استقبال رسوم الاشتراك في مجلة مصر المعاصرة بالداخل والخارج وإيداعها في حساب الجمعية، كما تلقت الجمعية من عددٍ من تلك البنوك إعانات سنوية وخطابات ضمان لتحمل تسديد النفقات عن الجمعية حال تعثرها ماليًّا [١].

وللجمعية علاقات متبادلة مع كثير من الوزارات والمصالح منها وزارة الشؤون الاجتماعية، إدرة غرب القاهرة الاجتماعية، وزارة الخارجية، وزارة البترول، مجلسىٰ الشعب والشورىٰ، وزارة الاقتصاد، المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار، كليات الاقتصاد والتجارة والشريعة والحقوق بالجامعات المصرية [٢].

**علاقات خارجية:** للجمعية علاقات بكثير من الجهات من خارج مصر كسفارات وقنصليات الكثير من الدول الأجنبية، بالإضافة إلىٰ مكاتب التمثيل الثقافي بالسفارات المصرية، وذلك فيما يتعلق برغبة تلك الدول في عقد مؤتمرات اقتصادية بمقر الجمعية، وللجمعية علاقات متبادلة مع كثير من الأوساط العلمية من خارج مصر كالجامعات والمراكز البحثية، ودور النشر، والجمعيات والاتحادات الاقتصادية ذات النشاط المشترك مثل الجمعية الاقتصادية الكويتية، الجمعية الاقتصادية العراقية[٣].

---

(١) لمزيد من الحقائق عن الإعانات السنوية انظر "الإعانات المقدمة للجمعية"، ص ٣١٨٦.

(٢) لمزيد من الحقائق عن علاقة الجمعية بغيرها من الجهات راجع المحتوىٰ الموضوعىٰ ص ٣١٩٨ – ٣٢٠٣.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان المستشار محمود حافظ غانم، محضر اجتماع مجلس إدارة الجمعية، بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٨٠م، ص ٣.

## ثانيًا: الدراسة الأرشيفية

**١- التعريف بملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ومحتوياتها**

تُعد ملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع وحدة أرشيفية متكاملة جارية وتعنىٰ أن المتكاملة الأرشيفية ما تزال مفتوحة أىٰ يُضاف إليها وثائق ومتوقع أن يُضاف إليها مستقبلًا فهىٰ ما تزال تنمو نتيجة للعمل اليومىٰ [(١)]، ويبلغ عدد ملفات ودفاتر الجمعية مئتين وعشرة (٢١٠) ملفٍ ودفترٍ (٢٠٢ ملف + ٨ دفاتر)، تغطىٰ الفترة من (٢٤ يناير ١٩٥٥) [(٢)]إلىٰ (٢ يناير ٢٠٠٥)[(٣)].

**من خلال حصر ملفات ودفاتر الجمعية يتضح لنا ما يأتي:**

- علىٰ الرغم من أن تاريخ نشأة الجمعية يرجع إلىٰ ٨ أبريل سنة ١٩٠٩م إلا أن أقدم ما عُثر عليه من الملفات المحفوظة بالجمعية يرجع إلىٰ ١٩٥٥م فلا يوجد

---

(١) سلوىٰ علىٰ ميلاد. قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف والمعلومات (إنجليزي. فرنسىٰ. عربىٰ).- ط٢.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧، ص ٨٥.- (مادة ٣٨٦).

(٢) **هذا هو تاريخ أقدم وثيقة بالوحدة الأرشيفية.**

- الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٠، بعنوان الجمعية الإحصائية المصرية، وثيقة دون نمرة، صادر من وكيل الجمعية الإحصائية إلىٰ رئيس الجمعية بخصوص الموافقة علىٰ اعتبار مقر الجمعيتين واحد، بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٥٥م.

(٣)**هذا هو تاريخ أحدث وثيقة بالوحدة الأرشيفية:** وعلىٰ الرغم من أن نشاط الجمعية لا يزال قائمًا حتىٰ الآن إلا أنه لم يُصرح للباحث من قِبل السكرتير الإداري للجمعية بالإطلاع علىٰ أرشيف الجمعية إلا ما هو مودع فقط ببدروم الجمعية وهو ما يمتد إلىٰ عام ٢٠٠٥، أما باقىٰ الملفات والدفاتر التىٰ تغطىٰ الفترة اللاحقة، فلم يصرح للباحث بالاطلاع عليها.

- الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، التعيينات الجديدة في ١٩٩٩م، إفادة من مكتبة الجمعية بتدريب أ/ طارق محفوظ أخصائي المكتبات بمكتبة كلية الحقوق جامعة بنىٰ سويف علىٰ النظام الآلىٰ للمكتبة ALIS، بتاريخ٢/ ١/ ٢٠٠٥م.

ملفات أو دفاتر تغطي الفترة من (٨ أبريل ١٩٠٩م) حتىٰ (٢٣ يناير ١٩٥٥م) وهو ما يشكل فجوة زمنية تمتد علىٰ مدار ستة وأربعين عامًا.

• ذُكر بنصوص الوثائق عناوين لدفاتر وملفات للجمعية لا وجود لها ضمن أرشيف الجمعية منها علىٰ سبيل المثال "دفتر الوارد"، "ملف خرائط مبنىٰ الجمعية"، "ملف عقود إيجار الجمعية" (١).

**نستنتج مما سبق وجود فترة زمنية كبيرة ساقطة لا توجد ملفات أو دفاتر تغطيها، والسؤال: أين ذهبت هذه الملفات والدفاتر؟**

• من خلال تتبع نصوص وثائق الجمعية وصورها المقيدة بالدفاتر أمكن التوصل إلىٰ أن بعض ملفات ودفاتر الجمعية قد فُقدت في مراحل سابقة وهو ما يمكن إرجاعه إلىٰ الأسباب والحقائق الآتية:

**أسباب فقد الملفات والدفاتر:**

- عند نشأة الجمعية عام ١٩٠٩م لم يكن لها لائحة خاصة بحفظ ملفاتها ودفاترها؛ ممّا تسبب في فقد الكثير منها، وهو ما أشار إليه تقرير سكرتير الجمعية أ/ محمد كرمىٰ فور انتدابه للعمل بالجمعية بأن "الجمعية منذ نشأتها حتىٰ ١٩٨٨م لم يكن لها لائحة خاصة بحفظ الملفات والدفاتر..."، وأنه علىٰ استعداد لتدريب الزملاء علىٰ ذلك لخبرته (٢)، كما تقدم بطلب للسكرتير الإداري لشراء اللوائح الحكومية لحفظ الملفات والدفاتر (٣).

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٨٦/ المكتبة، بعنوان منحة مؤسسة فورد، وثيقة دون نمرة، بيان بالأوراق المسلمة إلىٰ السكرتير الإداري للجمعية، دون تاريخ.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، بعنوان شهر الجمعية + القوانين المنظمة للعمل، مذكرة مرفوعة من أ/ محمد عوض كرمىٰ سكرتير الجمعية بخصوص أوضاع الجمعية إداريًا، بتاريخ ١٠/ ١٠/ ١٩٨٨م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٤/ ٨، بعنوان الجرد والمخازن، مكاتبة من السكرتارية إلىٰ السكرتير الإداري لشراء نسخ من لائحة حفظ الدفاتر، بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٨٨م.

- كثرة تنقل الجمعية من مكان لآخر، وفي هذا الصدد أفادت السكرتير الإداري للجمعية بأن الجمعية أقامت في أماكن عدة[١] كان آخرها بمقر الجمعية الجغرافية المصرية خلال الفترة من (١٩٢٨ - ١٩٣٠)، كما أضافت بأن هذا نتج عنه فقد كثير من ملفات ودفاتر الجمعية [٢]؛ لذا قام الباحث بالسؤال في الجمعية الجغرافية عن ذلك؟ وكان الرد عدم وجود ملفات أو دفاتر تخص الجمعية.

- الإهمال في حفظ الملفات والدفاتر؛ حيث أفادت السكرتير الإداري للجمعية بأن الوضع- قديمًا- كان غير منظم[٣]، وهو ما تؤكده مذكرة أعدها مكتب الاستشارات القانونية للتحقيق في فقد ملفات ومطبوعات الجمعية ذكر فيها "أن العمل- قديمًا- بالجمعية في المجال المخزنىٰ كان يجرىٰ دون تنظيم محدد الأمر الذىٰ أدىٰ إلىٰ عدم انضباط العمل المخزني المتعلق بحفظ العهدة" [٤].

- الإهمال في صيانة ونظافة مخازن حفظ وثائق ودفاتر الجمعية، وهو ما أشار إليه تقرير اللجنة المكلفة بجرد مخازن الجمعية حيث أشار إلىٰ "أن حالة المخازن من حيث النظافة يُرثىٰ لها؛ حيث كانت مهملة في الماضي، وأنها بحاجة إلىٰ أرفف إضافية ووسائل تهوية" [٥].

---

(١) لمزيد من الحقائق عن الأماكن التي أقامت بها الجمعية راجع ص ٣١٤٢ – ٣١٤٤.

(٢) مقابلة شخصية مع أ. سلمىٰ شوقي السكرتير الإداري للجمعية، بتاريخ ٤/ ٦/ ٢٠٢٤م، الساعة ٢ ظهرًا.

(٣) مقابلة شخصية مع أ. سلمىٰ شوقىٰ السكرتير الإداري للجمعية، بتاريخ ٤/ ٦/ ٢٠٢٤م، الساعة ٢ ظهرًا.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٨/١٤، بعنوان الجرد والمخازن، مذكرة مرفوعة للجمعية من مكتب الاستشارات والدراسات العلمية للجمعية للتحقيق في مدىٰ مسئولية أحد الموظفين عن فقد بعض الملفات ، بتاريخ ١٠/ ١٩٨٧م.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٨/١٤ بعنوان الجرد والمخازن، محضر اجتماع اللجنة التنفيذية رقم ١٩، المنعقد بتاريخ ٢/ ١٢/ ١٩٩٤م.

- نظرًا للإهمال في حفظ الملفات والدفاتر يُحتمل أن تكون قد بيعت ضمن أوراق الدشت؛ حيث وجد الباحث مدونًا علىٰ أحد الأوراق ما نصه: "التخلص من المخلفات بلجنة بيع المزاد" (١).

- احتمالية إعدام ملفات ودفاتر الحسابات الخاصة بتلك الفترة؛ حيث جاء ضمن القانون النظامىٰ للجمعية أن يقوم أمين الصندوق "بحفظ أوراق الحسابات مدة خمس سنوات وهذه الأوراق يجوز إبادتها بمضىٰ هذه المدة"(٢)

- عدم وجود موظف مختص بحفظ دفاتر ووثائق الجمعية، وهو ما أرجعه السكرتير العام إلىٰ قلة موارد الجمعية، التي كانت "عائقًا أمام انتظام نشاط الجمعية أو تعيين موظف دائم لبعض الوقت يُعهد إليه بالدفاتر والقيام بالأعمال الإدارية اللازمة لدعم نشاط الجمعية"(٣).

- يُحتمل سرقة ملفات ودفاتر الجمعية في حادث سرقة الجمعية عام ١٩٧٨م، ويؤكد هذا ما ذُكر بمحضر تحقيق أجراه السكرتير الإداري مع أحد موظفي الجمعية عن ضياع أوراق من الجمعية؛ حيث أفاد بأن "معظم الدواليب ليس لها مفاتيح حيث كسر اللصوص الزجاج عند سرقة الجمعية عام ١٩٧٨م واستولوا علىٰ ما فيها(٤).

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١٨٦/ المكتبة، منحة مؤسسة فورد، حصر بالملفات المطلوبة لأعمال الجمعية.

(٢) انظر ملاحق الدراسة، الملحق الثانىٰ (اللوحات المصورة)، لوحة رقم ٢، ص ٣٢٦٤.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الترشح لعضوية مجلس الإدارة ١٩٩١م، مذكرة مرفوعة من السكرتير العام للجمعية إلىٰ مجلس الإدارة بشأن دور الجمعية وما يجب أن تكون عليه، بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٩١م.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، بعنوان اشتراكات مصر المعاصرة وبيان بالكتب التىٰ تُباع بالجمعية، محضر تحقيق أجراه السكرتير الإداري مع أحد العاملين بالجمعية، بتاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٨٠م.

-**المحتوى الموضوعى لملفات ودفاتر الجمعية:** تتميز ملفات ودفاتر الجمعية بثرائها وتنوع موضوعاتها؛ حيث تضم موضوعات غاية في الأهمية يمكن استعراضها وَفقَ التقسيم الآتىٰ:-

- **قوانين ولوائح وقرارات العمل بالجمعية:** تضم ملفات ودفاتر الجمعية مراسيم خاصة بالجمعية، قانون نظام جمعية فؤاد الأول للاقتصاد، النظام الأساس للجمعية، إشهار الجمعية، قانون الجمعية السلطانية ١٩١٨م وتعديلاته، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٣٢ لسنة ١٩٦٤)، إعادة شهر الجمعية برقم (٥٩٢ لسنة ١٩٦٧)، قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة (٣٨٤ لسنة ١٩٥٦)، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (١٣٩ لسنة ١٩٨١)، قانون الجمعيات الأهلية (١٦٤ لسنة ٢٠١٣)، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ( ٤٨ لسنة ٢٠٢٢)، قانون التلوث في البيئة المصرية، قانون الشركات، قانون ٥٠٦ لسنة ١٩٥٥م الخاص بمقاطعة الكيانات التي تعامل إسرائيل.

لائحة إدارة الجمعية، لائحة الجزاءات التأديبية، لائحة تنظيم اللجنة التنفيذية، لوائح العمل بمكتبة الجمعية، لائحة ختم دفاتر الجمعية، حل أو تصفية الجمعية، محفظة بالوقائع المصرية عن لوائح وقوانين الجمعية، محفظة الوقائع المصرية الخاصة بلوائح الجمعية السلطانية، قرارات وأوامر إدارية، قرارات اللجنة التنفيذية بالجمعية، مشروع قانون الإسكان، مشروع قانون الضرائب، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٥٢) لسنة ١٩٨٩م بتنازل محافظة القاهرة عن الأرض المقام عليها مبنىٰ الجمعية.

-**محاضر جلسات:** تضم ملفات الجمعية علىٰ مدار سنوات مختلفة الكثير من محاضر الجلسات كما يأتي:

**محاضر جلسات الجمعية العمومية:** تتناول الترشح لعضوية الجمعية العمومية، وكيفية انتخاب أعضائها، شروط انعقادها واختصاصاتها، اجتماعات الجمعية العمومية، قرارت رئيس الجمهورية بتعيين رؤساء الجمعية.

**محاضر جلسات مجلس الإدارة:** تضم ملفات الترشح لعضوية مجلس الإدارة، شروط الترشح، أسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، أسماء وعناوين أعضاء مجلس الإدارة، اختصاصات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، قرارات مجلس الإدارة فيما يُرفع إليه من موضوعات.

**محاضر جلسات اللجنة التنفيذية:** وتتناول لائحة تنظيم اللجنة التنفيذية، قرارات اللجنة التنفيذية فيما يُرفع إليها من موضوعات، الهيكل التنظيمي للجنة التنفيذية، تفويض مجلس الإدارة للجنة التنفيذية في بعض الاختصاصات.

- **تقارير:** وتتضمن تقرير أكاديمية البحث العلمىٰ عن المعوقات التي تحد من نشاط الجمعيات العلمية ، تقارير أمين الصندوق والمراقب المالي عن السنوات المالية الجمعية، تقارير رئيس مجلس الإدارة عن نشاط الجمعية.

- **نشأة الجمعية وتطورها:** تضم وثائق الجمعية معلومات غاية في الأهمية عن الجمعية ونشأتها، ومراحل تطورها، إشهارات الجمعية المتتالية، تبعية الجمعية عبر المراحل المختلفة، المقار التي نزلت بها الجمعية منذ نشأتها حتىٰ استقرت بمقرها الحالي، إستئجار أرض الجمعية، تنازل محافظة القاهرة عن الأرض المقام عليها الجمعية، أسماء الجمعية، الجهات التي أقامت بمقر الجمعية والرسوم المقررة علىٰ تلك الجهات في مقابل الإقامة، كما توجد ملفات غاية في الأهمية عن تلك الجهات التي أقامت بمقر الجمعية.

- **أغراض الجمعية وأعمالها:** تُعطىٰ وثائق الجمعية صورة كاملة عن أغراض الجمعية وأهدافها، وعن الأعمال والأدوار التي تقوم بها الجمعية من أجل تحقيق أغراضها وأهدافها من تنظيم دروس ومحاضرات في العلوم القانونية والاقتصادية، إعداد ونشر مجلة مصر المعاصرة، تنظيم المؤتمرات والاشتراك فيما يُعقد منها في داخل مصر وخارجها، إقامة المسابقات وصرف المنح لأوائل الطلاب، تقديم

الاستشارات والتحليلات للحكومة، المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية، والوساطة بين الحكومة والمجتمع.

- **النظام الإداري للجمعية:** تتناول وثائق الجمعية الهيكل الإداري للجمعية، اختصاصات أفراد الجهاز الإداري للجمعية، أسماء رؤساء مجلس إدارة الجمعية، انتخابات الجمعية، الترشح لعضوية مجلس الإدارة، الرقابة السياسية علىٰ مرشحي عضوية الجمعية، فئات الأعضاء بالجمعية، شروط العضوية، زوال صفة العضوية، فئات الموظفين بالجمعية، الشكاوىٰ والتحقيقات، التماسات وتظلمات، أجازات، تعيينات، مواعيد العمل بالجمعية، الأجازات الرسمية والسنوية للجمعية، تقارير أداء الموظفين، عقود العمل بالجمعية، نقص العمالة بالجمعية، الزي الموحد لعمال الجمعية، شكاوىٰ العاملين بالجمعية، حوادث السرقة بالجمعية، مزايا العمل في الجمعية، طلبات الإلتحاق بعضوية الجمعية، تفتيش إدارة غرب القاهرة الاجتماعية علىٰ محفوظات الجمعية، اشتراك الجمعيات العلمية في الاتحادات المناظرة لها، نصيب الجمعية بالمقابر التي أنشأها الاتحاد الاقليمي للجمعيات بمدينة نصر والقطامية.

كما تضم وثائق الجمعية الكثير من المعلومات عن ختم دفاتر الجمعية من مديرية غرب القاهرة، لوائح ختم دفاتر الجمعية، تنظيم عملية تسليم وتسلم البريد، آلة التخليص علىٰ البريد، تظريف مكاتبات الجمعية، تجليد دفاتر الجمعية، كتابة محررات الجمعية والأدوات اللازمة، استخدام طَبَّاعة يدوية لكتابة التاريخ والأرقام بالوثائق، مواصفات ملفات حفظ الوثائق، ترميم الوثائق، العلامات المائية بالوثائق، أختام خاصة ببعض الجهات منها الجمعية المصرية الإحصائية، الجمعية المصرية للقانون الدولي.

- **النظام المالي للجمعية:** تتناول وثائق الجمعية النظام المالي للجمعية من حيث (الإيرادات – المصروفات – الميزانية – المرتبات – الجرد السنوي)، الإعانات

المقدمة للجمعية وغيرها من الجمعيات العلمية والخيرية، إعانات صندوق القمار المصري، إعانات وزارة البترول، الهبات والتبرعات المقدمة للجمعية، الوضع المالي للجمعية، مرتبات وسُلف ومنح ومكافآت العاملين بالجمعية، العلاج علىٰ نفقة الجمعية، الميزانيات السنوية والتقديرية، إيرادات ومصروفات الجمعية، دخل الجمعية من العملات الأجنبية، إستثمار أموال الجمعية، مراقبة حسابات الجمعية، التأمينات الاجتماعية علىٰ موظفي الجمعية، نماذج توقيعات من لهم حق التعامل علىٰ حسابات الجمعية بالبنوك، تحرير شيكات الجمعية، تعاقد الجمعية مع الموردين، المعوقات المالية التي تحد من نشاط الجمعيات العلمية، تقارير مراقب الحسابات والسكرتير المالي وأمين الصندوق عن إيرادات ومصروفات الجمعية، ملخص الموازنات التقديرية للجمعية، شراء أذون خزانة باسم الجمعية، شهادات استثمار للجمعية.

- **مبنى الجمعية:** تُلقىٰ وثائق الجمعية الضوء علىٰ مبنىٰ الجمعية العريق من حيث كل ما يتعلق بالمبنىٰ من المعدات والتجهيزات والمرافق وتأمين المبنىٰ ضد السرقة والحريق والحراسة اليومية، الحوادث التي أصابت مبنىٰ الجمعية، ترميم مبنىٰ الجمعية، آثار مرور مترو الأنفاق أسفل مبنىٰ الجمعية، مخطط تفصيلي لمبنىٰ الجمعية، مخطط تفصيلىٰ لنظام الحريق والكهرباء بالجمعية، إقامة جمعيات أخرىٰ بمقر الجمعية.

- **النشاطات الثقافية للجمعية**

تضم وثائق الجمعية معلومات غاية في الأهمية عن النشاطات الثقافية للجمعية تتضمن الآتي:

**المجلات والدوريات العلمية:** تضم وثائق الجمعية معلومات مهمّة عن الدوريات التي تصدرها الجمعية تشمل (مجلة مصر المعاصرة - مجلة المجلات) ورسوم الاشتراك بتلك المجلات، العقد الذي تم إبرامه مع شركة Inter

Documentation Co بسويسرا لطبع ميكروفيلم لمجلة مصر المعاصرة، اشتراك جهات في مجلات الجمعية، معوقات إصدار مجلة الجمعية، اشتراك الجمعية في المجلات العلمية في داخل مصر وخارجها، رسوم الاشتراك في تلك المجلات، التحويلات المالية للاشتراكات الخارجية، توفير النقد الأجنبي للاشتراك بالمجلات، تزويد مكتبة الجمعية بالدوريات وغيرها من المراجع المتخصصة في العلوم القانونية والاقتصادية والإحصائية.

**المؤتمرات:** تتمثل في المؤتمرات التي تعقدها الجمعية أو التي تشترك فيها في داخل مصر وخارجها، الرقابة الأمنية علىٰ مؤتمرات الجمعية، الحصول علىٰ تصاريح لإقامة تلك المؤتمرات، مؤتمر الاقتصاديين المصريين السنوي للجمعية، الأعمال التحضيرية لمؤتمرات الجمعية، عقد المؤتمر الدولي للاقتصاديين المتحدثين بالفرنسية بمقر الجمعية، المؤتمرات الدولية لاتحاد الجمعيات الاقتصادية، مؤتمرات اتحاد الاقتصاديين العرب ببغداد، مؤتمرالاقتصاديين الدوليين بمدريد، مؤتمر لبحث الآثار السلبية لزيارة الرئيس المصري (السادات) لإسرائيل، مؤتمر لتأييد مبادرة السلام للرئيس السادات، ندوة لجمعية أنصار حقوق الإنسان موضوعها "قضية هضبة الأهرام"، ملخصات لكافة مؤتمرات الجمعية وموضوعاتها مترجمة إلىٰ الانجليزية والفرنسية.

**الموسم الثقافي للجمعية:** تضم وثائق الجمعية معلومات مهمّة عن الموسم الثقافي السنوي للجمعية، مواعيد الإنعقاد، دعوات للمتخصصين للمشاركة في الموسم الثقافي، أسماء المشاركين ، عناوين محاضرات المواسم الثقافية للجمعية.

**الندوات والبرامج التدريبية:** تضم وثائق الجمعية معلومات مهمّة عن الندوات والبرامج التدريبية التي تعقدها الجمعية أو التي تعقدها المؤسسات الاقتصادية بقاعة المحاضرات بالجمعية، كندوات البنك المركزي المصري، بنك الإسكندرية، ندوة خليج العقبة ٢٩ مايو ١٩٦٧، ندوة البترول العربي كسلاح في

المعركة ٧ يونيو ١٩٦٧، ندوات الشعبة المصرية للتنمية الدولية، الندوات التذكارية بأسماء أعلام الاقتصاد المصري.

**خدمات الباحثين:** تضم وثائق الجمعية معلومات عن منحة مؤسسة فورد لمكتبة الجمعية، شراء كتب محلية وأجنبية، إحصائيات الباحثين بالمكتبة، النظام الآلىٰ للمكتبة (ALIS)، نشاطات المكتبة مع بعض المؤسسات، لوائح العمل بالمكتبة، خدمات الباحثين، التدريب بمكتبة الجمعية، تدريب بعض حديثي التعيين بهيئة مفوضي الدولة بمكتبة الجمعية، حصول المكتبة علىٰ نسخ من رسائل الماجستير والدكتوراه المجازة بما يتوافق ورسالة الجمعية، إسهامات الجمعية المالية في بدل طباعة وتجليد الرسائل العلمية في نفس التخصصات المتوافقة مع أهداف الجمعية، تقديم خدمات الإحاطة الجارية للباحثين بالبعثات المصرية بالخارج، شراء كوبونات اليونسكو من وزارة التعليم.

- **علاقة الجمعية بغيرها من الجهات:** تضم وثائق الجمعية ملفات غاية في الأهمية عن الجهات التي لها علاقات متبادلة مع الجمعية وتشمل **الوزارات والمصالح** كوزارة الشؤون الاجتماعية، إدرة غرب القاهرة الاجتماعة، وزارة البترول والثروة المعدنية، جهاز المحاسبة، الجهاز المركزىٰ للتعبئة العامة والإحصاء، المجلس الأعلىٰ للثقافة، مجلسي الشعب والشورىٰ، وزارة الاقتصاد، وزارة السياحة، وزارة المالية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الجمعية المصرية للقانون الدولي، الجمعية الإحصائية المصرية، جمعية المحاسبين والمراجعين، معهد الدراسات المصرفية، المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار(أسفك)، الإتحاد الإقليمي للجمعيات.

كما تضم ملفات الجمعية الكثير من الوثائق الخاصة بالبنوك التي كانت لها علاقة بالجمعية والتي استعانت بها لدفع اشتراكات الجمعية بالمجلات الخارجية، استقبال رسوم الاشتراك في مجلة مصر المعاصرة وإيداعها في حساب الجمعية، خطابات

ضمان مقدمة من البنوك للجمعية، شراء أذون خزانة وشهادات استثمار للجمعية، والتبرعات السنوية المقدمة من تلك البنوك للجمعية.

**٢- الحفظ والحالة المادية لملفات ودفاتر الجمعية**

تُحفظ ملفات ودفاتر الجمعية ببدروم الجمعية موزعة بين دولاب خشبىٰ رقم (١٤/ ٨٢) بقاعة مطبوعات عربىٰ، ووحدة أدراج معدنية بقاعة مطبوعات إنجليزىٰ[(١)]، ومنها ما تم العثور عليه مصادفةً مشتتًا علىٰ أظهر وحدات حفظ الكتب ببدروم الجمعية، وقد قام الباحث بجمعها وإيداعها بدولاب (١٤/ ٨٢)، ويُلاحظ عدم ملائمة وحدات الحفظ للملفات والدفاتر فقد وضعت مكدسة في داخل الوحدات، كما يُلاحظ حفظها مجاورة للنوافذ ومعرضة للضوء والأتربة.

وقد حُفظت وثائق الجمعية في داخل ملفات ورقية مختلفة الألوان منها الأبيض والأزرق الفاتح، والأسود المزركش بالأبيض، والبنىٰ[(٢)]، بعض الملفات مزود بدعامة معدنية بطرف الملف لحمايته، وقد دونت علىٰ الأغلفة الخارجية للملفات ماركة الملف "كابستيل" واسم مصنع الورق الذىٰ صنعت به تلك الملفات "واهىٰ وسركسيان"[(٣)]، تم تثبيت الوثائق بالملفات باستخدام مسطرة معدنية، وأحيانًا برباط من الخيط، وأحيانًا باستخدم دبابيس معدنية[(٤)] وفي كثير من الأحيان كانت حالة الملفات المادية جيدة[(٥)]، إلا أن هناك بعض الوثائق تعرضت للتلف نتيجة سوء

---

(١) لتعرُّف أدوات حفظ الملفات والدفاتر انظر ملاحق الدراسة، الملحق الثانىٰ (اللوحات المصورة)، لوحة رقم ٨، ص ٣٢٧٠.

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف بعنوان اشتراكات وتحويلات علىٰ مجلات خارجية ١٩٨٣م.

- انظر أيضا دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف ندوات ومؤتمرات (١٩٧٧)

(٣) انظر علىٰ سبيل المثال: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف الموسم الثقافي (١٩٨٣ - ١٩٨٤)

(٤) انظر علىٰ سبيل المثال: دولاب ١٤/ ٨٢، ملف ١٢٣/ ج٢، بعنوان مطبوعات مهداه للجمعية.

(٥) انظر علىٰ سبيل المثال: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ٨٩ بعنوان الآلات والأجهزة.

الاستخدام وظروف الحفظ السيئة ببدروم الجمعية وعدم ملائمة أماكن ووحدات حفظ تلك الملفات(١)

أما دفاتر الجمعية، فقد غُلفت بالورق المقوىٰ بألوان متعددة منها الأبيض والأسود والرصاصىٰ المزركش والأخضر الفاتح(٢)، ومنها ما تم تجليده بالقماش الأبيض(٣)، والحالة المادية للدفاتر غير جيدة؛ حيث يُلاحظ تمزق كعوب العديد من الدفاتر كما يُلاحظ اتساخ الأغلفة الخارجية لمعظم الدفاتر؛ نتيجة عدم ملائمة أدوات الحفظ، وظروف الحفظ السيئة ببدروم الجمعية كانتشار الأتربة والحشرات(٤).

**٣- ترتيب ملفات ودفاتر الجمعية**

نتناول هنا الحديث عن ترتيب ملفات ودفاتر الجمعية قديمًا (جهة المنشأ) وهو ما أمكن تعرُّفه من خلال تفقد الملفات والدفاتر، ثم نتناول الوضع الحالي لنظام ترتيب ملفات ودفاتر الجمعية.

**أ- ترتيب الملفات والدفاتر بجهة المنشأ**

بالدراسة تبين عدم وجود نظام واضح لترتيب الملفات والدفاتر بالجمعية، وأحيانًا قد نجد محاولات لترتيب الملفات والدفاتر موضوعيًّا أو علىٰ حسب الجهات إلا أن هذا لا نراه إلا نادرًا وغير مكتمل حتىٰ في داخل الملف أو الدفتر الواحد(٥)، وبسؤال السكرتير الإداري للجمعية عن اضطراب نظام الترتيب خلال فترة

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال دولاب ١٤/ ٨٢، ملف ١٠٣، بعنوان مبيعات مصر المعاصرة ج١١.

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، دفتر الشيكات.

(٣) انظر علىٰ سبيل المثال: قاعة مطبوعات، دفتر دون نمرة، بعنوان دفتر النقدية ١٩٧٣ - ١٩٧٥م.

(٤) انظر علىٰ سبيل المثال: دولاب ١٤/ ٨٢، دفتر دون نمرة، بعنوان تفصيل المصروفات ١٩٧٠.

(٥) من الملفات انظر علىٰ سبيل المثال: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، بعنوان اشتراكات مجلات خارجية وتحويلات مالية.

- من الدفاتر انظر علىٰ سبيل المثال: دولاب ١٤/ ٨٢، دفتر دون نمرة، دفتر التبادل بالداخل والخارج.

الدراسة أفادت بأن الوضع- قديمًا- كان غير منظم[١]، وهو ما يؤكده مذكرة أعدها مكتب الاستشارات القانونية للتحقيق في فقد ملفات الجمعية الجمعية؛ حيث ذكر فيها أن "العمل- قديمًا- بالجمعية كان يجرىٰ دون تنظيم محدد" [٢].

أما عن ترقيم الملفات، فهو مضطرب حيث يوجد ثلاث طرق للترقيم ترقيم قديم بإعطاء الملفات أرقامًا مسلسلة، وترقيم حديث بإعطاء الملفات أرقامًا مركبة، وملفات أخرىٰ تجمع بين الترقيم القديم والحديث، في حين خلت مجموعة كبيرة من الملفات من الترقيم؛ مما أدىٰ إلىٰ تداخل موضوعاتها.

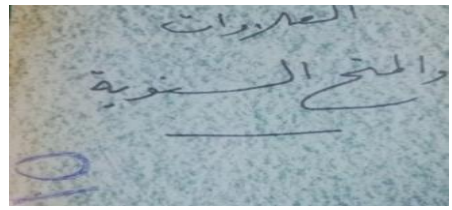

ترقيم قديم للملفات

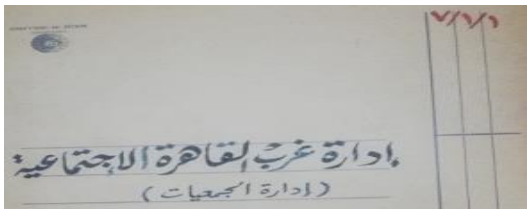


ترقيم حديث للملفات

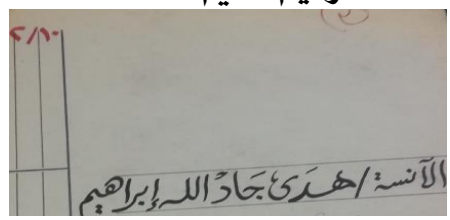


ترقيم قديم وحديث للملفات

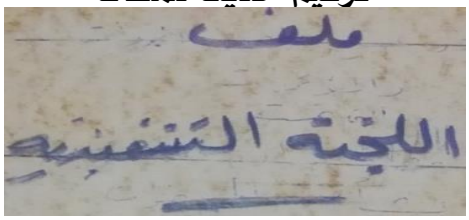


ملف دون ترقيم

أما بالنسبة لترقيم دفاتر الجمعية، فمنها ما تم ترقيمها بإعطائها أرقامًا مسلسلة، وأحيانًا يُكتب الرقم والفترة الزمنية للدفتر، وبعض الدفاتر دون ترقيم ويكتفي فقط بوضع عنوان للدفتر وأحيانًا العنوان والفترة الزمنية.

---

(١) مقابلة شخصية مع أ. سلمىٰ شوقي السكرتير الإداري للجمعية، بتاريخ ٤/ ٦/ ٢٠٢٤م، الساعة ٢ ظهرًا.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٨/١٤، بعنوان الجرد والمخازن، مذكرة مرفوعة للجمعية من مكتب الاستشارات والدراسات العلمية للجمعية للتحقيق في مدىٰ مسئولية أحد الموظفين عن فقد بعض ملفات وأعداد المجلة، بتاريخ ١٠/ ١٩٨٧م.

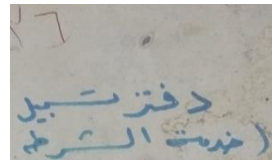

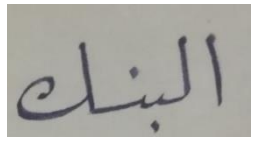
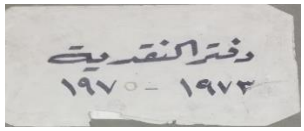

**دفاتر تم ترقيمها** **دفاتر دون ترقيم**

**ب - الترتيب الحالي لملفات ودفاترالجمعية**

**حاليًا تُحفظ ملفات ودفاتر الجمعية حفظًا عشوائيًا دون ترتيب أو تنظيم؛ حيث يضم الملف الواحد موضوعات مختلفة ليس لها صلة ببعضها[١]، وهو ما أكده أمين مكتبة الجمعية أ/ أحمد فؤاد؛ حيث ذكر أن ما بقىٰ من وثائق الجمعية وُجدت متفرقة في أكثر من مكان ووضعت في داخل ملفات عشوائيًا دون تنظيم أو ترتيب وحفظت ببدروم الجمعية [٢].**

**٤- التنظيم الفنى لملفات ودفاتر الجمعية**

**يُعد التنظيم الفنىٰ للوثائق هو الرابط للعلاقات المتبادلة بين الوثائق وبعضها من ناحية، وبينها وبين المُستفيد من ناحية أخرىٰ فالوثائق لا فائدة منها ما لم يتم تنظيمها وتحليلها وإعداد وسائل الإيجاد[٣] المناسبة التي تتيح استرجاعها بسهولة وفي أقل وقت ممكن، ويُقصد بتنظيم الوثائق (جمعها وتصنيفها وترميزها) بأسلوب علمىٰ**

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف ١٢/ ٧، بعنوان هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية، في حين أن وثائق الملف تخص الإشتراك في المجلة، عداد المياه.

(٢) مقابلة مع الأستاذ أحمد فؤاد/ أمين مكتبة الجمعية، بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠٢٤م، الساعة ١١ صباحًا، وهو من قام بجمع ملفات ودفاتر الجمعية المشتتة في أكثر من مكان وإيداعها في داخل دولاب بالبدروم الجمعية خوفًا عليها من الضياع.

(٣) **وسائل الإيجاد:** وسائل للوصف هدفها التحكم المادي والإداري والسيطرة علىٰ المحتوىٰ الفكري للوثائق والأرشيف.

- Gracy II, David B: Archives and manuscripts arrangement and Description, Chicago: Society Of american Archivists, 1977. P. 29

يحقق الدقة والسرعة في إجراءات الجمع والتخزين والاسترجاع [١]،ونظرًا للوضع الحالي لملفات ودفاتر الجمعية من تشتت واضطراب في الترتيب والترقيم؛ قام الباحث بتجميع الملفات والدفاتر وتفقدها ومحاولة فهم طرق ترتيبها، وبناء عليه تم وضع تصور مقترح لإعادة ترتيبها بما يتماشىٰ مع المبادىء الأرشيفية وذلك علىٰ النحو الآتىٰ:

**ملاحظات عن ملفات ودفاتر الجمعية وطرق ترتيبها**

بالدراسة تبين أن هناك ملاحظات علىٰ ملفات ودفاتر الجمعية وطرق ترتيبها وذلك علىٰ النحو الآتي:

- اختلاف عناوين الملفات عن محتواها الموضوعىٰ من الوثائق علىٰ سبيل المثال: ملف بعنوان "مكاتبات مجلة مصر المعاصرة (٩٣ - ٩٦) [٢]في حين أن الوثائق المحفوظة بالملف هىٰ مجموعة لوائح وقوانين خاصة بالجمعية، ملف آخر بعنوان "بنك القاهرة"، في حين أن جميع الوثائق بالملف تخص بنك مصر[٣].

- وضع عناوين مبهمة لبعض الملفات لا تُعبر عما بداخلها من الوثائق أو صورها المقيدة بالدفاتر منها ملفات بعناوين "البنك"[٤]،"النقدية"[٥]، "جامعات" [٦].

---

(١) ليلىٰ محمد السنوسىٰ. نظم إدارة الوثائق؛ التطبيقات الفنية، المؤتمر الدولي الأول بعنوان المكتبات ومراكز المعلومات في بيئة رقمية متغيرة، جمعية المكتبات والمعلومات الأردنية، ٢٠١٤م، ص ١٢.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات، ملف ١١/٨/ج٣، مكاتبات مجلة مصر المعاصرة (١٩٩٣ - ١٩٩٦).

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٤/ ١٤، بنك القاهرة، في الفترة من (٩/ ٣/ ١٩٩١ - ١٦/ ٥/ ١٩٩٤).

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، دفتر دون نمرة، بعنوان البنك ١٩٦٧م.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات، دفتر دون نمرة، دفتر النقدية ١٩٧٣ - ١٩٧٥م.

(٦) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١١، بعنوان الجامعات.

- خلو بعض الدفاتر من العناوين، وأحيانًا وضعت في داخل أغلفة لدفاتر أخرىٰ لا تعبر عن محتواها [١].

- تخصيص أكثر من ملف للموضوع نفسه، علىٰ سبيل المثال:

ملف بعنوان: "المنح والمكافآت"[٢] وآخر بعنوان: "المنح والعلاوات" [٣]

ملف بعنوان: "دوسيه خاص بإنشاء غرفة الكهرباء"[٤]، وآخر بعنوان: "ملف خاص بإنشاء غرفة الكهرباء"[٥]، لا شك أن هذا يعود إلىٰ عدم وجود قواعد وأسس لفتح وحفظ الملفات بالجمعية.

- يوجد كثير من الملفات دون عنوان تحتوي علىٰ وثائق متنوعة وفي أكثر من موضوع، منها علىٰ سبيل المثال: ملف به موضوعات عن "مصر المعاصرة - أسماء العاملين - مرتبات - نشاط الجمعية - الموسم الثقافي"[٦].

- توجد وثائق في بعض الملفات ليس لها علاقة بموضوع الملف علىٰ سبيل المثال: ملف بعنوان "اشتراكات مصر المعاصرة وبيان بالكتب التي تباع"[٧] في حين أن بالملف وثائق التحقيق مع أحد العاملين، مكاتبات خاصة بتليفون الجمعية.

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، دفتر العوائد والضرائب ١٩٥٨م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات، ملف ١٥، بعنوان المنح والعلاوات ١٩٨٠م.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات، ملف ٨/ ٨، بعنوان المنح والمكافآت ٨٤ - ٩٤

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٨، بعنوان دوسيه خاص بإنشاء غرفة الكهرباء الخاصة بالجمعية.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٢٥، بعنوان ملف خاص بإنشاء غرفة الكهرباء الخاصة بالجمعية.

(٦) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، دون عنوان.

(٧) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، اشتراكات مصر المعاصرة وبيان بالكتب المباعة بالجمعية.

ملف بعنوان "بنك تنمية الصادرات"[١] في حين أن الوثائق بداخله تخص "البنك الاستثماري القومي" ووثائق تخص "اللجنة التنفيذية ١٩٩٤".

- توجد ملفات دون ترقيم منها ملفات بعناوين "تبادل أجنبي"[٢]، "خاص بالعاملين بالمكتبة"[٣]، "كشف الإيرادات وبيان المباع من مطبوعات الجمعية"[٤].

- توجد ملفات تجمع بين الترقيمين (قديم/ حديث) مثل ملف"عوض خليل" تم ترقيمه قديم ٤٥، وحديث (١/ ٣) [٥].

- إعطاء الملف الواحد أكثر من رقم علىٰ سبيل المثال ملف بعنوان "التأمين" تم ترقيمه برقم ١ ثم برقم ٨٧[٦].

- تكرار رقم واحد لملفين مختلفين موضوعيًّا علىٰ سبيل المثال: ملف بعنوان: "المدعىٰ العام الاشتراكي"[٧] وملف آخر بعنوان "النقد الأجنبي المطلوب للكتب والدوريات الاجنبية"[٨] تم إعطاء الملفين الرقم ١٢ نفسه.

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٣/ ١٤، بعنوان بنك تنمية الصادرات.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان تبادل أجنبي.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان خاص بالعاملين بالمكتبة.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان كشف الإيرادات وبيان المباع من مطبوعات الجمعية.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١/ ٣، بعنوان السيد عوض حسن خليل.

(٦) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ٨٧، بعنوان التأمين.

(٧) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٢، بعنوان المدعىٰ العام الإشتراكىٰ ١٩٩٢م.

(٨) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٢، بعنوان النقد الأجنبي المطلوب للكتب والدوريات الأجنبية.

- توجد الكثير من الوثائق في داخل الملفات دون ترقيم [١].

- توجد ملفات فارغة تمامًا من الوثائق وبالبحث تبين أن وثائقها موجودة في ملفات أخرىٰ، منها ملف الموظفة "هدىٰ جادالله إبراهيم" [٢]، ملف بعنوان: "الأصول الثابتة"[٣]، ملف بعنوان: "البنوك"[٤].

- حُفظت القوانين المنظمة للعمل في أكثر من ملف علىٰ الرغم من وجود ملف "القوانين المنظمة للعمل"[٥].

- تفتقد معظم الوثائق بملفات الجمعية إلىٰ الترتيب التاريخىٰ للوثائق في داخل الملف مثل ملف "البنك العربي الإفريقي" [٦]؛ مما يؤدىٰ هذا إلىٰ صعوبة البحث في الملفات ولاسيما الملفات التي تضمّ الكثير من الوثائق التي بلغت أحيانا ١٩٣ وثيقة في داخل الملف الواحد[٧].

---

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١١/ ٨، بعنوان مخاطبات خاصة بمصر المعاصرة، وثيقة دون نمرة، وارد من كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر بالقاهرة بخصوص تبادل مجلتها مع مجلة مصر المعاصرة، بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٨٨م.

(٢) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٠/ ٢، باسم الموظفة الآنسة/ هدىٰ جادالله إبراهيم.

(٣) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١/ ٥/ ٨، بعنوان الأصول الثابتة.

(٤) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٤، بعنوان البنوك.

(٥) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٣٥/ ٨، بعنوان القوانين المنظمة للعمل بالجمعية.

(٦) الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف نمرة ١١/ ١٤، بعنوان البنك العربي الإفريقىٰ (٣/ ١٩٩١ - ٦/ ١٩٩٦م)

(٧) الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١٤/ ٨، بعنوان الجرد والمخازن.

- من كثرة عناوين الملفات وتفريعاتها وتكرارها أحيانًا نستنتج أنه لا توجد ضوابط لفتح الملفات بالجمعية بمعنىٰ أن من لديه أيّ موضوع يقوم بفتح ملف وكتابة العنوان علىٰ الملف، ولعل هذا راجعٌ إلىٰ عدم خبرة القائمين علىٰ حفظ الملفات في تلك الفترة، بالإضافة إلىٰ التغيير المستمر لموظفي الجمعية.

**- الترتيب المقترح لملفات ودفاتر الجمعية.**

بعد دراسة ترتيب ملفات ودفاتر الجمعية تبين لنا اضطراب ترتيب الملفات والدفاتر وعدم انتظامه واكتماله وعدم تماشيه مع المباديء الأرشيفية، فضلًا عن وجود مجموعة كبيرة من الملفات لم يتم ترقيمها نهائيًّا؛ ممّا أدىٰ إلىٰ تداخل موضوعاتها، بالإضافة إلىٰ عدم وجود فهرس لها يُصوِّر محتواها الموضوعىٰ؛ لذا كان البحث فيها يتم بطريقة عشوائية؛ مما أدىٰ إلىٰ صعوبة وطول فترة البحث فيها.

**بناء على ما تقدم** كان لا بد من إعداد تصور مقترح لإعادة ترتيب ملفات ودفاتر الجمعية، أو بمعنىٰ آخر محاولة إحياء أو إصلاح لهذا الاضطراب الحاصل في ترتيب ملفات ودفاتر الجمعية[1] من خلال الخطوات الآتية:

١- أن تقوم الجمعية بتجميع ملفات ودفاتر الجمعية بوحدة حفظ واحدة؛ حيث إنها مشتتة في أكثر من مكان ببدروم الجمعية فمنها ما يُحفظ بدولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ومنها ما يُحفظ في داخل وحدة أدراج رأسية بقاعة مطبوعات إنجليزي.

٢- تَعرُّفِ طبيعة الوثائق والدفاتر وتكوينها حتىٰ يتم استيعاب المجموعة الأرشيفية بكمالها.

٣- الاطّلاع علىٰ ملفات ودفاتر الجمعية وتحديد الموضوعات التي تحويها.

---

(١) قد يبدو هذا متعارضًا مع القاعدة الأساس للترتيب، التي تقول: "إن الأرشيفي عليه الاحتفاظ بالنظام الأوَلىٰ لترتيب المتكاملة الذي نمت به في إدارتها"، لكن الحقيقة أنه لا يوجد أيّ تعارض؛ لأن ما يحاول الأرشيفي أن يفعله هو إحياء أو إصلاح لهذا النظام الأولىٰ.

- سلوىٰ علىٰ ميلاد. أسس وقواعد ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية"التصنيف والفهرسة". مجلة المكتبات والمعلومات العربية.- ع ٣.- س ٢٣، ٢٠٠٣م، ص ١١١.

٤- وضع عناوين قانونية[١] للملفات والدفاتر التي لا تحتوي علىٰ عنوان أو تلك التي تحتوي علىٰ عناوين مبهمة أو مضللة.

٥- تصنيف وثائق ودفاتر الجمعية تصنيفًا موضوعيًّا؛ أي: تصنيف الوثائق ذات الموضوع الواحد بملف واحد، ثم حفظ الموضوعات الفرعية المتفرعة عن ذلك الموضوع معًا، مع مراعاة أن يُصوّر ويعكس التصنيف المقترح التسلسل المنطقىٰ للهيكل التنظيمي والإداري للجمعية، وأن يعكس نشاطات الجمعية والجهات التي لها علاقات متبادلة معها وهذه الطريقة من شأنها أن تضمن احترامًا أكبر للمتكاملة الأرشيفية واستمرارها [٢].

٦- تقسيم وثائق الملف الواحد إلىٰ عدة ملفات فرعية تُحفظ فيها الوثائق الخاصة بكل موضوع علىٰ سبيل المثال:

- تقسيم ملف عضوية الجمعية إلىٰ عدة ملفات تشمل أسماء أعضاء الجمعية المشتركين وعناوينهم - أسماء أعضاء الجمعية المتبرعين وعناوينهم - أسماء أعضاء الجمعية المراسلين وعناوينهم- أسماء أعضاء الجمعية الفخريين وعناوينهم - اشتراك مؤسسات بعضوية الجمعية - طلب عضوية.
- تقسيم ملف اللوائح والقوانين إلىٰ عدة ملفات تشمل إشهار الجمعية - لائحة الجزاءات التأديبية - لائحة العمل بمكتبة الجمعية - لائحة تنظيم اللجنة التنفيذية ١٩٧٦م - قانون الجمعية السلطانية ١٩١٨م - قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة (٣٨٤ لسنة ١٩٥٦م) - قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٣٢ لسنة

---

(١) العنوان القانونىٰ: هو العنوان الذي يَصدُق علىٰ موضوع الوثيقة ويُلخصها.
- سلوىٰ علىٰ ميلاد. أسس وقواعد ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية، ص ١٤٢.

(٢) محمد إبراهيم السيد. تنظيم الوثائق؛ نظم التكشيف والاختزان والاسترجاع الهجائىٰ.- القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م، ص ٨٩.
- انظر أيضًا سلوىٰ علىٰ ميلاد. أسس وقواعد ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية، ص ١١٤.

١٩٦٤م) – قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (١٣٩ لسنة ١٩٨١م) – قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٨٤ لسنة ٢٠٠٢)– قانون الجمعيات الأهلية (١٦٤ لسنة ٢٠١٣م) – قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٤٨ لسنة ٢٠٢٢م) – قرارات وأوامر إدارية – القوانين المنظمة للعمل بالجمعية.

• تقسيم ملف محاضر جلسات إلىٰ عدة ملفات تشمل محاضر جلسات الجمعية العمومية – محاضر جلسات اللجنة التنفيذية – محاضر جلسات مجلس الإدارة، وفي داخل كل ملف يتم تقسيمه زمنيًّا علىٰ حسب الشهر والسنة.

• تقسيم ملف الموسم الثقافي إلىٰ عدة ملفات تشمل (الدعوات للموسم الثقافي – ملف لكل موسم ثقافي مرتب تاريخيًا بداية من موسم ١٩٨٣م إلىٰ موسم ١٩٩٨م) وهو ما وُجد ضمن أرشيف الجمعية.

• تقسيم ملف حسابات الجمعية إلىٰ عدة ملفات تشمل (إعانات – ضرائب – منح ومكافآت – أوامر الدفع – إيصالات التأمينات – دفاتر الموردين – دفاتر الإيرادات – دفاتر شيكات – دفاتر مصروفات – مراقب حسابات – مرتبات وعلاوات – نماذج التوقيعات)

٧– ترحيل الوثائق الغير محفوظة في ملفاتها إلىٰ ملفاتها الصحيحة علىٰ النحو الآتىٰ:

• تُرحل مجموعة وثائق لائحة النظام الأساس للجمعية، التي حُفظت بملف بيانات عن نشاط الجمعية إلىٰ ملف اللوائح والقوانين المنظمة للعمل بالجمعية.

• تُرَحَل وثائق مؤتمرات الجمعية ١٩٩٣م من ملف بيانات عن نشاط الجمعية إلىٰ ملف مؤتمرات ١٩٩٣م.

• تُرَحَل وثائق تبادل مطبوعات من ملف بيانات عن نشاط الجمعية إلىٰ ملف تبادل مطبوعات.

• تُرَحَل وثائق طلب عضوية من ملف نشاط الجمعية إلىٰ ملف طلب عضوية.

• تُرَحَل وثائق بنك تنمية الصادرات من ملف البنك العقارىٰ المصري إلىٰ ملف بنك تنمية الصادرات.

• تُرَحَل وثائق الجمعية الإحصائية من ملف معهد الدراسات المصرفية إلىٰ ملف الجمعية الإحصائية المصرية.

• تُرَحَل وثائق البنك المركزىٰ المصري من ملف معهد الدراسات المصرفية إلىٰ ملف البنك المركزىٰ المصري.

• يُرَحَل محضر اجتماع مجلس إدارة الجمعية بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٨٠م من ملف المستشار محمود حافظ غانم إلىٰ ملف محاضر اجتماعات مجلس الإدارة ١٩٨٠م.

• ما وجد من ملفات ووثائق متفرقة دون عنوان يتم ترحيلها إلىٰ ملفاتها حسب موضوعها.

٨- إنشاء ملف باسم الميزانيات السنوية وترحيل كل أوراق الميزانيات السنوية والتقديرية إليه.

٩- دمج وتجميع الملفات التي تضم نفس المحتوىٰ الموضوعي معًا في ملف واحد.

١٠- استبعاد الوثائق المكررة من داخل الملفات.

١١- ترتيب الوثائق في داخل الملفات ترتيبًا تاريخيًّا.

١٢- ترقيم الوثائق في داخل الملفات.

١٣- كتابة موضوعات الوثائق المحفوظة في داخل الملفات علىٰ غلاف الملف من الداخل إن أمكن ذلك أو تسجيلها في قائمة ووضعها في بداية الملف لسهولة تعرُّف محتويات الوثائق المحفوظة في داخل كل ملف.

**- خطة تصنيف مقترحة لملفات ودفاتر الجمعية.**

بناءً علىٰ الترتيب المقترح لملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع يقترح الباحث إعداد خطة تصنيف موضوعية للمتكاملة علىٰ النحو الآتي:

١- إعداد مجموعة رؤوس موضوعات عريضة (**أبواب**) تم اشتقاقها من خلال:

• دراسة تاريخ الجمعية وتطورها للمساعدة في فهم محتويات الوثائق ومصدرها وتصوره ولوائحه ونظمه التي أخرجت الوثائق(١).

• تحليل المجالات الرئيسة للنشاط الذىٰ تسبب في إنتاج الوثائق(٢)، أىٰ نشاط الجمعية وعلاقاتها المتبادلة مع غيرها من الجهات.

وقد روعىٰ عند إعداد تلك الأبواب أن تصوّر نشاطات الجمعية كاملة، وأن تتفق اصطلاحيًّا مع مصطلحات جهة المنشأ وهو أحد المباديء الأساس في الوصف الأرشيفىٰ(٣).

**حيث تم إعداد ١٩ رأس موضوع (باب) على النحو الآتى:**

- الأبواب من الأول حتىٰ الخامس عشر تم تخصيصها للجمعية حيث روعىٰ فيها أن تُعبر وتعكس تنظيم جهة المنشأ وكذلك كافة العناصر الأساس للجمعية – وهو ما يُعرف بالتصنيف التنظيمي –(٤)كالتنظيم الإداري والمالي ونشاطات الجمعية،

---

(١) سلوىٰ علىٰ ميلاد. أسس وقواعد ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية، ص ١١٤.

(٢) محمد إبراهيم السيد. تنظيم الوثائق.– مرجع سابق، ص ٨٩.

(٣) من المباديء الأساس في الوصف الأرشيفي أن تُستخدم المصطلحات التىٰ تتوافق مع المصطلحات التي يستخدمها موظفو الأرشيف لوسائل الإيجاد.

– ناصر بن محمد السويدان. التنظيم الموضوعىٰ للأرشيف. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية.– مج ١١.– ع ١، س ٢٠٠٧م، ص ص١٢ – ١٣.

(٤) **التصنيف التنظيمى:** يُقصد به أن يصوّر الهيكل التنظيمىٰ للمؤسسة في خطة التصنيف، وهذا النوع من التصنيف ممكن ومستحسن في الهيئات والتظيمات التىٰ يكون تنظيمها ثابت، والتي تكون وظائفها وعملياتها الإدارية محددة، وحينئذ ينبغىٰ أن يُؤَسَس نظام التصنيف علىٰ التنظيم الأصلي للمجموعة الأرشيفية، الذي يتطابق أساسًا مع تنظيم الهيئة التي أنتجتها.

*-samuel muller, manual for the arrangement and description of archives 2nd .ed. new york, h.w. Wilson. 1968, p.52.*

– انظر أيضًا: محمد إبراهيم السيد. المدخل إلىٰ تصنيف وفهرسة الوثائق (الترتيب والوصف).– القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م، ص ص ٦٠، ٨٧.

وتم ترتيب تلك الأبواب موضوعيًّا بما يصوّر ويتماشىٰ مع الوظائف الإدارية والهيكل التنظيمي للجمعية.

- الأبواب من السادس عشر حتىٰ التاسع عشر تم تخصيصها باسم الجهات التي لها علاقات متبادلة مع الجمعية وهىٰ بالترتيب (بنوك - جمعيات ومعاهد - المدعىٰ العام الاشتراكي - وزارات ومصالح)[١].

٢- وضع عناوين للدفاتر والملفات تدل علىٰ محتواها الموضوعي وقد روعي قدر الإمكان إستخدام نفس عناوين الملفات والدفاتر التي تم إعطاؤها من قَبل أو إقرار عناوين أخرىٰ قانونية حين تكون العناوين الموجودة مبهمة أو مضللة أو غير موجودة أصلًا[٢].

٣- تقسيم الأبواب إلىٰ (**فصول**)[٣]تنتمىٰ لتلك الأبواب؛ ثم تجميع الملفات والدفاتر التي تحتوىٰ علىٰ الموضوعات نفسها معًا تحت رأس موضوع واحد، علىٰ سبيل المثال: **ملف نشاطات الجمعية** (باب) تم تقسيمه إلىٰ مجموعة ملفات فرعية (فصول) شملت (تقارير مؤتمرات - مؤتمرات - الموسم الثقافي - ندوات)

٤- تقسيم الفصول إلىٰ (**موضوعات**) لتمثيل موضوعات الوثائق المتخصصة علىٰ سبيل المثال **ملف مؤتمرات** (فصل) تم تقسيمه إلىٰ مجموعة (موضوعات) شملت (مؤتمرات إتحاد الاقتصاديين العرب - مؤتمرات الاقتصاديين المصريين - مؤتمرالاقتصاديين الدوليين - مؤتمر القانونيين)

---

(١) تم ترتيب تلك الجهات هجائيًّا لتسهيل عملية البحث فيها.

(٢) في حال كون العنوان الموجود علىٰ الملف معبر عن المحتوىٰ الموضوعىٰ تم الإبقاء عليه دون تعديل، أما في حال كون العنوان يتعارض مع المحتوىٰ الموضوعىٰ للملف أو غير معبر أو أن الملف من غير عنوان أصلًا، فحينئذٍ تم اقتراح عنوان آخر أكثر دقة وتعبيرًا.

(٣) تم ترتيب تلك الفصول ترتيبًا هجائيًّا وفي داخل الترتيب الهجائىٰ ترتيبًا زمنيًّا من الأقدم إلىٰ الأحدث.

٥- تقسيم وثائق ملف الموضوع الواحد إلىٰ عدة (**موضوعات فرعية**) لتمثيل موضوعات الوثائق الأكثر تخصصًا علىٰ سبيل المثال: **ملف مؤتمرات اتحاد الاقتصاديين العرب** (موضوع) تم تقسيمه إلىٰ مجموعة (ملفات فرعية) شملت (المؤتمر الثالث لاتحاد الاقتصاديين العرب (١٩٧٠) - المؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب (١٩٨٥) (فروع/ فروع/ الفروع) وهكذا مع باقىٰ ملفات المؤتمرات.

٦- وضع رؤوس الموضوعات في شكل قائمة (خطة تصنيف) مسلسلة من الأبواب إلىٰ الفصول إلىٰ الموضوعات إلىٰ الموضوعات الفرعية.

٧- وضع رقم تصنيف (رمز) محدد لكل موضوع رئيس من موضوعات خطة التصنيف من الأبواب حتىٰ الموضوعات الفرعية، ثم الربط بين الموضوعات الرئيسة وبين موضوعاتها الفرعية باستخدام الطريقة العددية المسلسلة المركبة، لتسهيل ترتيب الملفات في أماكنها وسرعة الوصول إليها عند الحاجة وللربط بينها وبين موضوعاتها الفرعية، وحتىٰ يمكن من خلال تلك الرموز الوصول إلىٰ الموضوعات في خطة التصنيف.

**وفيما يلى عرض خطة التصنيف المقترحة لملفات ودفاتر الجمعية**

| أبواب | فصول | موضوعات | موضوعات فرعية |
|---|---|---|---|
| ١- الجمعية العمومية | ١/١ انتخابات الجمعية العمومية ١٩٩٥ | | |
| ٢- اللجنة التنفيذية | ١/٢ لائحة تنظيم اللجنة التنفيذية ١٩٧٦/٥ | | |
| ٣- مجلس الإدارة | ١/٣ الترشح لعضوية المجلس ١٩٨٣<br>٢/٣ الترشح لعضوية المجلس ١٩٩١<br>٣/٣ الترشح لعضوية المجلس ١٩٩٢ | | |
| ٤-عضوية الجمعية | ١/٤ أسماء وعناوين أعضاء | | |

| أبواب | فصول | موضوعات | موضوعات فرعية |
|---|---|---|---|
| | الجمعية الفخريين<br>٢/٤ أسماء وعناوين أعضاء الجمعية المتبرعين<br>٣/٤ أسماء وعناوين أعضاء الجمعية المراسلين<br>٤/٤ أسماء وعناوين أعضاء الجمعية المشتركين<br>٥/٤ اشتراك مؤسسات بعضوية الجمعية<br>٦/٤ طلب عضوية | | |
| ٥- لوائح وقوانين العمل بالجمعية | ١/٥ إشهار الجمعية<br>٢/٥ لائحة الجزاءات التأديبية<br>٣/٥ لائحة العمل بمكتبة الجمعية<br>٤/٥ لائحة تنظيم اللجنة التنفيذية (٥- ١٩٧٦)<br>٥/٥ قانون الجمعية السلطانية ١٩١٨<br>٦/٥ قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة (٣٨٤ لسنة ١٩٥٦)<br>٧/٥ قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٣٢ لسنة ١٩٦٤)<br>٨/٥ قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٨ لسنة ١٩٧٢)<br>٩/٥ قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (١٣٩ لسنة ١٩٨١)<br>١٠/٥ قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٨٤ لسنة | | |

| أبواب | فصول | موضوعات | موضوعات فرعية |
|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٢)<br>١١/٥ قانون الجمعيات الأهلية (١٦٤ لسنة ٢٠١٣)<br>١٢/٥ قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٤٨ لسنة ٢٠٢٢)<br>١٣/٥ قرارات وأوامر إدارية<br>١٤/٥ القوانين المنظمة للعمل بالجمعية | | |
| ٦- محاضر جلسات | ١/٦ محضر جلسة الجمعية العمومية (٤- ١٩٨٣)<br>٢/٦ محضر جلسة الجمعية العمومية (٣- ١٩٨٤)<br>٣/٦ محضر جلسة الجمعية العمومية (٤- ١٩٩٠)<br>٤/٦ محضر جلسة الجمعية العمومية (٤- ١٩٩٢)<br>٥/٦ محضر جلسة الجمعية العمومية (١- ١٩٩٤) | | |
| | ٦/٦ محضر جلسة اللجنة التنفيذية (١١/ ١٩٧٧)<br>٧/٦ محضر جلسة اللجنة التنفيذية (١٢/ ١٩٧٧)<br>٨/٦ محضر جلسة اللجنة التنفيذية (١٠/ ١٩٩٣)<br>٩/٦ محضر جلسة اللجنة التنفيذية (٢/ ١٩٩٤)<br>١٠/٦ محضر جلسة اللجنة التنفيذية (٧/ ١٩٩٤)<br>١١/٦ محضر جلسة اللجنة التنفيذية (٩/ ١٩٩٤)<br>١٢/٦ محاضر جلسات اللجنة | | |

| أبواب | فصول | موضوعات | موضوعات فرعية |
|---|---|---|---|
| | التنفيذية (١١/ ١٩٩٤) | | |
| | ١٣/٦ محضر جلسة مجلس الإدارة (٥ / ١٩٧٤)<br>١٤/٦ محضر جلسة مجلس الإدارة (١١/ ١٩٨٠)<br>١٥/٦ محضر جلسة مجلس الإدارة (٤/ ١٩٨٤)<br>١٦/٦ محضر جلسة مجلس الإدارة (٣/ ١٩٨٩)<br>١٧/٦ محضر جلسة مجلس الإدارة (٦/ ١٩٩١)<br>١٨/٦ محضر جلسة مجلس الإدارة (١/ ١٩٩٢)<br>١٩/٦ محضر جلسة مجلس الإدارة (١٠/ ١٩٩٤)<br>٢٠/٦ محضر جلسة مجلس الإدارة (١٢/ ١٩٩٤)<br>٢١/٦ محضر جلسة مجلس الإدارة (٢/ ١٩٩٥)<br>٢٢/٦ محضر جلسة مجلس الإدارة (٣/ ١٩٩٥)<br>٢٣/٦ محضر جلسة مجلس الإدارة (٧/ ١٩٩٥)<br>٢٤/٦ محضر جلسة مجلس الإدارة (٨/ ١٩٩٥)<br>٢٥/٦ محضر جلسة مجلس الإدارة (٤/ ١٩٩٧)<br>٢٦/٦ محضر جلسة مجلس الإدارة (١/ ١٩٩٨)<br>٢٧/٦ محضر جلسة مجلس الإدارة (٣/ ٢٠٠١) | | |
| ٧- حسابات | ١/٧ إعانات | | |

| أبواب | فصول | موضوعات | موضوعات فرعية |
|---|---|---|---|
| الجمعية | ٢/٧ أوامر الدفع | | |
| | ٣/٧ إيصالات التأمينات | | |
| | ٤/٧ دفاتر الإيرادات | ١/٤/٧ دفتر إيرادات (١٩٧٣ - ١٩٧٥) | |
| | ٥/٧ دفاتر الموردين | | |
| | ٦/٧ دفاتر شيكات | | |
| | ٧/٧ دفاتر مصروفات | ١/٧/٧ دفتر مصروفات (١٩٦٧) | |
| | | ٢/٧/٧ دفتر مصروفات (١٩٧٠) | |
| | ٨/٧ ضرائب | ١/٨/٧ العوائد والضرائب ١٩٥٨م. | |
| | ٩/٧ مرتبات وعلاوات | | |
| | ١٠/٧ منح ومكافآت | | |
| | ١١/٧ ميزانيات عمومية | ١/١١/٧ ميزانية عمومية (١٩٨٣) | |
| | | ٢/١١/٧ ميزانية عمومية (١٩٨٤) | |
| | | ٣/١١/٧ ميزانية عمومية (١٩٩٠) | |
| | | ٤/١١/٧ ميزانية عمومية (١٩٩٢) | |
| | | ٥/١١/٧ ميزانية عمومية (١٩٩٣) | |
| | | ٦/١١/٧ ميزانية عمومية (١٩٩٤) | |
| | | ٧/١١/٧ ميزانية عمومية (١٩٩٥) | |
| | | ٨/١١/٧ ميزانية عمومية (١٩٩٦) | |
| | ١٢/٧ نماذج التوقيعات | | |
| ٨- مبنى | ١/٨ تأمين المبنى | ١/١/٨ إسطوانات | |

| أبواب | فصول | موضوعات | موضوعات فرعية |
|---|---|---|---|
| الجمعية | | الحريق | |
| | | ٨/ ١/ ٢ أمن أفراد | |
| | | ٨/ ١/ ٣ أمن وحراسة الجمعية | |
| | | ٨/١/٤ تنظيم دخول سيارات الأعضاء | |
| | | ٨/١/٥ جهاز إنذار الحريق | |
| | | ٨/ ١/ ٦ دفتر يومية الحراسة | |
| | ٨/٢ تطوير مبنىٰ الجمعية | | |
| | ٨/٣ طلبات استغلال قاعة المحاضرات | | |
| | ٨/٤ مرافق | ٨/٤/١ بريد | |
| | | ٨/٤/٢ تليفون | |
| | | ٨/٤/٣ صرف صحىٰ | |
| | | ٨/٤/٤ كهرباء | |
| | | ٨/٤/٥ مياه | |
| | ٨/٥ مشروع مترو الأنفاق | | |
| | ٨/٦ معدات وتجهيزات | ٨/٦/١ أجهزة التكييف | |
| | | ٨/٦/٢ أجهزة عرض | |
| | | ٨/٦/٣ آلات التصوير | |
| | | ٨/٦/٤ سخانات | |
| | | ٨/٦/٥ صيانة أجهزة | |
| | | ٨/٦/٦ ماكينات التصوير | |
| | | ٨/٦/٧ ماكينة البريد | |
| ٩- مطبوعات الجمعية | ٩/ ١ إيرادات المطبوعات | | |
| | ٩/ ٢ بيع مطبوعات | | |
| | ٩/ ٣ تبادل مطبوعات | | |
| | ٩/ ٤ شراء مطبوعات | | |

| أبواب | فصول | موضوعات | موضوعات فرعية |
|---|---|---|---|
| | ٩/ ٥ مجلة مصر المعاصرة | ٩/ ٥/ ١ اشتراكات خارجية | ٩/١/٥/١ اشتراكات خارجية (١٩٦٧)<br>٩/١/٥/٢ اشتراكات خارجية (١٩٧٠ – ١٩٧١)<br>٩/١/٥/٣ اشتراكات خارجية (١٩٨١)<br>٩/١/٥/٤ اشتراكات خارجية (١٩٨٣)<br>٩/١/٥/٥ اشتراكات خارجية (١٩٨٨)<br>٩/١/٥/٦ اشتراكات خارجية (١٩٩١ – ١٩٩٥)<br>٩/١/٥/٧ اشتراكات خارجية (١٩٩٥ – ١٩٩٦)<br>٩/١/٥/٨ اشتراكات خارجية (١٩٩٧)<br>٩/١/٥/٩ اشتراكات خارجية (١٩٩٩)<br>٩/١/٥/١٠ اشتراكات خارجية (٢٠٠٠) |

| أبواب | فصول | موضوعات | موضوعات فرعية |
|---|---|---|---|
| | | ٩/٥/ ٢ اشتراكات داخلية | ٩/٢/٥/١ اشتراكات داخلية (١٩٩١ – ١٩٩٢)<br>٩/٢/٥/٢ اشتراكات داخلية (١٩٩٢)<br>٩/٢/٥/٣ اشتراكات داخلية (١٩٩٨) |
| | | ٩/٥/٣ تبادل المجلة بالخارج | |
| | | ٩/٥/٤ تبادل المجلة بالداخل | |
| | | ٩/٥/٥ تعاقدات طبع المجلة | |
| | | ٩/٥/٦ تعاقد ميكروفيلم المجلة | |
| | ٩/٦ مطبوعات مهداه | | |
| ١٠- دوريات | ١٠/١ شراء دوريات أجنبية | | |
| | ١٠/٢ شراء دوريات عربية | | |
| ١١- جامعات | ١١/١ أسماء أعضاء هيئة التدريس | ١١/١/١ كليات الحقوق | |
| | | ١١/١/٢ كليات الاقتصاد والعلوم السياسية | |
| | | ١١/١/٣ كليات التجارة | |
| | | ١١/١/٤ كليات الشريعة | |
| | ١١/٢ أوائل الطلبة | | |
| | ١١/٣ فهرس رسائل ماجستير ودكتوراه | | |
| ١٢- المكتبة | ١٢/١ إحصائية الزائرين | | |
| | ١٢/٢ تجليد كتب | | |
| | ١٢/٣ تصوير ورق | | |

| أبواب | فصول | موضوعات | موضوعات فرعية |
|---|---|---|---|
| | ٤/١٢ خدمات الباحثين | ١٢/ ٤/ ١ الاطّلاع علىٰ الكتب<br>١٢/ ٤/ ٢ إعارة الكتب<br>١٢/ ٤/ ٣ إفادات بالتدريب بمكتبة الجمعية<br>١٢/ ٤/ ٤ إفادات بالاطّلاع علىٰ مكتبة الجمعية | |
| | ٥/١٢ شراء كتب أجنبية | | |
| | ٦/١٢ شراء كتب محلية | | |
| | ٧/١٢ العاملين بالمكتبة | | |
| | ٨/١٢ فهرس المجلات الأجنبية | | |
| | ٩/١٢ منحة مؤسسة فورد | | |
| | ١٠/١٢ نشاطات مشتركة مع جهات | | |
| | ١١/١٢ النظام الآلىٰ للمكتبة | | |
| ١٣- شؤون العاملين | ١/١٣ أجازات | | |
| | ٢/١٣ تعيينات | | |
| | ٣/١٣ تقارير أداء موظفين | | |
| | ٤/١٣ التماسات وتظلمات | | |
| | ٥/١٣ الشكاوىٰ والتحقيقات | | |
| | ٦/١٣ طلبات التحاق بالجمعية | | |
| | ٧/١٣ عقود عمل | | |
| | ٨/١٣ ملابس العمال | | |
| | ٩/١٣ ملفات موظفين | ١/٩/١٣ أحمد طلعت برهام<br>٢/٩/١٣ داليا سامىٰ أبو سريع<br>٣/٩/١٣ سلمىٰ محمد شوقىٰ عسكر<br>٤/٩/١٣ صابر | |

| أبواب | فصول | موضوعات | موضوعات فرعية |
|---|---|---|---|
| | | عبدالحميد<br>٥/٩/١٣ عوض حسن خليل<br>٦/٩/١٣ مبروك حسنين<br>٧/٩/١٣ هدىٰ جادالله إبراهيم<br>٨/٩/١٣ يوسف درويش | |
| ١٤- الجرد والمخازن | ١٤/ ١ أصول ثابتة | | |
| | ١٤/ ٢ جرد دفاتر | | |
| | ١٤/ ٣ سرقة واختلاسات | | |
| ١٥- نشاطات الجمعية | ١٥/ ١ تقارير نشاطات الجمعية | ١٥/ ١/ ١ تقارير نشاطات الجمعية ١٩٧٢<br>١٥/ ١/ ٢ تقارير نشاطات الجمعية ١٩٨٢ | |
| | ١٥/ ٢ مؤتمرات | ١٥/ ٢/ ١ مؤتمرات إتحاد الاقتصاديين العرب | ١٥/ ٢/ ١/ ١ المؤتمر الثالث (١٩٧٠)<br>١٥/ ٢/ ١/ ٢ المؤتمر التاسع (١٩٨٥) |
| | | ١٥/ ٢/ ٢ مؤتمرات الاقتصاديين المصريين | ١٥/ ٢/ ٢/ ١ المؤتمر الرابع (١٩٧٩)<br>١٥/ ٢/ ٢/ ٢ المؤتمر التاسع (١٩٨٤)<br>١٥/ ٢/ ٢/ ٣ المؤتمر الثالث عشر (١٩٨٨)<br>١٥/ ٢/ ٢/ ٤ المؤتمر السابع عشر (١٩٩٢) |

| أبواب | فصول | موضوعات | موضوعات فرعية |
|---|---|---|---|
| | | | ١٥/ ٢/ ٢/ ٥ المؤتمر الثالث والعشرين (٢٠٠٠٣) |
| | | ١٥/ ٢/ ٣ مؤتمر الاقتصاديين الدوليين | ١٥/ ٢/ ٣/ ١ مؤتمر الاقتصاديين الدوليين بمدريد (١٩٨٣) |
| | | ١٥/ ٢/ ٤ مؤتمر القانونيين | ١٥/ ٢/ ٤/ ١ مؤتمر القانونيين الأول (١٩٩٦) |
| | ١٥/ ٣ الموسم الثقافي | ١٥/ ٣/ ١ دعوات الموسم الثقافي<br>١٥/ ٣/ ٢ الموسم الثقافي (١٩٨٣ – ١٩٨٤)<br>١٥/ ٣/ ٣ الموسم الثقافي (١٩٨٥ – ١٩٨٦)<br>١٥/ ٣/ ٤ الموسم الثقافي (١٩٨٧ – ١٩٨٨)<br>١٥/ ٣/ ٥ الموسم الثقافي (١٩٨٩ – ١٩٩٠)<br>١٥/ ٣/ ٦ الموسم الثقافي (١٩٩١ – ١٩٩٢)<br>١٥/ ٣/ ٧ الموسم الثقافي (١٩٩٣ – ١٩٩٤)<br>١٥/ ٣/ ٨ الموسم | |

| أبواب | فصول | موضوعات | موضوعات فرعية |
|---|---|---|---|
| | | الثقافي (١٩٩٥ - ١٩٩٦)<br>١٥/ ٣/ ٩ الموسم الثقافي (١٩٩٧ - ١٩٩٨) | |
| | ١٥/ ٤ ندوات | ١٥/ ٤/ ١ ندوة خليج العقبة ٢٩ مايو ١٩٦٧<br>١٥/ ٤/ ٢ ندوة البترول العربي كسلاح في المعركة ٧ يونيو ١٩٦٧<br>١٥/ ٤/ ٣ ندوة الجمعية ١٩٧٧<br>١٥/ ٤/ ٤ ندوات بالاشتراك مع الشعبة المصرية للتنمية الدولية ٢٠/ ٤/ ١٩٨٨ - ٢٠/ ٥/ ١٩٩١ | |
| ١٦- بنوك | ١/١٦ بنك الاستثمار العربي | | |
| | ٢/١٦ بنك الاستثمار القومىٰ | | |
| | ٣/١٦ بنك التنمية الصناعية | | |
| | ٤/١٦ البنك الدولي | | |
| | ٥/١٦ البنك العربي الإفريقىٰ | | |
| | ٦/١٦ البنك العقارىٰ المصري | | |
| | ٧/١٦ بنك القاهرة | | |
| | ٨/١٦ بنك القاهرة الشرق الأسط | | |
| | ٩/١٦ البنك المركزىٰ المصري | | |
| | ١٠/١٦ بنك تنمية الصادرات | | |
| | ١١/١٦ بنك قناة السويس | | |
| | ١٢/١٦ بنك مصر | | |

| أبواب | فصول | موضوعات | موضوعات فرعية |
|---|---|---|---|
| | ١٣/١٦ بنك مصر إيران | | |
| | ١٤/١٦ بنك هونج كونج | | |
| | ١٥/١٦ المصرف العربي الدولي | | |
| ١٧- جمعيات ومعاهد | ١/١٧ الجمعية المصرية للقانون الدولي ٢٨/ ٣/ ١٩٦١- ١/ ٦/ ١٩٩٣ | | |
| | ٢/١٧ الجمعية الإحصائية المصرية ٢٤/ ١/ ١٩٥٥- ١١/ ٥/ ١٩٩٤ | | |
| | ٣/١٧ جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ١٦ / ١/ ١٩٦٨ - ١٦/ ١/ ١٩٩٥ | | |
| | ٤/١٧ الجمعية الاقتصادية الكويتية ١٢/ ١٩٩١ | | |
| | ٥/١٧ معهد الدراسات المصرفية ٢٣/ ١/ ١٩٦٧ - ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٩ | | |
| ١٨- المدعى العام الاشتراكى | ١/١٨ إرسال أسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة للمدعىٰ العام (١٩٩٢) | | |
| ١٩- وزارات ومصالح | ١/١٩ جهاز المحاسبة | | |
| | ٢/١٩ الجهاز المركزىٰ للتعبئة العامة والإحصاء | | |
| | ٣/١٩ المجلس الأعلىٰ للثقافة | ١/٣/١٩ جوائز الدولة التقديرية | |
| | ٤/١٩ مجلس الشعب | | |
| | ٥/١٩ مجلس الشورىٰ | | |
| | ٦/١٩ مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء | | |
| | ٧/١٩ هيئة المواصلات السلكية | | |

| أبواب | فصول | موضوعات | موضوعات فرعية |
|---|---|---|---|
| | واللاسلكية | | |
| | ٨/١٩ وزارة الاقتصاد | | |
| | ٩/١٩ وزارة البترول والثروة المعدنية | | |
| | ١٠/١٩ وزارة السياحة | | |
| | ١١/١٩ وزارة الشؤون الاجتماعية | ١/١١/١٩ إدارة غرب القاهرة الاجتماعية | |
| | ١٢/١٩ وزارة المالية | ١/١٢/١٩ مصلحة الضرائب | |

## ٥- الوصف الأرشيفي

يُعد الوصف الأرشيفي من أهم العمليات الفنية في الأرشيف، ويأتي عقب عملية ترتيب الوثائق والسجلات ويهدف إلىٰ إعداد وبناء وسائل الإيجاد بوصف المواد الأرشيفية؛ حتىٰ يسهل ضبطها والوصول إليها بدقة[١]، وبالوصف يتحقق الهدف من الأرشيف الذي لا يقتصر دوره علىٰ مجرد حفظ وصيانة الوثائق ولكن بتقديم المعلومات الوافية عنها للراغبين فيها وتيسير وصولهم إليها [٢].

ولتطبيق الوصف الأرشيفي علىٰ الوحدة الأرشيفية للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ولتسهيل استرجاعها تم إعداد وسيلة إيجاد تمثلت في:

**- بطاقة وصف لجهة حفظ ملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع طبقًا للمعيار الدولي لوصف جهات حفظ المقتنيات الأرشيفية** (*ISDIAH*) [٣]، وهو ما يُسهم في التعريف بالجمعية كجهة

(١) سلوىٰ علىٰ ميلاد. قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف، مرجع سابق، ص ٤٣.- (مادة ١٦٤).

(٢) وفاء صادق أمين. الخدمات الأرشيفية. القاهرة: (د . ن)، ٢٠١٣م، ص ٩٨.

(٣) المعيار الدولي لوصف الجهات المعنية بحفظ المقتيات الأرشيفية *international standard for describing institutions with archival holdings*.- تاريخ الإتاحة) ٢٠٢٤/٨/٢٨م) .- متاح في <https://www.ica.org>

حفظ وكذلك التعريف بما تضمه من مقتنيات أرشيفية وهذا من أهم ركائز الوصف الأرشيفي.

يحدد هذا المعيار نوع المعلومات التي يمكن إدراجها في وصف الجهات المعنية بحفظ المقتنيات الأرشيفية، تم وضع المسودة الأولىٰ للمعيار الدولي لوصف جهات حفظ المقتنيات الأرشيفية في اجتماع اللجنة الخاصة بالمعايير الوصفية التابعة للمجلس الدولي للأرشيف في مدينة برن بسويسرا عام ٢٠٠٥م، ثم توالت لقاءات ومناقشات اللجنة حتىٰ تم اعتماد النسخة الأخيرة في مارس عام ٢٠٠٨م، ويشتمل هذا المعيار علىٰ سبعة حقول (التعريف – الإتصال – الوصف – الإتاحة – الخدمات – الضبط – الربط بين الجهات المعنية بحفظ المقتنيات الأرشيفية والمواد الأرشيفية ومنشئيها) والتي تتضمن خمسة وثلاثين عنصرًا تهدف إلىٰ:

- إتاحة الخطوط الاسترشادية المعنية بكيفية استخدام الوصف في نظم المعلومات الأرشيفية، بالإضافة إلىٰ تحديد محتوىٰ المعلومات التي يتم إدراجها في الوصف وذلك وَفقَ إتفاقيات أو القواعد التي تتبعها هذه الجهة.
- إعداد الأدلة الخاصة بالجهات المعنية بحفظ المقتنيات الأرشيفية.
- تطوير الأدلة الخاصة بجهات توثيق التراث الثقافي علىٰ المستويات الإقليمية والوطنية والدولية.
- إعداد إحصائيات الجهات المعنية بحفظ المقتنيات الأرشيفية علىٰ المستويات الإقليمية والوطنية والدولية[١].

(١) المجلس الدولي للأرشيف. المعيار الدولي لوصف الجهات المعنية بحفظ المقتنيات الأرشيفية.– لندن: المجلس الدولي للأرشيف.– ط١، ٢٠٠٨م، ص ١٤.

ونظرًا لأهمية المعيار قام الباحث بإعداد بطاقة وصف لجهة حفظ ملفات ودفاتر الجمعية وذلك طبقًا للنموذج التالي[١]:

| حقل التعريف | |
|---|---|
| المعرف القياسى للجهة | EG-C-7-ESPESL [٢] |
| الاسم (الأسماء) الرسمى للجهة | الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. |
| الاسم (الأسماء) الموازى للجهة | - الجمعية الخديوية.<br>- الجمعية السلطانية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.<br>- الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.<br>- دار جمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. |
| الاسم (الأسماء) الآخر للجهة | الجمعية الاقتصادية - جمعية التشريع الاقتصادي - جمعية الاقتصاد والعلوم السياسية. |

(١) تم الإسترشاد في إعداد بطاقة وصف جهة حفظ ملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ببطاقات الوصف التي أعدتها أ.د/ أماني محمد عبدالعزيز أستاذ الوثائق والمعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة.- تاريخ الإتاحة (٢٩/ ٨/ ٢٠٢٤م) متاح في: <https://www.slideshare.net/slideshow/isdiah/53799714 >

(٢) **EG** = رمز الدولة وفقَ المعيار الدولي (ISO 3166-2)

**C** = كود محافظة القاهرة (مكان تواجد الجمعية)، وفقَ المعيار الدولي (ISO 3166-2)

٧ = الرمز المخصص للجهات الثقافية وفقَ الرموز المقترحة للجهات المعنية بحفظ المواد الأرشيفية.

**ESPESLE** :إختصارًا لـ = *Egyptian Societe for Bolitical Economy, Statistics and Legislation*

- **تم الاعتماد في إعداد المعرف القياسى للجهة على:**

- أماني محمد عبدالعزيز. المعايير الدولية للوصف الأرشيفي؛ دراسة نظرية وتطبيقية.- ط١.- القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٦م، ص - ص ١٣٤ - ١٣٧.

| | |
|---|---|
| نوع الجهة المعنية بحفظ المقتنيات | جمعية علمية غير حكومية |
| **حقل الإتصال** | |
| المكان والعنوان | ١٦ شارع رمسيس- وسط البلد- ميدان الإسعاف - محافظة القاهرة- مصر . |
| رقم التليفون والفاكس والبريد الالكترونى | - تليفون: ٠٢٢٥٧٥٠٧٩٧ - ٠٢٢٥٧٤٣٢١٧<br>- محمول: ٠١٠٢٢٩١٤٩٢٠ - ٠١٢٨٩٧٣٨٩١٩<br>- فاكس: ٠٢٢٥٧٨٢٧١٠<br>- المراسلات البريدية: صندوق بريد ٧٣٢ - القاهرة - ج.م.ع<br>- العنوان التلغرافى: أقانون<br>- البريد الإلكترونى: espesl1J 910@gmail.com<br>espesl@hotmail.com |
| مسئولو الاتصال (موظفو الجهة الذين يمكن الإتصال بهم) | - أ.د/ مصطفي كامل خليل (السكرتير العام للجمعية)<br>- أ.د/ سعيد عبدالخالق (رئيس اللجنة العلمية)<br>- أ.د/ محمود الدمرداش (رئيس لجنة المكتبة)<br>- أ/ سلمى شوقى (السكرتير الإداري)<br>- أ/ أحمد فؤاد (أمين مكتبة الجمعية) |
| **حقل الوصف** | |
| تاريخ الجهة المعنية بحفظ المقتنيات الأرشيفة | الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع جمعية علمية غير حكومية، وهى مؤسسة ثقافية لا تهدف إلى الربح، أسسها الأمير أحمد فؤاد الأول بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٩م، وُضعت تحت رعاية الحكومة المصرية بموجب المادة رقم ١ من المرسوم السلطانى رقم (٣٦) الصادر في ٤ مايو ١٩١٨م، ثم اعتُمدت تعديلات القانون النظامي للجمعية بموجب المرسوم الصادر من رئيس الجمهورية في ١٥ مايو سنة ١٩٥٤م.<br>**تم شهر الجمعية عدة مرات على النحو التالى:** |

- طبقًا للقانون رقم (٣٨٤ لسنة ١٩٥٦)، وذلك بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٨ تحت رقم ٢٨ محافظة القاهرة.
- طبقًا للقانون رقم (٣٢ لسنة ١٩٦٤) ثم أُعيد شهرها طبقًا لهذا القانون برقم ٥٩٢ بتاريخ ٢٩ يناير١٩٦٧م.
- طبقًا للقانون رقم (٨ لسنة ١٩٧٢)
- طبقًا للقانون رقم (١٥٣ لسنة ١٩٩٩)
- طبقًا لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (٤٨ لسنة ٢٠٠٢)
- طبقًا لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلىٰ رقم (١٤٩ لسنة ٢٠١٩)

**تبعية الجمعية**: تبعت الجمعية منذ نشأتها حتىٰ الآن للعديد من الجهات، فمع نشأة الجمعية عام ١٩٠٩م تولىٰ إدارتها والإشراف عليها الأمير أحمد فؤاد ومجموعة من مؤسسىٰ الجمعية، وفي ٤ مايو ١٩١٨م خضعت لإشراف ومتابعة الحكومة المصرية، وفي عام ١٩٣٩م تولت وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية الإشراف العلمي والحكومي علىٰ الجمعية، ومع نشأة وزارة البحث العلمىٰ عام ١٩٦١م آلت تبعية الجمعيات العلمية إليها وظلت تابعة لها إلىٰ أن صدر قانون رقم (٣٢ لسنة ١٩٦٤)، الذىٰ قضىٰ بعودة الإشراف علىٰ كافة جمعيات النشاط الخاص ومن بينها الجمعيات العلمية إلىٰ وزارة الشؤون الاجتماعية؛ بِناءً علىٰ ما تقدم؛ فإن الجمعية كانت تتبع إداريًّا إدارةَ الجمعيات التابعة لمديرية الشؤون الاجتماعية بغرب القاهرة، وفي ١٨ أبريل ٢٠١٧م، صدر قرار رقم (٨٠٢) من مديرية التضامن الاجتماعي بموجبه تمّ شطب قيد الجمعية من سجلات مديرية التضامن الاجتماعي وأصبحت الجمعية

تتبع للإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي.

**أقامت الجمعية بعدة مقرات منذ نشأتها إلى أن استقرت بمقرها الحالي**

- عند تأسيس الجمعية ١٩٠٩م كان مقرها مركز سراىٰ الجامعة المصرية ويُقصد بها سراىٰ محمد صدقىٰ نمرة ٣٠ بشارع الفلكىٰ بميدان الأزهار وهو أحد المقار التي أقامت به جامعة القاهرة قبل انتقالها لمقرها الحالي.
- انتقلت الجمعية في تاريخ لاحق إلىٰ الطابق العلوي من المبنىٰ الحالي للجامعة الأمريكية في ميدان التحرير.
- في عام ١٩١٦م نُقل مقر الجمعية إلىٰ مبنىٰ قديم برقم ٢١ شارع جامع شركيس (شارع صبرىٰ أبوعلم بميدان سليمان باشا)
- في ١ أبريل ١٩٢٥م تقدمت الجمعية إلىٰ محافظة القاهرة بطلب الموافقة علىٰ التنازل للجمعية عن قطعة أرض في منطقة ترعة الإسماعيلية -المكان الحالي للجمعية - لبناء الجمعية عليها وتمت الموافقة مقابل إيجار سنوي تدفعه الجمعية لمحافظة القاهرة.
- في ٥ يناير ١٩٢٨م تم بناء الجمعية وافتتحها الأمير أحمد فؤاد وعنوانها ١٦ شارع نهضة مصر (الملكة نازلي سابقًا) رمسيس حاليًّا.
- لم تُنقل الجمعية إلىٰ مقرها الحالي إلا عام ١٩٣٠م؛ حيث كانت تقيم بمقر الجمعية الجغرافية.
- في ١٩٨٩م صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٥٢) بالتنازل عن قطعة الأرض المملوكة لمحافظة القاهرة والمقام

| | |
|---|---|
| | عليها دار الجمعية الموجودة في ١٦ شارع رمسيس – القاهرة. |
| المسار الجغرافي | يقع مبنىٰ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي في ١٦ شارع رمسيس بمحافظة القاهرة، بجوار محطة مترو جمال عبدالناصر، وبجوار الجمعية الجغرافية المصرية، وتقوم سياسة الجمعية منذ نشأتها علىٰ دراسة مسائل الاقتصاد والتشريع والإحصاء علمًا وعملًا، ونشر تلك الثقافة بين أعضائها والجمهور، كما تهدف إلىٰ توثيق الصلات بينها وبين الفكر العالمي في العلوم الاقتصادية والقانونية، **ومن أجل ذلك تقوم بـ:**<br>– الإسهام في تعميق الجوانب النظرية في مجال الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.<br>– تشجيع البحث العلمىٰ، ودعوة كبار المتخصصين لإلقاء محاضراتهم عن مختلف القضايا التي تهم المجتمع.<br>– عقد الاجتماعات والمؤتمرات خاصة المؤتمر العلمىٰ السنوي للاقتصاديين المصريين؛ حيث تم عُقِدَ تسعة وعشرون مؤتمرًا اقتصاديًّا.<br>– عقد المؤتمر العلمي للقانونيين المصريين حيث تم عقد خمسة مؤتمرات.<br>– الاشتراك فيما يُعقد من المؤتمرات ذات الصلة بنشاط الجمعية في داخل مصر وخارجها.<br>– عقد المحاضرات والندوات العلمية من خلال الموسم الثقافي للجمعية لمناقشة القضايا التي تهم الباحثين أو تلك التي تثيرها الإرادة السياسية.<br>– إستضافة الندوات والبرامج التدريبية التي تعقدها المؤسسات الاقتصادية بقاعة المحاضرات بالجمعية. |

| | |
|---|---|
| | - إقامة المسابقات وصرف منح سنوية للطلاب المتميزين في كليات الاقتصاد والحقوق والشريعة والتجارة.<br>- ترشيح الأعضاء من الجمعية لنيل جائزة الدولة التقديرية في مجالات العلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية والقانونية.<br>- تقدم الجمعية خدماتها للباحثين من خلال مكتبتها التي تعد من أهم المكتبات المتخصصة في مصر والعالم العربي في العلوم القانونية والاقتصادية.<br>- تنفرد الجمعية بإصدار مجلة مصر المعاصرة وهي من أقدم المجلات العلمية في مجالات الاقتصاد والقانون والإحصاء وأكثرها انتشارًا، ويعود تاريخ إصدارها إلىٰ ١٩١٠م ولا تزال جارية حتىٰ الآن.<br>- تتبادل الجمعية مجلة مصر المعاصرة مع مجلات ودوريات أخرىٰ في داخل مصر وخارجها.<br>- الاشتراك في الدوريات ذات الصلة بنشاط واختصاص الجمعية في داخل مصر وخارجها.<br>- تنظم الجمعية دورات في اللغة الإنجليزية، تحت إشراف لجنة المؤتمرات الدولية والعلاقات الخارجية بالجمعية.<br>- تقدم الجمعية خدماتها البحثية للبعثات المصرية بالخارج؛ حيث تقوم بإعداد حصر بعناوين الأبحاث المودعة بمكتبة الجمعية لتُرسَل إلىٰ تلك البعثات بالتنسيق مع وزارة الخارجية المصرية؛ تيسيرًا وتسهيلًا علىٰ الطلاب المصريين بالخارج، كما يتم إرسال نسخ من أبحاث المؤتمر السنوي للاقتصاديين المصريين إلىٰ أعضاء تلك البعثات. |
| اللوائح والتشريعات (مصادر السلطة) | - مراسيم خاصة بجمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسي .<br>- قانون نظام جمعية فؤاد الأول للاقتصاد. |

| | |
|---|---|
| | - النظام الأساسي للجمعية.<br>- وثيقة إشهار الجمعية.<br>- قانون الجمعية السلطانية ١٩١٨م وتعديلاته بمرسوم ٤ مايو ١٩١٨م.<br>- قانون ٥٠٦ لسنة ٥٥ الخاص بمقاطعة الكيانات التي تتعامل مع إسرائيل<br>- قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة (٣٨٤ لسنة ١٩٥٦).<br>- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٣٢ لسنة ١٩٦٤).<br>- إعادة شهر الجمعية برقم (٥٩٢ لسنة ١٩٦٧).<br>- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٨ لسنة ١٩٧٢)<br>- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (١٣٩ لسنة ١٩٨١).<br>- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٨٤ لسنة ٢٠٠٢)<br>- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (١٦٤ لسنة ٢٠١٣).<br>- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ( ٤٨ لسنة ٢٠٢٢).<br>- قانون حل أو تصفية الجمعية أو إدماجها.<br>- لوائح العمل بمكتبة الجمعية.<br>- لائحة الجزاءات التأديبية.<br>- لائحة تنظيم اللجنة التنفيذية (٥- ١٩٧٦)<br>- قرارات وأوامر إدارية.<br>- حافظة الوقائع المصرية عن لوائح وقوانين الجمعية.<br>- حافظة الوقائع المصرية الخاصة بالجمعية السلطانية. |
| الهيكل الإداري | - علىٰ قمة الهيكل الإداري للجمعية تأتىٰ الجمعية العمومية وتتألف من كافة الأعضاء العاملون يرأسهم رئيس مجلس الإدارة. |

| | |
|---|---|
| | - يرأس رئيس مجلس الإدارة مجموعة من الوكلاء، سكرتير عام، وأمين صندوق، وأعضاء الجمعية.<br>- لجان الجمعية وتشمل (اللجنة التنفيذية - لجنة المكتبة - لجنة المجلة - لجنة الموسم الثقافي - لجنة المؤتمرات والعلاقات الخارجية - اللجنة العلمية للتدريب والاستشارات)<br>- السكرتير الفني.<br>- مجموعة الوظائف الإدارية وتشمل السكرتير الإداري يترأس مجموعة من المستخدمين تشمل مدير المكتبة، أمين المكتبة ومساعد أمين، مرشدين قراء، موظفو السكرتارية، كُتاب، موظفي الحسابات، موظف حفظ الدفاتر.<br>- في ختام الهيكل الإداري للجمعية تأتىٰ الخدمات المعاونة وتشمل محصلين، وسعاة، عمال نظافة، حراس الأمن.<br>- مراقب حسابات وهو أحد الوظائف التي تستعين بها الجمعية كمراقب خارجىٰ علىٰ حسابات السنة المالية التي يُندب لها. |
| إدارة الوثائق والسياسات المتبعة في جمعها | تنمو الوثائق في الجمعية نموًّا طبيعيًّا نتيجة لممارسة الجمعية لنشاطها واختصاصاتها، بالإضافة إلىٰ ما يرد إليها من المراسلات علىٰ أنها نتيجة طبيعية لعلاقتها بالمؤسسات الأخرىٰ سواء في داخل مصر أم خارجها. |
| المبانى | للجمعية صرح كبير تم افتتاحه في ٥ يناير ١٩٢٨م، والمبنىٰ في الأصل مقام علىٰ قطعة أرض في منطقة ترعة الإسماعيلية - شارع رمسيس حاليًّا - كانت ملك محافظة القاهرة وقامت الجمعية باستئجارها مقابل إيجار سنوىٰ إلىٰ أن آلت ملكيتها للجمعية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٥٢) لسنة ١٩٨٩م.<br>والمبنىٰ مكون من ثلاثة أدوار (أرضىٰ - علوىٰ - بدروم)، الدور |

| | |
|---|---|
| | **الأرضى يضم قاعة لمجلس الإدارة وقاعتين للإجتماعات كبرىٰ وصغرىٰ، وقاعات مناقشات، وثلاث مكاتب للسكرتير العام والسكرتير الإداري، والسكرتير الفنىٰ، ومكاتب للإداريين وكافتريا ودورات مياه، أما الدور العلوى، فيشمل صالة محاضرات، والمكتبة التي تضم قاعة اطّلاع وقاعة للقراءات الخاصة، وقاعة لجمعية القانون الدولي ودورات مياه.**<br>**أما بدروم الجمعية، فيضم قاعة لحفظ المطبوعات الأجنبية، وأخرىٰ للمطبوعات العربية، وصالة للقراءة، ومخازن، استُخدم أحدها علىٰ أنه مخزن للعهدة، ومصلىٰ أسفل السلم.**<br>**وقد تأثر المبنىٰ بالعديد من الحوادث كان أبرزها مرور مترو الأنفاق أسفل المبنىٰ وتمت له الكثير من عمليات الترميم، كما تم التعاقد مع شركة مصر للتأمين بالتأمين علىٰ مبنىٰ الجمعية والمكتبة والأوراق والدفاتر الخاصة بالجمعية، تأمين نقل النقدية من الجمعية للبنوك أو العكس، خزينة الجمعية بما فيها من نقود وشيكات وطوابع التمغة والبريد كما تعاقدت الجمعية مع شركة كوماترول للتحكم والحاسبات لتركيب نظام للتأمين ضد الحريق.** |
| **المقتنيات الأرشيفية وغيرها** | **يتضمن أرشيف الجمعية ٢١٠ ملفًا ودفترًا (٢٠٢ ملف + ٨ دفاتر) تُحفظ ببدروم الجمعية موزعة بين دولاب نمرة (١٤/ ٨٢) بقاعة مطبوعات عربىٰ، ووحدة أدراج رأسية بقاعة مطبوعات إنجليزىٰ، ومنها ما تم العثور عليه مصادفة مشتتًا علىٰ أظهر وحدات حفظ الكتب ببدروم الجمعية وهىٰ تغطىٰ الفترة** |

من (٢٤/ ١/ ١٩٥٥) إلىٰ (٢/ ١/ ٢٠٠٥)

**وقد تم تصنيف تلك المقتنيات الأرشيفية إلى مجموعات رئيسة** (١)

الجمعية العمومية – اللجنة التنفيذية – مجلس الإدارة – عضوية الجمعية – لوائح وقوانين العمل بالجمعية – محاضر جلسات وتشمل {الجمعية العمومية – اللجنة التنفيذية – مجلس الإدرة} – حسابات الجمعية – مبنىٰ الجمعية – مطبوعات الجمعية – دوريات – جامعات – المكتبة – شؤون العاملين – الجرد والمخازن – نشاطات الجمعية – بنوك – جمعيات ومعاهد – المدعىٰ العام الاشتراكىٰ – وزارات ومصالح.

**وفيما يلى عرض لأهم وثائق الجمعية:**

– مرسوم نشأة الجمعية.

– طلب الموافقة علىٰ التنازل للجمعية عن قطعة أرض في منطقة ترعة الإسماعيلية لبناء دار الجمعية عليها عام ١٩٢٥م.

– قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٥٢) بالتنازل عن قطعة الأرض المملوكة لمحافظة القاهرة والمقام عليها دار الجمعية عام ١٩٨٩م.

– وثائق عن الرقابة السياسية علىٰ مرشحىٰ عضوية الجمعية.

– منح الجمعية إعانة سنوية من (وزارة المعارف العمومية – صندوق القمار المصري – وزارة البترول)، الهبات والتبرعات المقدمة للجمعية.

– النظام الأساس للجمعية – وثائق إشهار الجمعية – تقارير نشاط الجمعية.

– قانون الجمعية السلطانية ١٩١٨م.

(١) للتعرف بالتفصيل علىٰ تلك المجموعات انظر خطة التصنيف التىٰ أعها الباحث ص ٣٢١٨.

| | |
|---|---|
| – قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٣٢ لسنة ١٩٦٤).<br>– إعادة شهر الجمعية برقم (٥٩٢ لسنة ١٩٦٧)– قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة (٣٨٤ لسنة ١٩٥٦) – قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (١٣٩ لسنة ١٩٨١) – قانون الجمعيات الأهلية (١٦٤ لسنة ٢٠١٣) – قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٤٨ لسنة ٢٠٢٢).<br>– لوائح العمل بمكتبة الجمعية – لائحة الجزاءات التأديبية – لائحة تنظيم اللجنة التنفيذية – قرارات وأوامر إدارية – حل أو تصفية الجمعية.<br>– محفظة الوقائع المصرية عن لوائح وقوانين الجمعية، محفظة الوقائع المصرية الخاصة بالجمعية السلطانية.<br>– قانون ٥٠٦ لسنة ١٩٥٥م بمقاطعة الكيانات التي تتعامل مع إسرائيل.<br>– العقد الذي تم إبرامه مع شركة *Inter Documantation Co* بسويسرا لطبع ميكروفيلم لمصر المعاصرة.<br>– وثائق مهمّة عن مؤتمر الاقتصاديين المصريين السنوي الذىٰ تعقده الجمعية، وثائق عن مؤتمرات إتحاد الاقتصاديين العرب.<br>– برقيتين مرفوعتين من اتحاد الاقتصاديين العرب بخصوص طلب عقد اجتماع استثنائىٰ بتاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٧٧م لبحث الآثار السلبية لزيارة الرئيس المصري (السادات) إسرائيل.<br>– وثائق مؤتمر تأييد مبادرة السلام للرئيس أنور السادات.<br>أختام الجمعية – ختم الدفاتر من مديرية غرب القاهرة الاجتماعية – لوائح ختم دفاتر الجمعية – استلام وتسليم البريد – مراحل تصدير البريد الصادر – آلة التخليص علىٰ البريد – تظريف مكاتبات الجمعية – تجليد دفاتر الجمعية – كتابة | |

| | |
|---|---|
| | محررات الجمعية والأدوات اللازمة – استخدام طَبَّاعة لكتابة التواريخ بالوثائق– مواصفات ملفات حفظ الوثائق – ترميم الوثائق بالملفات – العديد من العلامات المائية. |
| وسائل الإيجاد والأدلة والمنشورات | لا توجد أية وسائل إيجاد أو أدلة أو منشورات بالمواد الأرشيفية الخاصة بالجمعية؛ **لذا قام الباحث بإعداد:**<br>• خطة تصنيف تشمل كافة ملفات ودفاتر الجمعية مقسمة إلىٰ مجموعة من الأبواب والفصول والموضوعات والموضوعات الفرعية.<br>• بطاقة وصف لجهة حفظ ملفات ودفاتر الجمعية.<br>• يوجد بمكتبة الجمعية فهرس إلكترونىٰ بمحتويات المكتبة. |
| **حقل الإتاحة** | |
| مواعيد العمل | العمل بالجمعية علىٰ فترتين (صباحًا – مساءً)<br>**الفترة الصباحية:** للعمال من ٨ صباحًا حتىٰ ٢ ظهرًا – للموظفين المعينين من ٩ صباحًا حتىٰ ٣ بعد الظهر.<br>**الفترة المسائية:** للموظفين المعينين تبدأ من ٢ بعد الظهر حتىٰ ٨ مساءً، أما بالنسة للمنتدبين، فتبدأ مواعيد العمل من ٣ مساءً حتىٰ ٨ مساءً.<br>**مواعيد العمل في شهر رمضان:** من ١٠ صباحًا حتىٰ ٤ مساءً.<br>**مواعيد الأجازات الرسمية:** الجمعية مُغلقة أمام الجمهور يوم الجمعة من كل أسبوع إلىٰ جانب الأعياد والمناسبات الرسمية.<br>**مواعيد الأجازات السنوية:** منذ نشأة الجمعية يتم منح جميع العاملين شهر أغسطس كأجازة سنوية، وإذا تطلب الأمر بعمل عمال الجمعية لإنجاز مهام لا بدّ منها يتم استئناف العمل فيه مع صرف مكافأة نظير ذلك.<br>**منذ ١٩٩٤م قررت اللجنة التنفيذية تنظيم العمل خلال شهر أغسطس على النحو التالى:** |

| | |
|---|---|
| | - السكرتير الإداري وخمسة من العمال ومكتب الأمن يحضرون الشهر كلّه في المواعيد العادية.<br>- موظفو المكتبة يحضرون من الساعة الثانية مساءً إلىٰ الساعة الثامنة مساءً بالتناوب بحيث لا تزيد عن خمسة عشر يومًا. |
| الشروط والمتطلبات الخاصة بالإتاحة والاستخدام | يُسمح للباحثين بالاطّلاع علىٰ المواد المحفوظة بأرشيف الجمعية بشرط إحضار خطاب معتمد من جهة العمل يوضح مهمتهم، ويُرفق بالخطاب خطة البحث موضحًا بها عنوان الدراسة وأهدافها، تقدم تلك الأوراق إلىٰ رئيس مجلس إدارة الجمعية يتسلمها نيابة عنه رئيس لجنة المكتبة بالجمعية ويجرىٰ لقاء مع الباحث لفهم ما يهدف إليه ويُنتظر الرد علىٰ الخطاب وغالبا ما يأتىٰ الرد في خلال أسبوعين من تاريخ تقديمه. |
| تسهيلات الوصول | يقع مبنىٰ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء في ١٦ شارع رمسيس بمحافظة القاهرة، ويُمكن الوصول إليه من خلال المترو حيث النزول بمحطة مترو جمال عبدالناصر والجمعية ملاصقة لمخرج المترو. |
| **حقل الخدمات** | |
| الخدمات البحثية | تُقدم الجمعية خدماتها للباحثين المتخصصين في علوم الاقتصاد والإحصاء والتشريع؛ حيث تقوم بـ:<br>- تشجيع البحث العلمي، ودعوة كبار المتخصصين لإلقاء محاضراتهم في مختلف القضايا التي تهم المجتمع.<br>- عقد الاجتماعات والمؤتمرات العلمية المتخصصة مثل المؤتمر العلمىٰ السنوي للاقتصاديين المصريين، المؤتمر العلمي للقانونيين المصريين .<br>- الاشتراك فيما يعقد من المؤتمرات ذات الصلة بنشاط الجمعية في داخل مصر وخارجها. |

| | |
|---|---|
| – عقد المحاضرات والندوات من خلال الموسم الثقافي للجمعية.<br>– استضافة الندوات والبرامج التدريبية التي تعقدها المؤسسات الاقتصادية بقاعة المحاضرات بالجمعية.<br>– إقامة المسابقات وصرف منح للطلاب المتميزين في كليات الاقتصاد والحقوق والشريعة والتجارة.<br>– ترشيح الأعضاء من الجمعية لنيل جائزة الدولة التقديرية في مجالات العلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية والقانونية.<br>– تقدم الجمعية خدماتها للباحثين من خلال مكتبة الجمعية والتي تعد من أهم المكتبات المتخصصة في مصر والعالم العربي في العلوم القانونية والاقتصادية ومزودة بأنظمة تقنية حديثة، كما تشترك المكتبة في العديد من قواعد البيانات المتخصصة.<br>– توفر مكتبة الجمعية شبكة (WIFI) متاحة للباحثين مجانًا.<br>– تُصدر الجمعية منذ نشأتها مجلة مصر المعاصرة المتخصصة في مجالات الاقتصاد والقانون والإحصاء باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، كما تتبادلها مع مجلات ودوريات في داخل مصر وخارجها.<br>– تشترك في الدوريات ذات الصلة بنشاط الجمعية داخل مصر وخارجها.<br>– تقدم مكتبة الجمعية خدمة الإحاطة الجارية فيما يُرفع إليها من الباحثين عن طلب عناوين تتعلق بأبحاثهم.<br>– يمكن للباحثين الحصول علىٰ تقارير وإفادات معتمدة من الجمعية بما يفيد ترددهم علىٰ المكتبة لتقديمها إلىٰ أي جهة.<br>– تَسمح الجمعية بإعارة الكتب للباحثين وَفقَ شروط الإعارة.<br>– تنظم الجمعية دورات في اللغة الإنجليزية، تحت إشراف لجنة المؤتمرات الدولية والعلاقات الخارجية.<br>– تقدم الجمعية خدماتها البحثية للبعثات المصرية بالخارج؛ حيث تقوم بحصر عناوين الأبحاث المودعة بمكتبة الجمعية | |

| | |
|---|---|
| | لترسل إلىٰ تلك البعثات بالتنسيق مع وزارة الخارجية المصرية؛ تيسيرًا علىٰ طلاب تلك البعثات. |
| خدمات النشر والنسخ والتصوير | يُسمح للباحثين بالحصول علىٰ نسخ ضوئية من الوثائق المتعلقة بأبحاثهم بعد تقديم طلب إلىٰ مجلس إدارة الجمعية موضحًا به الوثائق المراد تصويرها وأعدادها ومحتواها الموضوعىٰ وفتراتها الزمنية، وبعد فحص الطلب يتم تحديد ما يتم تصويره وأعداد اللقطات المسموح بها. |
| المواقع العامة | **يتوفر بالجمعية الوسائل الآتية:**<br>- ساحة انتظار لسيارات الأعضاء والعاملين بالجمعية.<br>- حديقة كبيرة خاصة بالجمعية.<br>- قاعات اجتماعات ومناقشات.<br>- قاعة محاضرات لعقد البرامج التدريبية للجمعية، وكذلك لاستضافة البرامج التدريبية التي تعقدها الهيئات المشتركة بعضوية الجمعية.<br>- قاعة بالدور الثاني مخصصة لإقامة جمعية القانون الدولي.<br>- شبكة (WIFI) متاحة للباحثين مجانًا بمكتبة الجمعية.<br>- كافتريا لتقديم المشروبات للمترددين علىٰ مقر الجمعية. |
| **حقل الضبط** | |
| المعرف القياسى للوصف | EG-C-7-ESPESL |
| المعرف القياسى للجهة التي أعدت الوصف | محمد نصر عبدالمجيد نصر |
| القواعد و/أو الإتفاقيات المستخدمة | - المعيار الدولي لوصف الجهات المعنية بحفظ المقتنيات الأرشيفية (ISDIAH) النسخة الأولىٰ، المجلس الدولي للأرشيف، ٢٠٠٨.<br>- المعيار الدولي لرموز تمثيل أسماء الدول وتقسيماتها الخاص بأكواد الدول (ISO 3166-1) |

| | |
|---|---|
| | - المعيار الوطنىٰ رقم (٣١٦١) - أكواد الدول، الصادر عن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، ٢٠٠٦.<br>- المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO 8601) البيانات والصيغ الخاصة بعمليات التبادل - تبادل المعلومات - تمثيل التواريخ والفترات الزمنية. جنيف. ٢٠٠٤. |
| حالة الوصف | نهائىٰ |
| مستوى الوصف | كامل |
| تواريخ إنشاء وصف الجهة أو تعديلها أو حذفها | ٠٥/ ٠٢/ ٢٠٢٥ (أيزو ٨٦٠١) |
| اللغة والخط | اللغة العربية |
| المصادر | - ملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع (١٩٥٥ - ٢٠٠٥).<br>- ملفات (مجلس الوزراء - عابدين - وزارة الشؤون الاجتماعية) بدار الوثائق القومية.<br>- مقابلة مع أ.د/ محمود الدمرداش - رئيس لجنة المكتبة بالجمعية.<br>- مقابلة مع أ. سلمىٰ شوقي - السكرتير الإداري للجمعية.<br>- مقابلة مع أ/ أحمد فؤاد - أمين مكتبة الجمعية.<br>- الموقع الإلكتروني للجمعية. تاريخ الاطّلاع ٤/ ٢/ ٢٠٢٥م متاح علىٰ الرابط الآتي <https://espesl.com> |
| الملاحظات | الوصف أعده: محمد نصر عبدالمجيد نصر |
| **حقل الربط بين الجهات المعنية بحفظ المقتنيات الأرشيفية والمواد الأرشيفية ومنشئيها** | |
| العنوان والمعرف القياسى للمادة الأرشيفية ذات | مجموعة وثائق عابدين ، والوحدة الأرشيفية لمجلس الوزراء بدار الوثائق القومية EG-C-2-000033 (١) |

(١) EG = رمز الدولة وفقَ المعيار الدولي (ISO 3166-2)

| | |
|---|---|
| **الصلة** | |
| **وصف العلاقة** | **يوجد بدار الوثائق القومية (١٣ ملفًا) تسعة ملفات منها ضمن وثائق عابدين، وأربعة ملفات ضمن الوحدة الأرشيفية لمجلس الوزراء، وهي في مجملها عبارة عن عناوين بمحاضرات وندوات الجمعية وتقارير ومراسيم وقوانين عن الجمعية، الإعانات الحكومية للجمعية، طباعة مجلة مصر المعاصرة بمطبعة المعهد الفرنسىٰ للآثار الشرقية، طلب الموافقة علىٰ التنازل للجمعية عن قطعة أرض في منطقة ترعة الإسماعيلية لبناء الجمعية عليها، الإنعام بالوشاح الأكبر من نيشان النيل علىٰ المسيو اميل مينوست نائب رئيس الجمعية الملكية للاقتصاد، وقد حُفظت ضمن تلك الوحدات باعتبارها منتجًا وثائقيًّا طبيعيًّا لتلك الجهات وليس الجمعية.** |
| **تواريخ العلاقة** | **تغطىٰ الفترة من (٨ أبريل ١٩٠٩) حتىٰ (١٠ مايو ١٩٤٥)** |
| **الإسم الرسمى والتسجيلة الاستنادية ذات الصلة** | **دار الوثائق القومية** |

**C** = كود محافظة القاهرة وفقَ المعيار الدولي (ISO 3166-2)

٢ = الرمز المخصص للجهات الوطنية وفقَ الرموز المقترحة للجهات المعنية بحفظ المواد الأرشيفية.

٠٠٠٠٣٣= الرقم المسلسل لدار الوثائق القومية وفقَ الأرقام المسلسلة المقترحة للجهة الموصوفة.

**تم الاعتماد في إعداد المعرف القياسى لدار الوثائق القومية على بطاقة وصف الجهة التى أعدتها د/ أمانى محمد عبدالعزيز:**

- أماني عبدالعزيز. المعايير الدولية للوصف الأرشيفي، مرجع سابق، ص ص ٥٠٣ – ٥١٥.

## نتائج الدراسة

١- كشفت الدراسة عن أهمية المنتج الوثائقي للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، وتحديد سماته وأعداده ومحتواه الموضوعي.

٢- توجد فترة زمنية ساقطة لا توجد ملفات أو دفاتر تغطيها تمتد من (٨ أبريل ١٩٠٩م) إلىٰ (٢٣ يناير ١٩٥٥م).

٣- الملفات والدفاتر الموجودة بالجمعية خلال فترة الدراسة لا تمثل كل النتاج الوثائقي للجمعية وإنما فُقد الكثير منها خلال فترات سابقة نتيجة لأسباب عدة أبرزها كثرة تنقل الجمعية من مكان لآخر، عدم وجود لائحة خاصة بحفظ الملفات والدفاتر عند نشأة الجمعية، والإهمال في حفظ الملفات والدفاتر.

٤- لا توجد أية وسائل إيجاد أو أدلة أو منشورات بالجمعية لاسترجاع ملفات ودفاتر الجمعية.

٥- رصدت الدراسة واقع حفظ ملفات ودفاتر الجمعية حيث حُفظت بطريقة عشوائية مشتتة في أكثر من مكان ببدروم الجمعية.

٦- عدم وجود نظام واضح لترتيب ملفات ودفاتر الجمعية، فضلًا عن إهمال ترقيم الكثير من الملفات.

٧- قدمت الدراسة مقترحًا لإعادة ترتيب ملفات ودفاتر الجمعية بما يتماشىٰ والمبادىء الأرشيفية.

٨- قدمت الدراسة خطة تصنيف موضوعية للمتكاملة تشمل كافة ملفات ودفاتر الجمعية.

٩- قدمت الدراسة بطاقة وصف لجهة حفظ ملفات ودفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع طبقًا للمعيار الدولي لوصف جهات حفظ المقتنيات الأرشيفية (ISDIAH).

١٠- تعرُّفُ نشأة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي ومراحل تطورها، مقراتها، أسماؤها، أهدافها، وسائل تحقيق أهدافها، نظامها المالي والإداري، اللوائح المنظمة للعمل بها، وعَلاقاتها مع غيرها من الجهات.

**توصيات الدراسة**

١- الإسراع في عمل مسح ضوئي لكافة محتويات أرشيف الجمعية لعرضها علىٰ أجهزة قراءة لتقليل فرصة استهلاكها أو تعرضها لأي ضرر لما تمثله من قيمة علمية غاية في الأهمية.

٢- إتاحة نسخة من ملفات ودفاتر الجمعية التي تم مسحها ضوئيًّا للباحثين ضمن خدمات المكتبة.

٣- عقد بروتوكول تعاون بين الجمعية وأحد أقسام الوثائق لتقديم الإستشارات الفنية فيما يتعلق بأرشيف الجمعية.

٤- تقوم الجمعية بتجميع أبرز الوثائق الخاصة بها ضمن كتاب وثائقي للتعريف بتاريخ الجمعية ونشاطها.

٥- إعادة ترتيب وثائق وملفات ودفاتر الجمعية المحفوظة بمقر الجمعية وفق التصور المقترح الذي أعده بالباحث.

٦- تبنىٰ الجمعية لخطة التصنيف التي أعدها الباحث لتيسير سهولة استرجاع ملفات ودفاتر الجمعية.

٧- عقد دورات تدريبية للقائمين علىٰ أرشيف الجمعية، مع توعيتهم بأهمية وعراقة المنتج الوثائقي الذي بين أيديهم.

# الملاحق

## الملحق الأول

## نشر نماذج من وثائق الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

**الوثيقة الأولى**

**الموضوع:** تقرير عن نشاط الجمعية خلال عام ١٩٨٢

**التاريخ:** ١٩٨٢

**المصدر:** الجمعية المصرية للاقتصاد، دولاب نمرة ١٤/ ٨٢، ملف دون نمرة، بعنوان الترشح لعضوية مجلس الإدارة ١٩٨٣

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

١٦ شارع رمسيس القاهرة **بسم الله الرحمن الرحيم**

**تقرير عن نشاط الجمعية خلال عام ١٩٨٢**

١- يطيب لمجلس إدارة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع بمناسبة.

٢- انعقاد الجمعية العمومية أن ترحب بحضراتكم ويقدم المجلس تقريره السنوي عن نشاط الجمعية.

٣- خلال عام ١٩٨٢ ونرجو أن يكون نشاطها خلال هذا العام محل تقديركم.

٤- **النشاط الثقافي للجمعية**

٥- تنعقد جمعيتكم العمومية ونشاطها الثقافي في ذروته وحيث سينعقد المؤتمر السنوي.

٦- الثامن للاقتصاديين في الفترة من ١٢ - ١٤ مايو عام ١٩٨٣ وموضوعـــــــه.

٧- "دور الدولة في نظام الاقتصاد المختلط " وكان موضوع المؤتمر السنوي.

٨- السابع كما تعلمون " الاقتصاد المصري في عقد الثمانينات".

٩- ولقد تم طبع وثائق بحوث المؤتمر السنوي السابع في مجلد أصبح معدًا للتوزيع علىٰ الراغبين.

١٠- ولقد ألقيت خلال الموسم الثقافي الحالي المحاضرات الاقتصادية والقانونية الموضحة.

١١- بالبيان المرافق لهذا التقرير.

١٢- ويلاحظ أن المحاضرات جميعا مختارة بعناية تامة وتعالج مشاكل حالة مصرية

١٣- ودولية ويلقيها أساتذة متخصصون.

١٤-مجلة مصر المعاصرة

١٥- وبالرغم من الصعوبات التي تلاقيها الجمعية بسبب مشكلات طبع مجلة الجمعية.

١٦- "مصر المعاصرة " مما يترتب عليه تأخر صدور أعداد المجلة فإن مصر المعاصـرة.

١٧- لا زالت تتميز بمقالاتها باللغات العربية والانجليزية والفرنسية التي تناقش الموضوعات.

١٨- الاقتصادية والقانونية الدولية المعاصرة والمشكلات التطبيقية في مصر والمجتمع العربي.

١٩- وبالرغم من الجهد العلمىٰ المبذول وارتفاع تكاليف الطباعه فلازالت المجلة توزع مجانًا.

٢٠- تبعا للعضوية والتي يبلغ اشتراكها السنوي ١٥٠ قرشًا .

٢١-المكتبة

٢٢-لا تدخر الجمعية وسعًا في تزويد مكتبة الجمعية بالمؤلفات والدوريات الاقتصادية.

٢٣- والقانونية والاجتماعية الحديثة باللغات المختلفة ويتم اختيار المراجع العلمية بحيث لا.

٢٤- تحصل ازدواجية بين ما هو موجود في مكتبة الجمعية وبين ما هو موجود في مكتبات المعاهد.

٢٥- العلمية التي تباشر نشاطًا مماثلاً مما جعل مكتبة الجمعية قبلة للباحثين المصريين.

٢٦- وللأجانب وخاصة الباحثين الذين يعدون رسائلهم للماجستير والدكتوراه والجدير.

٢٧- بالذكر أن عدد القراء والباحثين الذين ترددوا علىٰ مكتبة الجمعية خلال عام ١٩٨١ بلغ ٣٨٠٠ زائرًا.

٢٨- والجمعية مازالت تتطلع إلىٰ مزيد من مساهمة أعضائها في كافه أوجه أنشطتها.

**الوثيقة الثانية**

**الموضوع:** الباب الأول من لائحة إدارة الجمعية.

**المصدر:** الجمعية المصرية للاقتصاد، قاعة مطبوعات إنجليزىٰ، ملف نمرة ١١/ ٨، بعنوان ج/ ٣ مكاتبات خاصة بمجلة مصر المعاصرة (١٩٩٣ - ١٩٩٦م)

**الباب الأول: إدارة الجمعية**

١- **مادة** (١) يدير الجمعيه مجلس إدارة يكون تكوينه وسلطاته طبقًا لما يحدده النظام الأساسىٰ للجمعية وما نص.

٢- عليه في القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ولائحتة التنفيذية والقوانين المعدله له.

٣- **مادة** (٢) يجوز لمجلس الإدارة أن يكون لجنة تنفيذية يفوضها كل أو بعض اختصاصاته طبقا لنص المادة (٢٢)

٤- ويكون اختصاصاتها طبقا لما هو محدد بالمادة (٢٣) من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه.

٥- **مادة** (٣) يجوز لمجلس الإدارة أن يشكل لجنة أو لجان لكل فرع من فروع الجمعية حسب نوعية النشاط القائم.

٦- وتكون كل لجنة من خمسة أعضاء علىٰ النحو التالىٰ:-

٧- عضوان من مجلس الإدارة يكون أحدهما رئيسًا للجنة يحدده المجلس.

٨- عضوان من أعضاء الجمعية العمومية.

٩- مدير الفرع يتولىٰ سكرتارية اللجنة (إن وجد) وفي حالة عدم وجود مدير يستكمل التشكيل بعضو من أعضاء.

١٠- الجمعية وتختار اللجنة سكرتيرًا لها من بين أعضائها ولها أن تستعين بمن تراه كمستشارين أو خبراء.

١١- مادة (٤) لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يشترك في أكثر من لجنتين من اللجان الفرعية.

١٢- مادة (٥) تعتمد تشكيل هذه اللجان من الجهة الإدارية المختصة ولا يجوز .

١٣- تعديلها أوضم أعضاء لها إلا بموافقة منها وبترشيح من مجلس الإدارة.

١٤- مادة (٦) تجتمع هذه اللجان مرة كل أسبوعين أو كلما دعت الضرورة أو بدعوة من رئيس اللجنة ولا يكون.

١٥- الاجتماع صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائها ويشترط بأن يكون من بينهم عضو مجلس الإدارة.

١٦- مادة (٧) تعرض محاضر اللجان وقرارتها علىٰ مجلس إدارة الجمعية في أول اجتماع له للتصديق عليها.

١٧- وللمجلس حق الاعتراض وإلغاء ما يصدر من قرارات تخالف نظام الجمعية ولائحتها الداخلية.

١٨- مادة (٨) إذا تخلف أحد أعضاء اللجنة عن حضور الاجتماعات أكثر من نصف عدد الجلسات فىٰ.

١٩- العام دون عذر مقبول اعتبر مستقيلاً ويعين بدلاً منه مع إخطار الجهه الإداريه المختصة.

٢٠- مادة (٩) يتولىٰ سكرتير اللجنة إعداد جدول الأعمال وتوجية الدعوة للأعضاء وإمساك سجل.

٢١- محاضر الاجتماعات وتنفيذ القرارات وإخطار سكرتارية مجلس الإدارة بصورة من هذه.

٢٢- المحاضر معتمدة من رئيس اللجنة.

٢٣- مادة (١٠) لرئيس مجلس إدارة الجمعية حضور اجتماعات اللجان بدعوة أو بدونها وله رئاستها.

٢٤- مادة (١١) تتولىٰ هذه اللجان مسئولية تحقيق أهداف الفروع وتختص بمايلىٰ.

٢٥- تنفيذ توجيهات وتعليمات الجهات الإدارية المختصة ومجلس الإدارة في حدود لائحة النظام الأساسىٰ.

٢٦- واللائحة الداخلية للجمعية.

٢٧- الإشراف علىٰ شؤون الفرع وإدارته وتشكيل لجان المشتريات والمبيعات والجرد السنوي.

٢٨- اقتراح توقيع الجزاءات علىٰ العاملين في نطاق اختصاصها وعرضها علىٰ مجلس إدارة الجمعية.

٢٩- وذلك في حدود لائحة الجزاءات.

٣٠- دراسة الصعوبات والمشاكل التي تعترض سير العمل واقتراح تطوير أساليب.

٣١- العمل وبرامج الخدمات والارتقاء بمستوىٰ الإدارة.

٣٢- تقويم جهود العاملين واقتراح وسائل زيادة كفاءتهم وخبراتهم والمكافآت والأجور الإضافية.

٣٣- بشرط سماح الموارد المالية ولا تصبح قرارات اللجان نافذة إلا بعد موافقة مجلس الإدارة.

٣٤- والتصديق علىٰ الاقتراحات.

٣٥- إعداد التقرير السنوي عن أوجه النشاط وبرامج الخدمات مدعمة بالأرقام.

٣٦- والملاحظات والمقترحات والعرض علىٰ مجلس الإدارة.

٣٧- مراجعة الإيرادات والمصروفات الشهرية واعتمادها في حدود ميزانية اللجنة المعتمدة من.

٣٨- مجلس الإدارة وفي حالة التجاوز أو الزيادة فيكون بقرار من مجلس الإدارة.

٣٩- تقوم اللجان بإعداد مشروع ميزانية وعرضها علىٰ مجلس إدارة الجمعية.

٤٠- الترخيص بالصرف واعتماد المصروفات المختلفة والمشتريات في حدود السلطة التي يخولها مجلس الإدارة.

**الوثيقة الثالثة**

**الموضوع:** طلب إعانة للجمعية من وزير السياحة ورئيس مجلس صندوق القمار المصري.

**التاريخ:** ١/ ١/ ١٩٩٢م.

**المصدر:** الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزىٰ، ملف نمرة ١/ ٨، بعنوان عام، وثيقة نمرة ١، صادر من سكرتير عام الجمعية إلىٰ وزير السياحة والطيران ورئيس مجلس صندوق القمار بخصوص دعم الجمعية، بتاريخ ١/ ١/ ١٩٩٢م.

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع
١٦ شارع رمسيس – القاهرة

ت: ٧٥٠٧٩٧ صندوق بريد ٧٣٢
العنوان التلغرافي: أقانون

Société Egyptienne d'Economie Politique
de Statistique et de Législation
16 Rue Ramsés
P.P 732
Le Cairo Adresse teleg:
AKANOUN

القاهرة في ١٩٩١/١٢/٢٨

١- السيد الأستاذ / فؤاد سلطان وزير السياحة والطيران المدنى.

٢- ورئيس مجلس إدارة صندوق القمار تحيه طيبة وبعد.

٣- تعلمون سيادتكم أن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع قد تأسست.

٤- في عام ١٩٠٩ ومشهرة برقم ٥٩٢ في ٢٩/ ١/ ١٩٦٧ وهىٰ جمعية لا تهدف إلىٰ تحقيق الربح.

٥- وتقدم خدماتها لمختلف الأنشطه في مصر وعلىٰ وجه الخصوص ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية.

٦- والاجتماعية والقانونية.

٧- وهىٰ تسعىٰ من خلال أنشطتها العلمية والعملية ومنها إجراء البحوث والتحقيقات.

٨- وتنظيم المحاضرات والمؤتمرات بنفسها أو بالاشتراك مع الهيئات في مصر أو في الخارج وكذلك.

٩- إقامة المسابقات وغيرها إلىٰ دعم الاقتصاد المصري.

١٠- ولا جدال في أن السياحة تمثل نشاطا حيويا لمصر وتسهم بنصيب وافر في الاقتصاد القومىٰ.

١١- وخاصة في مجالات إيرادات العملات الأجنبية وتوليد فرص عمالة كبيرة فضلا عن الترويج.

١٢- للمنتجات المصرية أثناء تواجد السياح في مصر ومن أجل هذا أولت الجمعية اهتمامًا كبيرًا للعناية.

١٣- بقطاع السياحة ومن ذلك خلق الوعىٰ السياحىٰ عند قطاع عريض من الشعب عن طريق.

١٤- المحاضرات والندوات وكذلك إجراء الدراسات والبحوث التي تفيد قطاع السياحة.

١٥- وكذا التدريب في مجالات اقتصاديات السياحة والجمعية علىٰ استعداد للتعاون.

١٦- معكم فىٰ الأنشطة التي ترغبون فيها .

١٧- وحيث أن الجمعية تمول أساسًا عن طريق اشتراكات الاعضاء وهىٰ اشتراكات رمزية ومع.

١٨- ارتفاع تكاليف الطباعة والأجور وغيرها من بنود المصروفات فإن موازنة الجمعية أظهرت.

١٩- عجز يقدر بنحو ٥٠ (خمسون ألف) جنيه سنويا خلال السنوات الأربع الماضيه ومـــــن.

٢٠- المتوقع أن يستمر هذا العجز في المستقبل ما لم تدبر إيرادات جديدة ولا شك أن هذا.

٢١- العجز يؤدىٰ إلىٰ عدم تمكن الجمعية من القيام بدورها علىٰ النحو الذىٰ ترجوه.

٢٢- وكما تعلمون سيادتكم فان المادة الثالثة من صندوق القمار تنص علىٰ أوجه الإنفاق التي.

٢٣- يخصص لها موارد الصندوق وأنشطه الجمعية تدخل في إطار هذه الأوجه وخاصة البنود.

٢٤- ٢٥، ٤٥، ٨٥ من المادة المذكورة.

٢٥- لذلك نرجو التكرم بالموافقة علىٰ تخصيص مبلغ ٢٥٠ (مائتان و خمسون) ألف جنيه من.

٢٦- موارد الصندوق للإنفاق علىٰ أنشطة الجمعية المرتبطة بالقطاع السياحي والسابق الإشارة إليها .

٢٧- و تفضلوا سيادتكم بقبول وافر الإحترام **سكرتير عام الجمعية أ.د / سلطان أبو على.**

**الوثيقة الرابعة**

**الموضوع: إقامة جمعية القانون الدولي بمقر الجمعية.**

**التاريخ: ٤/ ١/ ١٩٧٠**

**المصدر: الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزى، ملف نمرة ٩، بعنوان جمعية القانون الدولي (٢٨/ ٣/ ١٩٦١ - ١/ ٦/ ١٩٩٣)**

**١- إجتماع مجلس ادارة الجمعية في الساعة الخامسه بعد ظهر يوم الأحد الموافق ٤ يناير سنة ١٩٧٠.**

**٢- لبحث العلاقات بالجمعيات والهيئات التي مقرها مبنى الجمعية.**

**٣- إستعرض السيد الدكتور السكرتير العام حالة الهيئات والجمعيات التي لها مقر بالجمعية والتي تساهم.**

**٤- باشتراكات بها ورأى المجلس أن جمعية القانون الدولي لها علاقات قديمة بالجمعية المصرية للاقتصاد.**

**٥- السياسي منذ نشأتها ولارتباط أغراضها بأغراض الجمعية ونظرًا لأنه ليس لها قاعة محاضرات فقد قرر.**

**٦- السماح لها بالانتفاع بقاعة محاضرات الجمعية يومًا في الأسبوع .**

**٧- وتفضلوا بقبول وافر الإحترام.**

**أمين الصندوق السفير/ محمد التابعى**

**الوثيقة الخامسة**

**الموضوع: إشتراك الجمعية في مجلة كامبريدج للاقتصاد.**

**التاريخ: نوفمبر ١٩٩٦.**

**المصدر: الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزى، ملف ١٧، بعنوان اشتراكات مجلات أجنبية.**

Oxford University Press

Science, Medical, & Journals Division
Incorporating Oxford Journals
Electronic Publishing, and IRL Press
Managing Director John Manger
Walton Street, Oxford ox2 6DP
Telephone: 01865 56767
Telefax: 01865 267485 OXFORD JOURNALS

**November 1996**
**Dear Subscriber**

**CAMBRIDGE JOURNAL OF ECONOMICS**

1- We are very pleased to announce that the above title will be published by Oxford University.
2- Press commencing with Volume 21, 1997 as a current subscriber to the Cambridge Journal of.
3- Economics please find enclosed our Renewal Notice covering the 1997 volume this is not.
4- A demand for payment, merely notification of the cost of renewing.
5- To renew your subscription, simply return the tear-off remittance advice together with your.
6- Payment please make cheques payable to Oxford University Press, to the Journal Subscriptions.
7- Department at the above address. We welcome payment and for your.
8- Convenience a credit card mandate form is printed on the reverse of the remittance advice.
9- Please do not hesitate to contact us if you require any additional information concerning this.
10- Change in publisher, or if you have any queries relating to your subscription to the Cambridge.
11- Journal of Economics. We look forward to receiving your payment in due course.
12- Yours sincerely /Marion Tatham.
13- Supervisor Journals Customer Services.

**الترجمة** **نوفمبر ١٩٩٦**

**مجلة كامبريدج للاقتصاد** **عزيزى المشترك**

١- يسعدنا جدًا أن نعلن أن العنوان أعلاه سيتم نشره من قبل مطبعة جامعة أكسفورد.

٢- بدءًا من المجلد ٢١ لعام ١٩٩٧ وباعتبارك مشترك حالي في مجلة كامبريدج.

٣- للاقتصاد يرجىٰ الإطلاع علىٰ إشعار التجديد المرفق الذىٰ يغطىٰ مجلد ١٩٩٧ .

٤- هذا ليس طلبًا للسداد، بل مجرد إشعار بتكلفة التجديد.

٥- لتجديد اشتراكك ما عليك سوىٰ إعادة إشعار التحويل مع دفعتك (يرجىٰ كتابة .

٦- الشيكات مستحقة الدفع لمطبعة جامعة أكسفورد) باسم قسم الاشتراكات في

٧- الدوريات علىٰ العنوان أعلاه ونحن نرحب بالدفع عن طريق بطاقة الائتمان ومن.

٨- أجل راحتك تمت طباعة نموذج تفويض بطاقة الائتمان علىٰ ظهر إشعار التحويل.

٩- لا تتردد في الاتصال بنا إذا كنت بحاجة إلىٰ أىٰ معلومات إضافية بخصوص هذا.

١٠- التغيير في الناشر أو إذا كان لديك أىٰ استفسارات تتعلق باشتراكك فىٰ.

١١- مجلة كامبريدج للاقتصاد ونحن نتطلع إلىٰ تلقىٰ الدفع الخاص بك في الوقت المناسب.

١٢- مع خالص التقدير/ ماريون تاثام (مشرف خدمة العملاء للدوريات)

**الملحق الثانى**

**(لوحات مصورة لنماذج من وثائق الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع)**

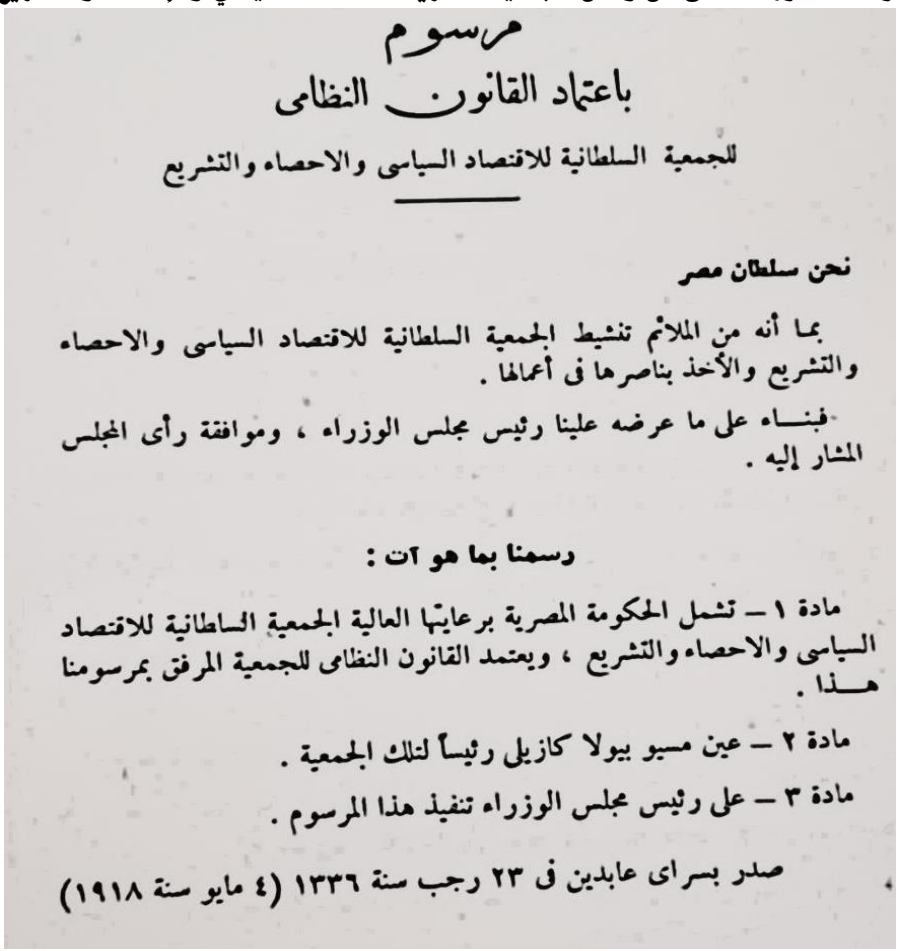

مرسوم

باعتماد القانون النظامى

للجمعية السلطانية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع

نحن سلطان مصر

بما أنه من الملائم تنشيط الجمعية السلطانية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع والأخذ بناصرها فى أعمالها .

فبنـــاء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى المجلس المشار إليه .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ – تشمل الحكومة المصرية برعايتها العالية الجمعية السلطانية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ويعتمد القانون النظامى للجمعية المرفق بمرسومنا هـــذا .

مادة ٢ – عين مسيو بيولا كازيلى رئيساً لتلك الجمعية .

مادة ٣ – على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم .

صدر بسراى عابدين فى ٢٣ رجب سنة ١٣٣٦ (٤ مايو سنة ١٩١٨)

**لوحة رقم (١): مرسوم اعتماد القانون النظامى وتعيين رئيس للجمعية السلطانية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع**

دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، ملف كود (٠٠٣٨٠٧ – ٠٠٦٩)، بعنوان جمعيات علمية – الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي ، بتاريخ ٤ مايو ١٩١٨م.

الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

أطلب الصفحة الأخيرة لجميع الملخصات المنشورة بالاقتراكات ونشر الاعلانات القانونية

(العدد ٣٨) يوم الخميس ٢٨ رجب سنة ١٣٣٦ — ٩ مايو سنة ١٩١٨ (السنة الثامنة والخمسون)

إرادات سلطانية — قوانين — مراسيم عالية — قرارات

ملخص

مرسوم بإعتماد القانون النظامي للجمعية السلطانية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع.

قرار بإحالة دعوى محمد بدوي على الرسيم المصاري في بعض المطاعن.

قرار بتأجيل القضية بدعوى العاص نوح ضد أحياء.

إعلان عن العائد العام للعرش الم سلة بمصر بإدخال اضافات وتعديلات جديدة على كشف الأعضاء الفرع الاخبار سهم.

مرسوم بإعتماد القانون النظامي للجمعية السلطانية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع

نحن سلطان مصر

بما أنه من الملائم تأسيس الجمعية السلطانية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع والأخذ بزمام أعمالها؛

وقد عرض علينا ما رأيناه مجلس الوزراء، وبموافقة رأي المجلس المشار اليه؛

ورسمنا بما هو آت:

١ – تشكل الحكومة المصرية برعايتنا العالية الجمعية السلطانية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع.

٢ – يعتبر القانون النظامي لجمعية المرفق بمرسومنا هذا.

٣ – على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

صدر بسراي عابدين في ٢٣ رجب سنة ١٣٣٦ (٤ مايو سنة ١٩١٨)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدي

الجمعية السلطانية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع
(تأسست سنة ١٩٠٩)

القانون النظامي

الباب الأول — غرض الجمعية وأعمالها

مادة ١ – تشكل الحكومة المصرية برعايتها العالية الجمعية السلطانية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع.

وتعين رئيس هذه الجمعية بمرسوم.

٢ – تسعى الجمعية في مباشرة وتنشيط المباحث والتفتيشات النظرية والعملية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

ولا يكون مقرها بمدينة القاهرة ولها أن تنشئ فروعا للباحث في أية جهة أخرى من جهات القطر المصري.

٣ – لأجل الوصول الى هذا الغرض يجوز للجمعية أن تقوم على الأخص بما يأتي:

(أ) تنظيم دروس ومحاضرات ومسابقات تتعلق بالعلوم السابق بيانها؛

(ب) نشر هذه الدروس في "مصر العصرية" والقيام بنشر مؤلفات ورسائل متعلقة

(ج) تنظيم بإعانة وتنشيط رحلات وأسفار لفصد الدرس وكذا ما يخصص للمباحث التفتيشات؛

(د) تنظيم مؤتمرات والاشتراك فيما يعقد من المؤتمرات في مصر وفي الخارج وفتح باب المسابقات؛

(ه) وبوجه عام استعمال كل ما يرى من الوسائل في تسهيل وتنشيط كل المقررات المتعلقة بالغرض المبين في المادة الثانية ولا سيما فيما يخص بالمقترحات التي تتم بمصر مباشرة.

وتحظر عليها كل مسألة سياسية دينية على الخصوص.

الباب الثاني — موارد الجمعية

٤ – تتكون موارد الجمعية مما يأتي:

(أ) اعانة الحكومة المصرية؛

(ب) اشتراكات الأعضاء؛

(ج) المحصل من نشرات الجمعية؛

(د) الاعانات والهبات والوصايا والوقفيات التي يرى مجلس الادارة قبولها؛

(ه) ايرادات ممتلكات الجمعية؛

(و) جميع الموارد الأخرى التي قد يوجدها المجلس.

الباب الثالث — أعضاء الجمعية

٥ – يكون أعضاء الجمعية على أربعة أنواع:

(أ) أعضاء أصليون؛

(ب) » شرفيون؛

(ج) » منتسبون؛

(د) » مراسلون.

٦ – الأعضاء الأصليون هم الأعضاء العاملون وهم حق التصويت.

ويقيدهم المجلس بناء على طلب مقدم يركبه حضورهم من الجمعية.

٧ – للمجلس أن يمنح لقب عضو شرفي للأشخاص المقيمين بمصر أو بالخارج الذين يكونون قد قاموا بخدمات جليلة لجمعية أو للعلوم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

٨ – للمجلس أن يمنح لقب عضو شرفي على الأشخاص الحقيقيين أو المعنويين المقيمين بمصر أو بالخارج الذين يكتتبون باشتراك سنوي لا يقل عن عشرة جنيهات مصرية أو ينيرعون بمبلغ مهم من المال أو بأشياء ذات قيمة تفيد أعمال الجمعية.

وللأشخاص الحقيقيين المنعوتين بصفة أعضاء منتسبين الحق في التصويت.

٩ – لا يدخل في عداد الأعضاء المراسلين سوى الأشخاص المقيمين في الخارج الذين يرى المجلس أنهم جديرون بهذا اللقب لما قاموا به من المعاونة العامة في أعمال الجمعية ونشراتها.

١٠ – ليس لعدد الأعضاء الأصليين والشرفيين والمراسلين حد محدود. أما عدد الأعضاء المنتسبين فلا يتجاوز الخمسين على الأكثر.

١١ – الأعضاء الأصليون والأعضاء المراسلون يدفعون اشتراكا سنويا قدره جنيه مصري واحد. ويعفى الأعضاء المنتسبون من دفع هذا الاشتراك.

وتُرسل مجلة الجمعية مجانا لجميع الأعضاء.

١٢ – كل عضو يتأخر عن دفع قيمة الاشتراك بعد بخطاب موصى عليه يسدادها بدون تأخير. فان لم يجب جوابا مرضيا يشطب اسمه من جدول الأعضاء بقرار من المجلس.

وللمجلس أيضا أن يأمر بشطب أسماء الأعضاء لأسباب خطيرة.

الباب الرابع — مجلس الجمعية

١٣ – يقوم بادارة الجمعية مجلس مؤلف من اثنى عشر الى أربعة وعشرين عضوا تنتخبهم الجمعية العمومية العادية من بين أعضاء الجمعية الأصليين والشرفيين والمنتسبين.

وتكون مأمورية أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات.

**لوحة رقم (٢): القانون النظامى للجمعية السلطانية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع**

الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٣٣٣، بعنوان حافظة الوقائع المصرية الخاص بالجمعية السلطانية، بتاريخ ٩ مايو ١٩١٨م.

**لوحة رقم (٣): لوحة بمدخل الجمعية تضم صور رؤساء الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع وفترات توليهم**

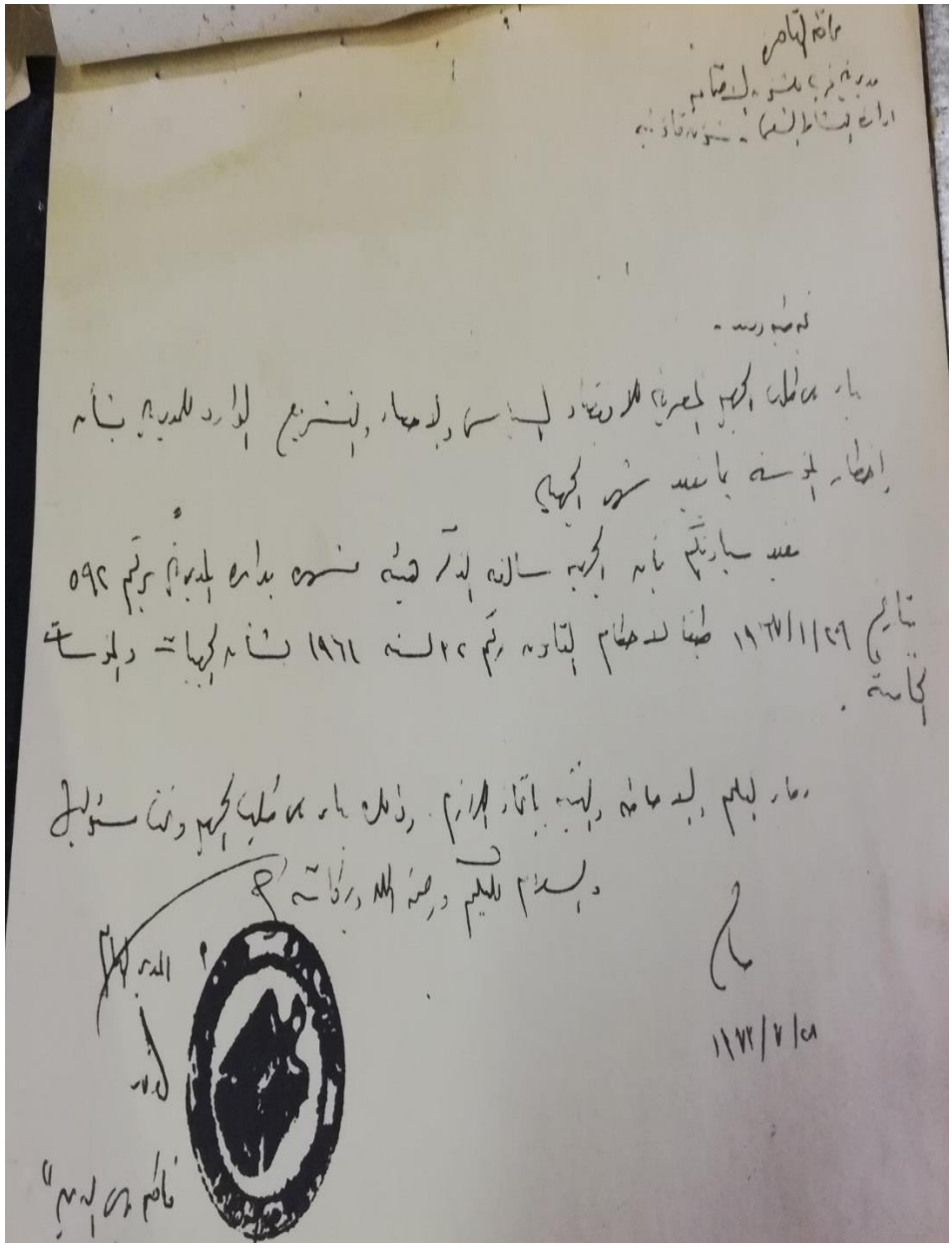

**لوحة رقم (٤): إشهار الجمعية**

**الجمعية المصرية للاقتصاد:قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف دون نمرة، وارد من مديرية غرب القاهرة الاجتماعية إلىٰ الجمعية بخصوص إشهار الجمعية برقم ٥٩٢، طبقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤م، بتاريخ ٢٨/ ٧/ ١٩٧٣م.**

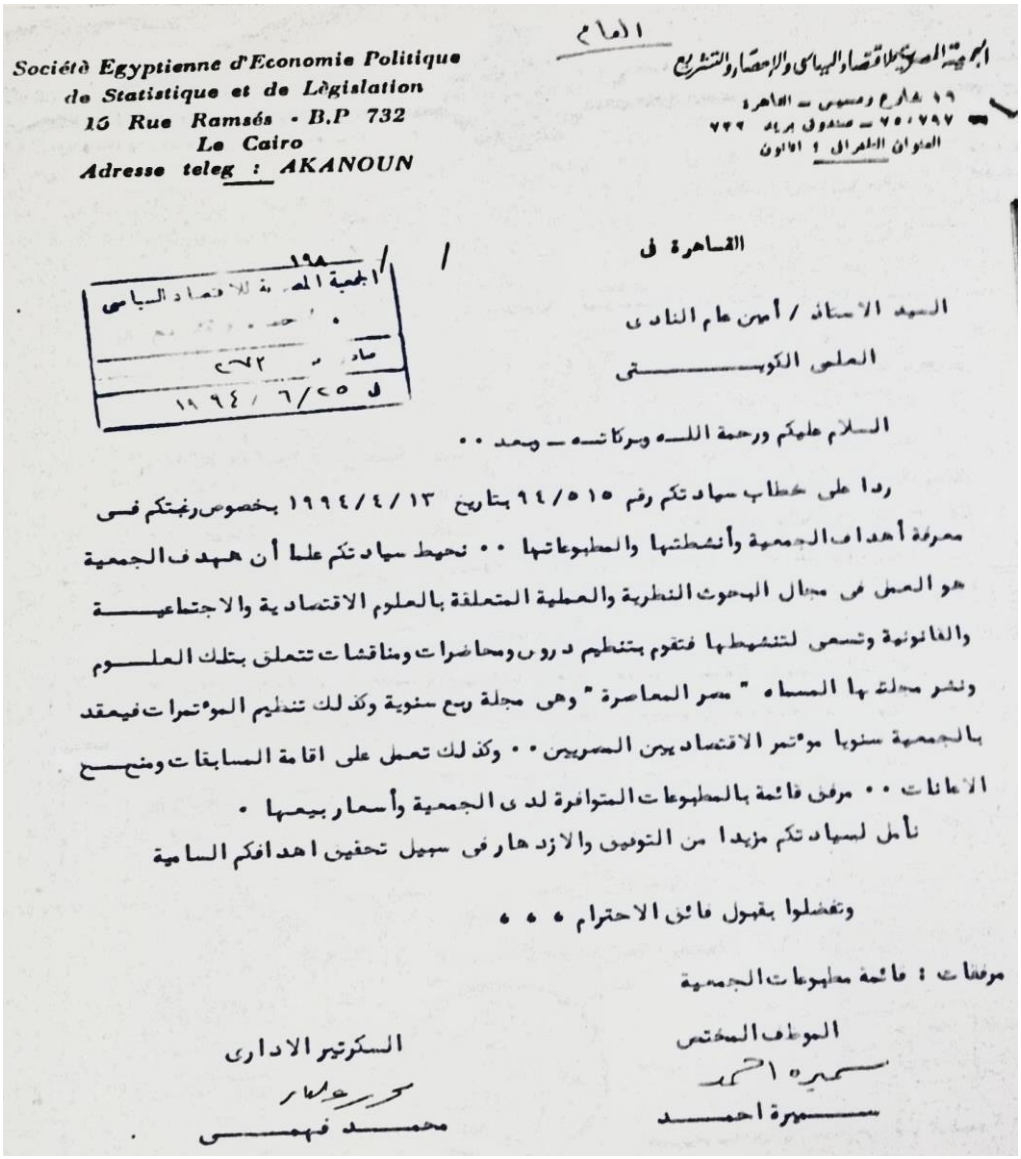

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع
١٦ شارع رمسيس - القاهرة
٧٥٠٧٩٧ - صندوق بريد ٧٣٢
العنوان التلغرافي : اكانون

Société Egyptienne d'Economie Politique
de Statistique et de Législation
16 Rue Ramsés - B.P 732
Le Caire
Adresse teleg : AKANOUN

القاهرة في

السيد الاستاذ / أمين عام النادي
العلمي الكويتي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - وبعد ..

ردا على خطاب سيادتكم رقم ٩٤/٥١٥ بتاريخ ١٣/٤/١٩٩٤ بخصوص رغبتكم في معرفة أهداف الجمعية وأنشطتها والمطبوعات .. نحيط سيادتكم علما أن هدف الجمعية هو العمل في مجال البحوث النظرية والعملية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وتسعى لتنشيطها فتقوم بتنظيم دروس ومحاضرات ومناقشات تتعلق بتلك العلوم ونشر مجلتها المسماه " مصر المعاصرة " وهي مجلة ربع سنوية وكذلك تنظيم المؤتمرات فيعقد بالجمعية سنويا مؤتمر الاقتصاديين المصريين .. وكذلك تعمل على اقامة المسابقات ومنح الاعانات .. مرفق قائمة بالمطبوعات المتوافرة لدى الجمعية وأسعار بيعها .

نأمل لسيادتكم مزيدا من التوفيق والازدهار في سبيل تحقيق اهدافكم السامية

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

مرفقات : قائمة مطبوعات الجمعية

الموظف المختص
سميرة احمد

السكرتير الاداري
محمد فهمي

**لوحة رقم (٥): أهداف الجمعية ونشاطاتها ومطبوعاتها**

**الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ١/٨، بعنوان عام، وثيقة نمرة ٢٧٣، صادر من الجمعية إلىٰ النادي العلمي الكويتي بخصوص بيان نشاطات الجمعية واختصاصاتها، بتاريخ٢٥/ ٦/ ١٩٩٤**

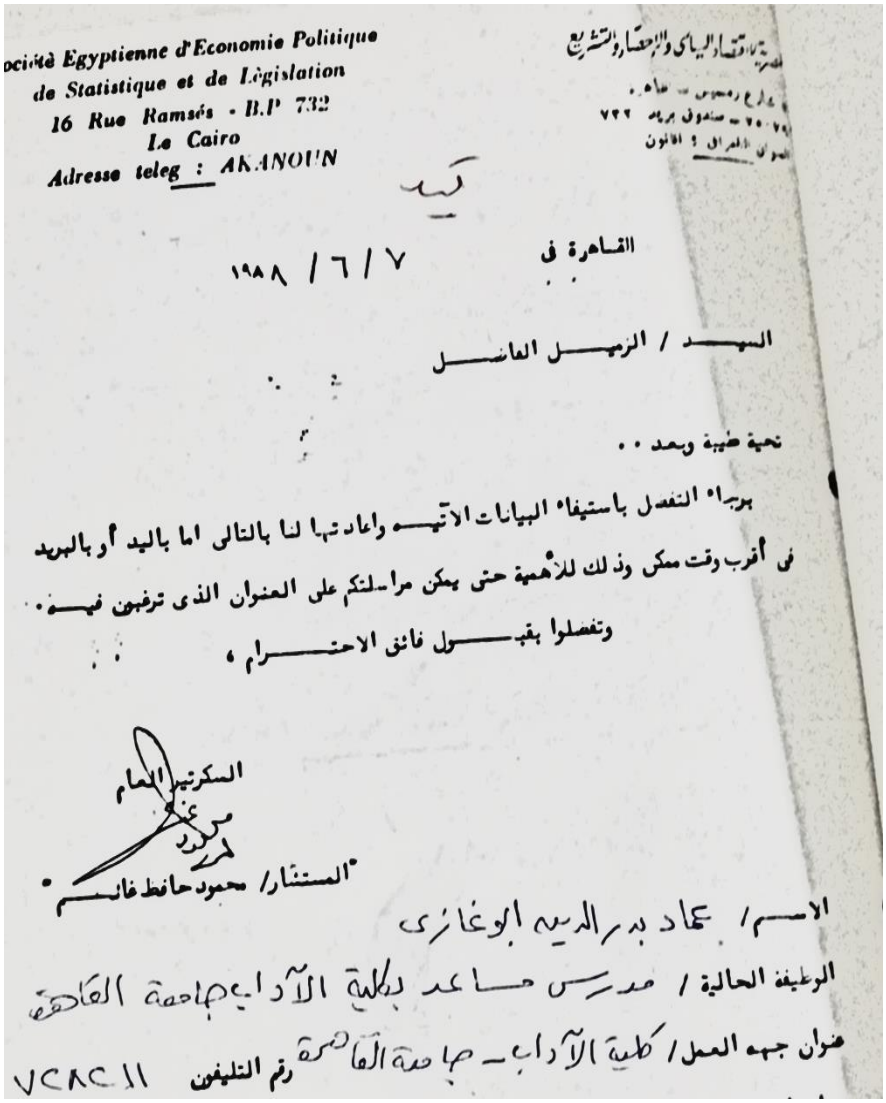

Société Egyptienne d'Economie Politique
de Statistique et de Législation
16 Rue Ramsès - B.P 732
Le Caire
Adresse teleg : AKANOUN

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع
ش رمسيس - عابدين
ص.ب ٧٣٢ - صندوق بريد ٧٣٢
القاهرة - العنوان : القانون

القاهرة في ١٩٨٨/٦/٧

السيد / الزميل الفاضل

تحية طيبة وبعد ..

برجاء التفضل باستيفاء البيانات الآتية واعادتها لنا بالتالى اما باليد أو بالبريد في أقرب وقت ممكن وذلك للأهمية حتى يمكن مراسلتكم على العنوان الذى ترغبون فيه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

السكرتير العام
المستشار/ محمود حافظ غانم

الاسم/ عماد بدر الدين ابو غازى
الوظيفة الحالية / مدرس مساعد بكلية الآداب جامعة القاهرة
عنوان جهة العمل / كلية الآداب - جامعة القاهرة رقم التليفون VCAC11

**لوحة رقم (٦): طلب انضمام لعضوية الجمعية**

الجمعية المصرية للاقتصاد: قاعة مطبوعات إنجليزي، ملف نمرة ٢٩/ ٨، بعنوان عناوين السادة الأعضاء المشتركين، طلب انضمام لعضوية الجمعية مقدم من عماد بدر الدين أبو غازى، بتاريخ ٧/ ٦/ ١٩٨٨م.

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع
١٦ شارع رمسيس – بالقاهرة

محضر اجتماع اللجنة التنفيذية فى يوم الاربعاء الموافق ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٧

دعا الاستاذ الدكتور جمال المطيفى رئيس مجلس الادارة اللجنة التنفيذية لاجتماع طارئ فى يوم الاربعاء الموافق ٧/١٢/١٩٧٧ الساعة الخامسة مساء وذلك بناء على طلب الاستاذ الدكتور احمد الفندور للنظر فى الرسالة الواردة من اتحاد الاقتصاديين العرب .

وحضر الاجتماع الاساتذة :

الدكتور جمال المطيفى
الدكتور عبد السلام بلبع
الدكتور ابراهيم على صالح
الدكتور احمد عبد الوهاب الفندور

ونظرت اللجنة فى جدول الاعمال واتخذت القرارات التالية : –

(١) عرض الاستاذ الدكتور احمد عبد الوهاب الفندور البرقيتين اللتين تسلمها بتاريخ ١/١٢/١٩٧٧ و ٤/١٢/١٩٧٧ بطلب عقد اجتماع استثنائى لاتحاد الاقتصاديين العرب ببغداد فى يوم ١٧/١٢/١٩٧٧ وجاء فى اولاهما ان الغرض هو بحث الآثار السلبية لزيارة الرئيس المصرى للكيان الصهيونى وبعد مناقشة جرت حولها قررت اللجنة على ارسال البرقية التالية : –

" يؤسفنا ان دعوتكم لعقد ما سميتموه اجتماعا استثنائيا لمجلس اتحاد الاقتصاديين العرب لم
" تتوافر فيها شروط الانعقاد التى ينص عليها النظام الاساسى للاتحاد والتى تستوجب ثلاثين
" الاصوات فضلا عن ان موضوعه و بالطريقة التى طرح بها لا يعدو ان يكون محاولة يقصد بها
" دفع الاتحاد الى اتخاذ مواقف اشارة مصطنعة لا تتفق مع الاهداف العلمية والقومية السامى
" يخفيها و يتضمن اتهاما مشينا بعبارات مستهجنة تتنزه عنها جوى عليه عرف التخاطب
" بين الهيئات العلمية لذلك نأسف اذ نملفكم رفضنا لهذه الدعوة وتحملكم امام الاتحاد
" وامام الاقتصاديين العرب مسئولية اتخاذ أى اجراء يفتقر الى المشروعية و يشوبه الهوى والتعامل"

رئيس الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع
دكتور جمال المطيفى

الامين العام المساعد المصرى لاتحاد الاقتصاديين العرب
دكتور احمد الفندور

وابلاغ هذه البرقية لرؤساء الجمعيات الاقتصادية اعضاء اتحاد الاقتصاديين العرب والى السيد امين عام الاتحاد والى اجهزة الاعلام (وكالة انباء الشرق الاوسط ودور الصحف الاخرى ) .

( ) عرض السيد السكرتير موضوع طبع كتاب الامم المتحدة على ضوء الملاحظات التى ابداها الاستاذ المستشار محمود حافظ غدام ووافقت اللجنة على اجراء التعاقد مع وضع الملاحظات سالفة البيان موضع الاعتبار عند التعاقد وعهدت الى السيد السكرتير العام اعداد العقد مع ممثل الأمم المتحدة على ان يتولى التوقيع السيد السكرتير العام .

عرض السيد السكرتير العام موضوع تعيين عامل لحراسة المكتبة فوافقت اللجنة على تعيين عامل يخصص لحراسة المكتبة وملاحظة الذين يترددون عليها، تقرر صرف مبلغ ١٢ (اثنى عشر جنيها ) شهريا

وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة السابعة مساء .

السكرتير العام
الدكتور ابراهيم على صالح

رئيس مجلس الادارة
الدكتور جمال المطيفى

لوحة رقم (٧): رفض الجمعية لدعوة اتحاد الاقتصاديين العرب ببغداد لعقد اجتماع لبحث الآثار السلبية لزيارة الرئيس السادات لإسرائيل.

الجمعية المصرية للاقتصاد: دولاب نمرة ٨٢/١٤، محضر اجتماع اللجنة التنفيذية ٧/١٢/١٩٧٧م.

**لوحة رقم (٨): أدوات حفظ الملفات والدفاتر بالجمعية**

# قائمة المصادر والمراجع


**أولًا: المصادر العربية**

أ) **الملفات:** ملفات الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع وعددها ٢٠٢ ملفٍ.

ب) **الدفاتر:** دفاتر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع وعددها ٨ دفاتر.

**ثانيًا: الوثائق المعاونة**

أ) **ملفات مجلس الوزراء** (٠٢٧٥٠٣ - ٠٠٨١)، (٠٢٧٥٠٤ - ٠٠٨١)، (٠٢٧٥٠٥ - ٠٠٨١)، (٠٢٧٥٠٦ - ٠٠٨١).

ب) **ملفات عابدين** (٠٠٣٨٠١ - ٠٠٩٦)، (٠٠٣٨٠٢ - ٠٠٩٦)، (٠٠٣٨٠٣ - ٠٠٩٦)، (٠٠٣٨٠٤ - ٠٠٩٦)، (٠٠٣٨٠٥ - ٠٠٩٦)، (٠٠٣٨٠٦ - ٠٠٩٦)، (٠٠٣٨٠٧ - ٠٠٩٦)، (٠٠٣٨٠٨ - ٠٠٩٦)، (٠٠٣٨٠٩ - ٠٠٩٦).

ج) **وزارة الشؤون الاجتماعية:** ملف (٠٠٠٣٦٩ - ٤٠٢٩).

**ثالثًا: الدوريات**

- الوقائع المصرية: عدد ٣٨، بتاريخ ٩ مايو ١٩١٨م.
- الوقائع المصرية: عدد ٨٨ مكرر (ج) "عدد غير اعتيادى"، بتاريخ ٣ / ١١/ ١٩٥٦م.
- الوقائع المصرية، عدد ١٤، بتاريخ ٧/ ٤/ ١٩٨٣م.
- الوقائع المصرية: عدد ٢١ تابع (ب)، بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٩٩م.
- الوقائع المصرية: عدد ١٢٣، بتاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠١٧م.
- الوقائع المصرية: عدد ٣٣، بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١٩م.
- حافظة الوقائع المصرية عن لوائح وقوانين الجمعية.
- حافظة الوقائع المصرية الخاصة بالجمعية السلطانية.

**رابعاً: القوانين واللوائح والقرارات.**

- قانون نظام جمعية فؤاد الأول للاقتصاد.- القاهرة: مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، ١٩٥٠م.
- قانون النظام الأساسىٰ للجمعية.- القاهرة: مطبعة اللواء، (د.ت).
- قانون الجمعية السلطانية لسنة ١٩١٨م وتعديلاته.
- قانون مقاطعة الكيانات التي تعامل إسرائيل (٥٠٦ لسنة ١٩٥٥م)
- قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة (٣٨٤ لسنة ١٩٥٦).
- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٣٢ لسنة ١٩٦٤).
- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٨ لسنة ١٩٧٢).
- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (١٣٩ لسنة ١٩٨١).
- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (١٥٣ لسنة ١٩٩٩م)
- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٤٨ لسنة ٢٠٠٢)
- قانون الجمعيات الأهلية (١٦٤ لسنة ٢٠١٣)
- قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلىٰ رقم (١٤٩ لسنة ٢٠١٩)
- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ( ٤٨ لسنة ٢٠٢٢).
- لائحة إدارة الجمعية.
- لائحة الجزاءات التأديبية.
- لائحة تنظيم اللجنة التنفيذية (٥- ١٩٧٦)
- قرارات اللجنة التنفيذية بالجمعية.
- قرار رئيس الجمهورية باعتماد تعديلات القانون النظامىٰ للجمعية بتاريخ ١٥ مايو ١٩٥٤م.
- قرار رئيس الجمهورية (٩٣٢ لسنة ١٩٦٦) بتحديد الميادين التي تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

- قرار رئيس مجلس الوزراء (٢٥٢ لسنة ١٩٨٩) بتنازل محافظة القاهرة عن الأرض المقام عليها مبنىٰ الجمعية.

**خامساً: المراجع العربية**

١) أشرف عثمان عبده السيد. الجمعيات العلمية ودورها في عملية التنمية.- القاهرة: معهد التخطيط القومىٰ، ١٩٩٧م.

٢) أمانىٰ قنديل. المجتمع في مصر في مطلع ألفية جديدة.- القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠م.

٣) أمانىٰ محمد عبدالعزيز. المعايير الدولية للوصف الأرشيفىٰ؛ دراسة نظرية وتطبيقية.- ط١.- القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٦م.

٤) رشا أحمد عبداللطيف. إدارة المؤسسات الاجتماعية.- القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.

٥) رؤوف عباس حامد. تاريخ جامعة القاهرة.- القاهرة: كتب عربية، ٢٠٠٦م.

٦) زكىٰ فهمىٰ. صفوة العصر في تاريخ ورسوم ومشاهير مصر.- القاهرة: مكتبة مدبولىٰ، ١٩٩٥م.

٧) سامح فوزىٰ. المنظمة غير الحكومية من الداخل: (ثقافة جديدة من أجل الفاعلية).- القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٥م.

٨) سلوىٰ علىٰ ميلاد. قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف والمعلومات (إنجليزىٰ. فرنسىٰ. عربىٰ).- ط٢.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧م.

٩) عبدالرحمن زكىٰ. دور التحف في مصر والجمعيات العلمية.- القاهرة: دار النيل للطباعة، ١٩٤٩م.

١٠) محمد إبراهيم السيد. المدخل إلىٰ تصنيف وفهرسة الوثائق (الترتيب والوصف).- القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.

١١) ـــــــــــ. تنظيم الوثائق؛ نظم التكشيف والاختزان والاسترجاع الهجائىٰ.- القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م.

١٢) محمد رياض. القاهرة؛ نسيج الناس في الزمان والمكان ومشكلاتها في الحاضر والمستقبل.- القاهرة: مؤسسة هنداوىٰ، ٢٠١٧م.

١٣) مختار هزاع التميمىٰ. التنظيم القانونىٰ لتمويل الوحدات المحلية؛ دراسة مقارنة.- ط١.- القاهرة: (د . ن)، ٢٠١٩م.

١٤) وائل إبراهيم الدسوقىٰ. التاريخ الثقافي لمصر الحديثة.- القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٢م.

١٥) وفاء صادق أمين. الخدمات الأرشيفية. القاهرة: (د . ن)، ٢٠١٣م.

١٦) وهبة الرخيلىٰ. خطابات الضمان.- ط٢.- دمشق: دار المكتبىٰ،٢٠١٦م.

**سادساً: المجلات العلمية**

١) سلوىٰ علىٰ ميلاد. أسس وقواعد ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية "التصنيف والفهرسة". مجلة المكتبات والمعلومات العربية.- ع ٣.- س ٢٣، ٢٠٠٣م.

٢) ناصر بن محمد السويدان. التنظيم الموضوعىٰ للأرشيف. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية.- مج ١١.- ع ١، س ٢٠٠٧م.

٣) أمانىٰ قنديل. الجمعيات الأهلية في مصر. مجلة شؤون الأوسط.- ع ٦٤، س ١٩٧٧م.

**سابعاً: مقالات المؤتمرات**

١) ليلىٰ محمد السنوسىٰ. نظم إدارة الوثائق؛ التطبيقات الفنية، المؤتمر الدولي الأول بعنوان المكتبات ومراكز المعلومات في بيئة رقمية متغيرة، جمعية المكتبات والمعلومات الأردنية، ٢٠١٤م.

**ثامنًا: الرسائل العلمية**

١) إيناس محمد الشافعىٰ. وثائق المنظمات غير الحكومية؛ دراسة تطبيقية علىٰ المنظمات النسائية. أطروحة ماجستير (غير منشورة).- جامعة القاهرة: كلية الآداب (قسم الوثائق والمكتبات)،إشراف/ مصطفي أبو شعيشع؛ عماد أبوغازىٰ، ٢٠١٢م.

٢) الهيثم محمد زعفان. تحليل سياسات الجمعيات الأهلية العلمية في مصر في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. أطروحة ماجستير(غير منشورة).- جامعة الأزهر: كلية التربية (قسم التاريخ)،إشراف/ محمد عبدالسميع عثمان، ٢٠٠٤م.

**تاسعًا: المراجع الأجنبية**

- Gracy II, David B: Archives and manuscripts arrangement and Description, Chicago: Society of American Archivists, 1977.
- Samuel muller, manual for the arrangement and description of archives 2nd .ed. New York, h.w. Wilson. 1968.

**عاشرًا: المواقع الاليكترونية**

١) مكنز اليونسكو، الموقع الرسمي لليونسكو نُشر بتاريخ (١٥/ ٢/ ٢٠١٩م).- تاريخ الإتاحة (١٨/ ٧/ ٢٠٢٤).- متاح في:
https://vocabularies.unesco.org/browser/thesaurus/fr/page/?uri=http%3A%2F%2Fvocabularies.unesco.org%2Fthesaurus%2Fconcept1248&clang=ar

٢) الاتحاد البريدىٰ العالمي . (UPU)نشرت في (٢٢/ ٣/ ٢٠١٩م).- تاريخ الإتاحة (١١/ ٨/ ٢٠٢٤م).- متاح فىٰ:
https://www.google.com/url?sa=i&url=http%3A%2F%2Fwww.waybackmachine.org

٣) الموقع الرسمىٰ للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي .- تاريخ الإتاحة (١٨/ ٧/ ٢٠٢٤).- متاح في: https://espesl.com/

٤) المعيار الدولي لوصف الجهات المعنية بحفظ المقتيات الأرشيفية international standard for describing institutions with archival holdings .- تاريخ الإتاحة [28-AUG- 2024].- متاح في
https://www.ica.org/

٥) بطاقات الوصف التي أعدتها أ.د/ أماني محمد عبدالعزيز أستاذ الوثائق والمعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة.- تاريخ الإتاحة (٢٩/ ٨/ ٢٠٢٤م) متاح في:
<https://www.slideshare.net/slideshow/isdiah/53799714>

**حادى عشر: المقابلات الشخصية**

١) مقابلة مع الأستاذ أحمد فؤاد/ أمين مكتبة الجمعية، بتاريخ ٢٣/ ٤/ ٢٠٢٤م، الساعة ١١ صباحًا.

٢) مقابلة شخصية مع أ. سلمىٰ شوقىٰ/ السكرتير الإداري للجمعية، بتاريخ ٤/ ٦/ ٢٠٢٤م، الساعة ٢ ظهراً.

٣) مقابلة مع أ.د/ محمود الدمرداش/ رئيس لجنة المكتبة بالجمعية، بتاريخ ٥/ ٦/ ٢٠٢٤م، الساعة ١٠ صباحًا.

٤) مقابلة مع أ.د عماد بدر الدين أبو غازىٰ/ أستاذ الوثائق المتفرغ (كلية الآداب – جامعة القاهرة) وأحد أعضاء الجمعية في ١٩٨٨م، بتاريخ ٣/ ٥/ ٢٠٢٥م، الساعة ٢ ظهراً.